اليوم 121

عدوان صهيوني مستمر

وقرار "غير عـــادل"

من محكمة "العدل" ! !

توثيق وتعليق دكتور علي السلمي

تقديم دكتور وحيد عبد المجيد

2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أساس الملك
حسانين
١٤٣٢

لك من قلوبنا سلام يا قدس الأقداس .

قائمة المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
مقدمة	اليوم 121	3
الأول	تقديم دكتور وحيد عبد المجيد	4
الثاني	محكمة العدل الدولية . . . وقرارها غير العادل ! ! ! !	21
الثالث	توثيق بالفيديو	102
الرابع	الخاتمة	124

الفريق القانوني لجنوب إفريقيا

مقدمة

اليوم 121

يتواصل العدوان الصهيوني على الشعبِ الفلسطيني في قطاع غزة لليوم الـ121 على التوالي، في ظل استمرار مجازر العدو الصهيوني في العديد من مناطق القطاع، فيما تواصل المقاومة الفلسطينية التصدي البطولي موقعة المزيد من الخسائر بين جنود العدو وآلياته.

وكما كل يوم من أيام العدوان، يواصل جيش العدو ارتكاب الجرائم بحق المدنيين العزل في مناطق القطاع، حيث واصل غاراته العنيفة على مناطق متفرقة من القطاع، مخلفاً وراءه عشرات الشهداء والجرحى، وسط تخوفات من تفاقم الأزمة الإنسانية بفعل شح المواد الطبية والمساعدات الغذائية، فيما تستمر الاشتباكات العنيفة في محاور عدة، في ظل تهديدات العدو بالهجوم على مدينة رفح.

وأعلن مكتب الاعلام الحكومي في غزة عن أكثر من أربعة وثلاثين ألفاً ومئتي شهيد ومفقود غالبيتهم من الأطفال والنساء بالغارات والقصف المدفعي الصهيوني منذ بداية العدوان على قطاع غزة، فيما قارب عدد المصابين سبعة وسبعين ألفاً وخمسمئة مصاب.

ولا يزال

الصمت العربي عن جرائم الكيان الصهيوني مستمرا !!!!!!!

الفصل الأول

تقديم

دكتور وحيد عبد المجيد

1. متى تصبح الخيبة اثنين؟

20 يناير 2024

لا يستوعب الساسة الأمريكيون وأتباعهم من الأكاديميين دروس تاريخهم، ولا عِبر التاريخ بوجه عام. غير أن عواقب عدم فهمهم هذه الدروس قد تكونُ الأخطر اليوم، وهم يندفعون وراء شركائهم الصهاينة بجنون، ويُشاركونهم عدوانًا لا هدف واقعيًا يُمكنُ أن يُحقّقه، في الوقت الذى بات واضحًا أن دعمهم الهائل لأوكرانيا في غياب مثل هذا الهدف لم يُنتج إلا فشلًا يكبر كل يوم. لا يبدو حسب الشواهد الراهنة، بعد أكثر من 3 أشهر من جرائم إبادة شاملة لقطاع غزة، أن القضاء على "حماس"

هدفٌ واقعي يمكن تحقيقه. وقل مثل ذلك عن تحرير أسرى هجوم 7 أكتوبر، او حتى معظمهم، بالقوة. وفيما يفتقر هدف القضاء على "حماس" إلى تحديدٍ دقيق، أظهر فشل محاولات عدة لإطلاق سراح أسرى بالقوة، ومقتل عدد منهم خلال هذه المحاولات وبفعل القصف الهمجي، أن استعادتهم عنوةً ليست بالسهولة التي تخيلها من جعلوه هدفاً رئيسيًا. كما أنه يفتقد التحديد الذي ينبغي توافره في الأهداف العسكرية، إذ لا يُفهم كم من الأسرى يكفي العثور عليهم لادعاء أنه تحقق، وهل يجوز هذا الادعاء في حالة تحرير بضع آحاد منهم مثلاً، أو حتى بضع عشرات قليلة؟

ولا تختلف الأمر بالنسبة إلى الأهداف الأخرى، مثل السيطرة الأمنية على القطاع، وإقامة سلطة مدنية تأتمرُ بأوامرهم لتسيير الأمور تحت إمرتهم. ومثلما لا يفهم الساسة الأمريكيون المُنصهينون أيًا من دروس التاريخ الاستعماري، لا يدركون بعد أن الاندفاع لمساندة أوكرانيا، وإفراطهم في تبديد أموال دافعي الضرائب في بلدهم وبلدانٍ أوروبية، ذهب هباءً أو كاد. فقد وصلت محاولات استعادة الأقاليم التي ضمتها روسيا إلى طريقٍ مسدود، وثبت أن هزيمتها في هذه الحرب مستحيلة رغم أنها لن تُحقق نصرًا كاملاً، سواء لأن الاندفاع لمساندة أوكرانيا لم يُدرس، أو لأن أهدافه المُعلنة لم تكن واقعيّة. وهكذا، ففي الوقت الذي تظهر علامات خيبة الأمريكيين واضحةً في أوكرانيا، قد يكون السؤال هو هل سنصبحُ هذه الخيبة اثنين حال التأكد من الفشل في تحقيق أهداف العدوان الهمجي على غزة، بل هل سيعترفون بذلك ضمنيًا على الأقل؟.

2. ليست عقدةَ ذنب

21 يناير 2024

لا يصمد تبرير مشاركة حكومات دول غربية كبرى في العدوان الهمجي على قطاع غزة استنادًا إلى ما يُعرف منذ عقود بعقدة الذنب نتيجة ما حدث لبعض اليهود في الحرب العالمية الثانية. فإن افترضنا أنه كان

هناك شعورٌ بالذنب فعلًا، وهو ما لا يجوز استبعاده في حينه، فليس منطقيًا أن يبقى نحو ثمانية عقود كاملة. والأهم أنه لم ينقص خلال هذه الفترة الطويلة جدًا، التي تغير فيها العالم، وتبدلت أنماط حياة البشر، أكثر من مرة.

لقد فعَلَ من يُقال إن لديهم عقدة ذنب الكثير، والكثير جدًا، لتعويض من يُروى أنهم ضحايا. وفعلوا أكثر أفعالهم هذه على حساب شعبٍ لا علاقة له بأي مما يتصل بموضوع الذنب المزعوم. وهذا يكفي لتخفيف الشعور بالذنب تدريجيًا، إلى أن يصبح الفعل الذي استهدف تعويض من يُفترض أنهم الضحية مساويًا لما حدث لهم، فما بالك وقد بلغ هذا الفعل مبالغ مهولة يتجاوز بعضها الخيال.

ولهذا أصبح ضروريًا التساؤل عن حقيقة ما أُطلق عليها عقدة ذنب يُتذرع بها لارتكاب جرائم تفوق بكثيرٍ الجريمة التي يُزعم أنها ما زالت تُؤرِّق ضمائر المتذعرين بها. وهنا بيت القصيد. فالشعور بالذنب يتطلب ضميرًا حيًا لا يستطيع أن يقبل ظلمًا أو جورًا. فهل لدى المتذعرين بعقدة الذنب "الهولوكوستية" شيء من هذا الضمير، وهم الذين لم يتركوا ظلمًا إلا اقترفوه، ولا جريمةً إلا ارتكبوها، دون أن يرمش لهم جفن. أصحابُ الضمائر الميتة لا يشعرون بذنبٍ تحت أي ظرف، وليس لديهم إحساس بشري من الأصل. فكيف، إذن، يشعر فاقدُ الشعور بذنب، بل يصل هذا الشعور إلى مستوى اصطُلح على تسميته عقدة ذنب؟

ولكن هل تحتاج التأكد من زيف عقدة الذنب تجاه اليهود هذا التأصيل، فيما تاريخ المتذعرين بها حافلٌ بجرائم أبشع مثل إبادة السكان الأصليين في أمريكا، والمذابح التي ارتكبتها ألمانيا في ناميبيا أوائل القرن الماضي؟

ما عقدةُ الذنب المزعومة، إذن، إلا غطاءُ لسياساتٍ استعمارية وعنصرية تحفلُ بها تاريخ المتذعرين بها وحاضرُهم. وما هؤلاء المُتذعرون إلا المجرمون الأشد إجرامًا في التاريخ.

3. قبل النازية وبعدها

22 يناير 2024

تعرضت النازية وهتلر لأحد أكبر عمليات الشيطنة الممنهجة في التاريخ. حُملت النازية وحدها المسئولية عن شرورٍ غربيةٍ هائلة استُخدم الثوبُ الفكري الأوروبي لتغطيتها أو صرف الأنظار عنها. وعندما أنتجت الحضارة الغربية حربين عالميتين ضروسين، استلزم الأمر تغطيةً أخرى لم يكن ممكنًا إيجادها دون خلق شيطان مُخيف والتصويب عليه طول الوقت، لعل دخان القذائف التي تُصوب صوبه يُعمي الأعين عن جرائم القاذفين. اختُزلت في هذا الشيطان جرائمُ مثلاً تاريخ ألمانيا الحديث، وصولاً إلى انضمامها كطرفٍ ثالث لدعم الكيان الصهيوني في الدعوى المرفوعة ضده في محكمة العدل الدولية. وكان سهلاً خداع من يجهلون هذا التاريخ، أو يمكن استغفالهم، بأن تاريخ ألمانيا نظيف من الجرائم عدا المرحلة النازية، وأن نماهيها الكامل مع الإجرام الصهيوني، ودعمه بشكل مطلق، ليس إلا تكفيرًا عن ذنب، رغم أنها اقترفت أكبر منه بكثير في مرحلتها الاستعمارية التي بدأت في آخر القرن السابع عشر، وكانت المنطقة الجنوبية في إفريقيا ضحيتها الأساسية. لم تكن مملكة براندنبورج – بروسيا أقل إجرامًا من الجمهورية النازية، بل أكثر بسبب التفاوت الشديد في قدرات الأفارقة الذين استُعمروا، والأوروبيين الذين ظهرت النازية ردًا على غطرستهم وإذلالهم لألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى. استعبدت ألمانيا غير النازية شعوبًا إفريقية، وارتكبت جرائم رهيبة يفوق بعضها ما سُمي الهولوكوست. ولم تكن جريمة الإبادة الجماعية التي أعادت رئاسة الجمهورية في ناميبيا تذكيرَ العالم بها قبل أيام، إلا حلقةً في سلسلة جرائم ما قبل النازية: (ارتكبنا إبادة جماعية ضدنا، وتدعمون مثلها في غزة). هذه خلاصة بيان ناميبيا التذكيري. جاء التذكير في سياق تنديد ناميبيا بتدخل ألمانيا كطرف ثالث للدفاع عن الكيان الإسرائيلي أمام محكمة لاهاي. تنديدُ يقترن بما يبدو اندهاشًا من هذه القدرة غير العادية على

الكذب والتدليس اللذين لا نجد مثيلًا لهما في هذا العصر إلا في سياسات غربية. فألمانيا، التي تُنكر إبادة جماعية منقولة على الهواء في غزة، هي نفسها التي سعت إلى إخفاء جريمتها المهولة التي في ناميبيا بين عامي 1904 و1908. فيالها من فُجرٍ مشهود.

4. غزة.. والعراق

23 يناير 2024

بغض النظر عن أي اختلافٍ بشأن تقدير الهجمات التي تشنها منظمات عراقية على قواعد عسكرية توجد بها قوات أمريكية، فقد دفعت تداعياتها الحكومة إلى إعلان أنها بصدد تحديد موعد لعقد اللجنة الثنائية التي شُكلت من قبل لتقرير الترتيبات المتعلقة بإنهاء وجود هذه القوات.

غير أن تحقيق هذا الالتزام يواجه عقبتين تتعلق أولاهما بالموقف الأمريكي؛ فرغم أن عدد القوات الأمريكية الباقية ليس كبيرًا (نحو 2500)، سيكون إخراجها تحت الضغط الذي تنامى منذ طوفان الأقصى هزيمةً لواشنطن. كما أنه سيُشجع على تصعيد محاولات طرد القوات الأمريكية الموجودة في سوريا أيضًا. وتزداد صعوبة الأمر بالنسبة إلى إدارة بايدن مع دخول عام الانتخابات في واشنطن.

أما العقبة الثانية فهي موقف قوى سياسية عراقية لا تريد إخراج هذه القوات. ورغم أن رئيس مجلس النواب بالإنابة رحب بإعلان الحكومة العمل لإنهاء وجودها، فمن المشكوك فيه أن تتوافر الأغلبية اللازمة إذ أُجري تصويت هذه الأيام على قرارٍ محدَّدٍ، وليست صيغةً عامةً فضفاضةً من النوع الذي أُقر قبل 4 سنوات. فالمتوقع في هذه الحالة أن يقترع ممثلو هذه القوى ضد إنهاء الاحتلال الأمريكي في صورته المُخففة الراهنة، خوفًا من ازدياد نفوذ إيران. وهذا خوفٌ مرضي ليس لعدم وجود مصالح أو حتى أطماع إيرانية، ولكن لأن نفوذ طهران بلغ عقب الغزو الأمريكي أعلى ذروةٍ يمكن أن يصلها. وكما هو معتادٌ في كثيرٍ من مناحي الحياة، عندما يبلغ أيُ شيء الحد الأقصى الذي لا مزيد بعده، يبدأ في

التراجع. وهذا ما حدث، وكرّسه حرص حكومات عراقية متعاقبة على إبقاء النفوذ الإيراني عند مستوى معين.

وينطبق هذا على الحكومة الحالية التي يمكن أن تسلك طريقًا لا يمر بالبرلمان، وهو إطلاق حوار مع واشنطن وتركه يأخذ مجراه الذي لا مصب له إلا إلهاء ما بقي من احتلالٍ أمريكي من خلال جدول زمني محدد، بالتوازي مع التغاضي عن الهجمات ضد مواقع القوات الأمريكية لإبقاء الضغط على واشنطن. وهكذا يمكن أن تُسهم غزة في استكمال تحرير العراق، وتبقى في انتظار تحريرها عاجلًا أو آجلًا.

5. ثقةٌ في ماذا؟

24 يناير 2024

حسنٌ أن اهتم المنتدى الاقتصادي العالمي بمسألة إعادة بناء الثقة. فقد عقد دورته الـ 54 قبل أيام تحت هذا العنوان. ولكن السؤال، هنا، هو ثقةٌ في ماذا وفي من؟ سؤالٌ لم يُحسن منظمو المنتدى وأصدقاؤهم في الغرب الإجابة عنه. وما كان لهم أن يفعلوا، وهم الذين تسبّبوا في انهيار الثقة على المستوى الدولي و تحدثوا كثيرًا عن إعادة بنائها، وهم يحملون في الوقت نفسه معاول هدمها. ولأنهم لا يستطيعون، بحكم تكوينهم الاستعماري، إلقاء معاول الهدم بعيدًا، وحمل أدوات إعادة البناء، لا يعنيهم وقف العدوان الهستيري الهمجي في غزة، بعد أن دمر ما كان قد بقي من ثقةٍ في المؤسسات الدولية، وقوّض القواعد والقوانين الذي تُنظّم، أو كانت تُنظّم، العلاقات بين الدول. فقد حُرقت هذه القواعد والقوانين كما لم تحدث من قبل بنيران القنابل والقذائف التي دمرّت قطاع غزة. وعندما تحدث ذلك لابد أن تُفقد الثقة كُليًا، وتضمحل الأرضية المشتركة التي تُبنى عليها التعاملات بكل أنواعها، وتسود الكآبة العالم مع ازدياد كثافة الغيوم السوداء في سمائه. لم يعد أحدٌ يثق في أحدٍ اليوم، بما في ذلك الحلفاء الذين بات الواحدُ منهم تخشى ما قد يفاجئه حليفه به، باستثناء الصهاينة الذين يسوقون حكام أمريكا كما

يريدون. لا يفهم مُنظمو المنتدى ومعظم من تحدثوا فيه أن معاييرهم المزدوجة هي التي دمرت الثقة، او ما بقي منها. تحدث رئيسه الحالي بورجه برنده مثلًا عن إعادة بناء الثقة وأعاد في الوقت نفسه تأكيد رفض مشاركة ممثلين من روسيا فيه.. ولكن لماذا؟ لأن روسيا (لا تلتزم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة)!. والحال أنه ليس ازدواجًا في المعايير فقط، بل انهيار في الأخلاق، ذلك الذى يؤدي إلى رفض انتهاك جزئي ومحدود للقانون الدولي في أوكرانيا، وتأييد بل مساندة عصفٍ كاملٍ وشاملٍ به في غزة. فكيف يستطيع مثل هذا الشخص أن يعمل لإعادة بناء ثقة هو نفسه الذى يُدمرها!. ومع ذلك تظل الدعوة إلى إعادة بناء الثقة ضرورية، ولكن ليس أمثال منظمي منتدى دافوس وحلفائهم هم من يستطيعون ذلك.

6. تحسبونهم كبارًا وهم صغار

25 يناير 2024

يشعر المسئول الأمريكي الكبير بقلقٍ من جدوى طريقة إدارة العدوان الهمجي الذى يشارك فيه دون أن تكون له كلمة أو قرار. يتصل بالمجرم الصهيوني ناصحًا بتغيير هذه الطريقة أو تعديلها.
يرد المجرم الهمجي واعدًا المسئول الأمريكي الذى لا يقل عنه إجرامًا بأنه سيفعل في الوقت المناسب.
فيسأله المسئول الكبير عن هذا الوقت تحديدًا، فيجيب بأنه سيخبره حين تسمح الظروف. ويُوضح المجرم الصهيوني لنظيره الأمريكي أنهم في الكيان يقومون بعملهم الذى يصرون على إكماله حتى النهاية، ويطلب منه أن يكتفى بأداء واجبه ويسرع في إرسال الأسلحة والقذائف المطلوبة منه دون إبطاء أو فذلكة، ولسان حاله يقول له ارسل يا .. ولد.

هكذا تدنت القوة الدولية الأكبر حتى باتت تبدو، في علاقتها بالكيان الصهيوني، كما لو أنها الأصغر. وهكذا يبدو المسئولون الكبار فيها كما لو أنهم أولادُ صغار تخايلهم شركاؤهم الأكبر أو ينهرونهم ليكفوا عن طلب ما تحقُ حتى لشريكٍ صغيرٍ أن يطلبه.

يُعيد المسئول الكبير، وأحيانًا الكبير جدًا، في الدولة التي تعدُ الأكبر والأقوى، الرجاء مرةً تلو أخرى، وقد يغضبُ مرةً ولكن في داخله، فيغلقُ الخطمع شريكه في الإجرام. غير أنه لا يلبث أن يعاود الاتصال أملًا في أن يلقى طلبُه أذنًا تصغى ولكن هيهات، كما لا يقوى على لوم شريكه الأكبر الصهيوني لأنه تفاخر علنًا بأنه يتجاهل طلبات أكثر الأصدقاء والحلفاء قربًا.

لماذا، إذن، تُخيف ما تُسمى القوة الأكبر الجميع في العالم، وهي التي تخاف كبار المسئولين فيها مجادلة نظرائهم الصهاينة؟ ولِمَ لا تُقدم روسيا مثلًا على استثمار فرصتها الأخيرة لتحقيق حلمها في أن تعود قوةً دوليةً عظمى إن بادرت بإنذار المعتدين الهمج، كما فعلت حين لاحت لها مثل هذه الفرصة عام 1956؟ وكيف تواصل الصين سياسة النفس الطويل الذي طال كثيرًا، ولا تتقدم إلى موقع القيادة الدولية الذي ينتظرها منذ سنوات، عبر إنذار المعتدين الهمج بأنها ستوقف العدوان إن لم يفعلوا؟

فيا لها من خسارةٍ أن تضيع فرصةٌ سانحةٌ للدولتين لصناعة عالم جديد. وربما تندمان يومًا على تفويتها.

7. المقاومةُ المسلحة

27 يناير 2024

المقاومة الوطنية المسلحة ليست مجرد واحدة من صور القتال الذي عرفه البشر منذ فجر التاريخ، سواء لتحقيق مصالح، أو لإعلاء شأن كيان ما من القبيلة إلى الإمبراطورية والدولة. كان القتال لفترةٍ طويلةٍ في التاريخ بمبادرةٍ من طرف يسعى إلى الغلب والسيطرة. واعتبره بعض المُفكرين ضروريًا، بل طبيعيا

بدعوى أن البشر مفطورون على الصراع، أو لأن الصراع هو المُحرك الأساسي للعالم. هكذا رآه مثلاً الفيلسوف اليوناني هيراقليطس في القرن السادس عشر ق.م.

المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، على العكس، ليست اختيارًا بل اضطرارًا عندما تُغلق الطرق لتحقيق الاستقلال بواسطة مقاومة سلمية أو مدنية. كما أنها رد فعل على عنف قوات الاحتلال. وهل هناك عنف أكثر إجرامًا وإيذاءً من ذلك الذي يُمارس في حق شعوبٍ محتلة أراضيها ومهدورة كرامتها ؟

وهذا هو مصدر مشروعية المقاومة المسلحة التي تُعد، والحال هكذا، حقًا مُكملاً للحق في تقرير المصير. وأجازتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارات عدة، خلال مرحلة تصفية الاستعمار. فهي حق طبيعي لأنها رد لا بديل عنه على عنف إجرامي. فالعنف يُولّد العنف، وفي قولٍ آخر لا يُنتج إلا العنف.

وما أدراك ما عنف الصهاينة الأكثر إجرامًا في التاريخ الحديث . . عنف لا تُجدي في مواجهته مقاومة غير عنيفة على طريقة المهاتما غاندي مثلاً، أو نظرية المفكر الفرنسي جان ماري مُل التي استلهمها من التجربة الهندية، وأصّل فيها فكرة اللاعنف المُقاوم الذي يعتمد على المقاطعة والاحتجاج بمختلف أشكاله تظاهرًا وإضرابًا واعتصامًا. فالوسائل غير العنيفة يمكن أن تتوازى مع المقاومة المسلحة وتكملها، ولكن يصعب أن تكون بديلاً عنها في كل الحالات، وخاصةً في الحالة الفلسطينية، حيث الاحتلال استيطاني توسعي وشديد الهمجية. ولهذا كانت المقاومة المسلحة ضرورية منذ بدء قوات العاصفة نضالها في مطلع 1965 بُعيد تأسيس حركة فتح. وأصبحت أكثر من ضرورية بعد أن عمد الصهاينة في اتفاق أوسلو إلى تغيير نمط الاحتلال من الوجود العسكري المباشر في قلب المناطق المحتلة إلى الهيمنة عليها من بُعد، وكرّسوا هذا التغيير بعد اندحارهم الأول من غزة عام 2005.

8. معنى "نهاية التاريخ" اليوم

28 يناير 2024

التاريخ لا ينتهي. العصور هي التي تنتهي، ويبدأ بعد كل منها واحد جديد. هذا ما أدركه فرنسيس فوكوياما متأخرًا بعد أن أفاق من نشوة انتصار الغرب في الحرب الباردة الدولية. لم تكن لديه شجاعة النقد الذاتي، فلم يُراجع ما تخيله في كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الصادر عام 1992 عن دار "Free Press". ولكنه تراجع عنه في كتاباتٍ تالية كان أكثرها وضوحًا في هذا الشأن مقالته "مستقبل التاريخ" المنشورة في عدد يناير 2012 من دورية "فورين بوليسي".

كانت لحظة رعونةٍ ونزقٍ تلك التي تخيل فيها أن هناك نهايةً للتاريخ لا بداية أخرى بعدها. ولهذا لم يتمسك بما تخيله حين اصطدم بالواقع المُر، فعدل عن اعتبار أن التاريخ انتهى عند النظام المُسمى ليبراليًا، ولكنه بقي مؤمنًا بأنه يبقى الأفضل حال إصلاحه كما يتضح في كتابه الصادر عام 2022 "الليبرالية ونقادها الساخطون". غير أن هذا الذي يؤمن به يصل إلى نهايته الآن، ومعه عصر كامل يُلقي حتفه في قلب الجرائم الهمجية في قطاع غزة. فليس فلسطينيون فقط هم من يرحلون عن عالمنا بفعل آلة القتل الصهيونية- الأمريكية بل العصر الحديث أيضًا.

ليست للتاريخ نهاية. ولكن لكل عصرٍ نهاية. وهذه هي نهاية الحديث، الذي يقتله همجٌ لبسوا لوقتٍ طويلٍ ثياب النحض. يقتلونه بواسطة أفكارٍ عنصرية تجذرت وأسلحةٍ مُدمرةٍ اختُرعت خلاله. نشهدُ اليوم العصر الذي بدأت مُقدماته الأولى في القرنين 15 و16، وظهرت ملامح نزعته الإنسانية تدريجيًا، إلى أن ضُمنت في مواثيق ومعاهدات واتفاقات لحماية حقوق الإنسان. استمر انتهاك هذه الحقوق بأشكالٍ ودرجاتٍ مختلفة، ولكن كان على من ينتهكونها أن يخترعوا مبرراتٍ تبدو مُتماسكةً شكليًا لممارساتهم.

هذه الحقوق لا تُنتهك الآن فقط، بل تُقتل وتُدفن تحت الأنقاض في غزة، ومعها الإنسان الذي لا يتميز عن الكائنات البشرية الأخرى إلا بضميرٍ يقظٍ حي. هذا الإنسان أصبح قليلًا في العالم اليوم مع دخول العصر الحديث نهايته، في الوقت الذي يفيض الكوكب بجحافل البشر وقُطعانهم.

نهاية التاريخ اليوم تعني نهاية التاريخ الحديث ومبادئه الإنسانية.

9. أهل غزة الصامدون

29 يناير 2024.

لا تعود كثرة عدد الشهداء والمصابين في غزة إلى استهانة الهمج المُعتدين فقط، أو إلى حالة هستيرية أصابتهم فحسب. فإلى جانب الاستهانة بأرواح البشر وهستيريا الانتقام، يريد المعتدون قتل أكبر عدد ممكن من أهل غزة. ولهذا يعمدون إلى تجويعهم وتعطيشهم وحرمانهم من العلاج، بعد حشرهم في أقصى جنوب القطاع، ليموت بالمرض من لم يُقتل في القصف الهمجي. وهذه سياسة مُمنهجة تهدف إلى حرمان المقاومة من البيئة الأكثر احتضانًا لها في فلسطين على مدى عقود. فلا يمكن لمقاومة أن تصمد في مواجهة إجرام غير مسبوق في العصر الحديث بدون بيئة حاضنة لها. هذه البيئة اعتبرها ماوتسي تونج في كتابه الصغير عن حرب المغاوير بمثابة البحر الذي يعيش السمك (المقاومة) فيه. ولهذا يتعامل الصهيوني مع أهل غزة باعتبارهم أعداء مباشرين، بعكس ما يزعم في خطاباته السياسية والإعلامية. واحتضان أهل غزة للمقاومة ليس جديدا. هذا ما فعلوه جيلا وراء جيل، منذ ما يقرب من قرن. كانوا في طليعة من احتضنوا أول مقاومة فلسطينية ضد الصهاينة في آخر العشرينيات بقيادة إمام مسجد الاستقلال في حيفا عز الدين القسام ورفاقه المجاهدين. وهم أيضًا من احتضنوا ياسر عرفات وزملاءه عندما أسسوا حركة فتح التي أطلقت المقاومة المسلحة في مطلع يناير 1965 عن طريق قوات العاصفة، وكذلك الجبهة الشعبية ومقاومتها التي قادها في أوائل السبعينيات مناضل فذ (محمود الأسود أُطلق عليه جيفارا غزة. وعندما

خابا لهيبُ المقاومة المسلحة لأسبابٍ عدة، كان أهلُ غزة أيضًا هم الذين احتضنوا الانتفاضة المدنية الكبرى التي بدأت من مخيم جباليا عام 1987، وأُطلق عليها انتفاضة أطفال الحجارة. ولهذا يُمعن المجرمون في قتل أطفال غزة. ولكنهم لا يُدركون أن هذا الذي يحدث إنما يؤسِّسُ لأجيالٍ جديدةٍ من المُقاومة قد تكون أشد بأسًا. أهلُ غزة ليسوا مثل غيرهم في عالم اليوم. منهم بعضُ من قال الله عنهم: (..إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفًا..). فهم يصبرون ويتحملون ما لا طاقة لبشر بمثله، ويقدمون نموذجًا نادرًا للصمود الأسطوري.

10. عبارة ممنوعة بأمر البلطجي

30 يناير 2024

اختلفت تقديرات من آملوا خيرًا في محكمة العدل الدولية بشأن القرار المؤقت الذي اتخذته في الدعوى المرفوعة ضد الكيان الإسرائيلي. خلا القرارُ من الإجراء الأكثر إلحاحًا في حالة أي حرب أو عدوان، وهو وقف إطلاق النار. اكتفت بطلب تجنب كل ما يتعلق بالقتل والتدمير، وتوفير الحاجات الإنسانية الملحة بشكلٍ فوري، ومنع التحريض على الإبادة.

ولكن هل يمكن تجنب القتل دون وقف الأعمال التي تؤدي إليه؟ وهل توجد سابقة استُمر فيها القتال ولم يؤد إلى قتل؟ تناقضٌ لا يليقُ بقضاةٍ يُفترض أنهم في أعلى مرتبةٍ دولية. أما مطالبة الكيان بتقديم تقرير عن التزامه بالإجراءات المطلوبة منه بعد شهرٍ كامل فهو يضع علامة استفهام كبيرة بشأن العلاقة بين القانون والسياسة. فهل تريد المحكمة إعطاء الكيان مهلة لإكمال ما بدأه؟

قد لا يكون هذا قصدها. لكن شبهة السياسة تبقى قائمةً لتجنب عبارة وقف إطلاق النار في الوقت الذي يمنع حكام أمريكا استخدامها في مجلس الأمن منذ بداية العدوان. وهذا آخرُ فصلٍ حتى الآن في بلطجتهم الدولية. فالمعتادُ أن يُصدر المجلس قرارًا لوقف إطلاق النار عند نشوب حرب أو نزاع مسلح

يُهدِّد السلم والأمن الدوليين. وحدث هذا بشكلٍ متكرر منذ تأسيس الأمم المتحدة. لكن البلطجة الأمريكية أبت أن يصدر هذا القرار لوقف العدوان الذى تُشارك الصهاينة فيه. وسعت إلى إخراج عبارة وقف إطلاق النار من التداول. ومضت المحكمة للأسف في هذا الاتجاه الذى يُكرِّس شلل المؤسسات الدولية، ويُشجِّع كل من يستطيع الاعتداء في أى مكانٍ على أن يفعل.

ومع ذلك لا تخلو قرارات المحكمة من فائدةٍ لقضية التحرر الفلسطيني على المدى الأبعد. قبول القضية يضع الكيان الإجرامي في قفص الاتهام حضوريًا هذه المرة. ورفض قادته القرار ومهاجمتهم المحكمة لمجرد أنها تجرأت على طلب شيء، ولو لم يكن كبيرًا. تجعل موقفه أصعب في الشق الموضوعي من القضية.

فلنركز الآن في هذا الشق، وليساعد كل من يقدر فرسان جنوب إفريقيا في مهمتهم، ولتكن هذه المحاكمة ساحةً لتعرية المجرم الأخطر في التاريخ ومعه البلطجي الذى تحميه.

11. وبدأ الانحدار

31 يناير 2024

سحبُ تدريجي لقوات الولايات المتحدة الموجودة في العراق عبر محادثاتٍ مع حكومته، وإعادةُ قواتها الموجودة في سوريا دون مفاوضات. ليست هذه إلا بداية انحدار تأخر من منطقةٍ ارتكب فيها الأمريكيون، وما زالوا، أبشع الجرائم.

أدركت إدارةُ بايدن أن العقاب على هذه الجرائم بدأ، فالتقت سفيرتُها لدى بغداد وزير الخارجية العراقي وسلّمته رسالةً تفيدُ استعداد بلطجي العالم لإجراء محادثات لتنظيم عملية إنهاء وجود ما يُسمى التحالف العسكري ضد تنظيم داعش في العراق، وهم الاسم الكودي لقوات الولايات المتحدة الموجودة في عددٍ من قواعده العسكرية. وبدأت هذه المحادثاتُ بأسرع مما كان مُتوقعًا. ولم يرد ذكر، في أى

مصدر، لاشتراط واشنطن أن توقف جماعاتُ عراقيةُ أولاً الهجمات التي تشنها ضد قواتها ردًا على مشاركتها في العدوان الهمجي على قطاع غزة.

وهكذا بدأ الانحدارُ الأمريكي الذى تحمل في طياته بُشرى خيرٍ لغزة وفلسطين لاحقًا . فأهم ما ينطوي عليه هذا التطور هو تسليم الولايات المتحدة بأنها لن تتمكن من حماية قواتها التي صارت في مرمى نيران الغاضبين بسبب همجية العدوان الذى تشارك فيه على قطاع غزة . قرارُ سحب قواتها اضطراري وليس اختياريًا، فقد اضطرت إليه بعد أن كان وزيرُ دفاعها لويد أوستن قد هدد قبيل مرضه بأن بلاده مستعدةٌ لاتخاذ إجراءات إضافية لحماية الأفراد الأمريكيين وهو الاسم الذى يُطلقُ على الضباط والجنود الموجودين في العراق.

لم تحققْ ذلك التهديد أثرَه الذى قُصد أن يكون رادعًا، ولم تؤد الاعتداءات التي شنتها القواتُ الأمريكية في العراق على الجماعات التي تهاجمها المُبتغى منها، بل قادت إلى نتيجةٍ عكسية عندما طالت مقراتِ للحشد الشعبي الذى يُعتبر جزءًا من الجيش العراقي، فاعتبرتها الحكومة العراقية اعتداء على السيادة.

وكانت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية الأكثر وضوحًا في تعبيرها عن بداية الانحدار حين دعت قبل أكثر من شهرٍ إلى سحب القوات الموجودة في العراق وسوريا لأن الخطر عليها سيُصبح كبيرًا، والاقتداء بما فعله الرئيس الأسبق ترمب عندما سحب في مطلع 1984 قوات المارينز التي كانت موجودةً في لبنانٍ .

12. الفدائي في الملعب

1 فبراير 2024

حقق منتخب فلسطين لكرة القدم المُلقب بالفدائي ما يشبهُ المعجزة بتأهله إلى دور الستة عشر في كأس آسيا . لا توجد معجزاتٌ في زمننا بالطبع، ولكن أن تصل الإرادةُ والحماسةُ إلى مستوى يُعوضُ ضعف

القدرات والمهارات، فهذه حالةٌ نادرةٌ في عصرنا أيضًا . بدأ المنتخب الفلسطيني عملية الإعداد لهذه المسابقة بُعيد بدء العدوان الهمجي، فاستحال بالتالي انضمام لاعبيه الموجودين في قطاع غزة. وكان هذا أقل آثار العدوان عليه.

لاعبون مهمومون طول الوقت ومشغولون بتطور الأوضاع في غزة، وهم المطلوبُ منهم أعلى درجةٍ من التركيز في التدريب ثم في المباريات. وهموم اللاعبين الغزيين الذين كانوا خارج القطاع مع أنديتهم العربية أو الأوروبية مضاعفة. فقدَ بعضهم أقاربَ لهم في القصف الهستيري، وكان عليهم أن يتماسكوا وقد فعلوا ونجحوا مع زملائهم في تجاوز مرحلة المجموعات بفوزٍ كبيرٍ على منتخب هونج كونج. عوّض هذا الفوز، وهو الأول في تاريخ مشاركات فلسطين في كأس آسيا، خسارةً أمام منتخب إيران، وتعادلاً مع منتخب الإمارات بطعم الفوز الذى كان في متناوله، ولكن التوفيق لم يخالفه حتى في ضربة جزاءٍ مُستحقةٍ حُسبت لصالحه.

لا يُقلل انتهاء مشوار الفدائي في دور الـ16 من أهمية هذا الإنجاز الأول في تاريخه، وفى أصعب ظروفٍ يمكن أن يواجهها لاعبون في أى لعبة رياضية. حقّق أكثر مما توقعه أشد المتفائلين، وتحمل لاعبوه ما لا طاقة لآخرين به في ظرفٍ عصيبٍ ليرفعوا اسم فلسطين وعلمها . وبينهم لاعبون في أندية مصرية مثل محمود وادي في بيراميدز، ومحمد صالح في إيسترن كومباني. كما لعب قائد المنتخب مصعب البطاط لنادي سيراميكا في موسمي 2021/21 و2023/22.

وللاعبين الفلسطينيين تاريخٌ طويل في أنديةٍ مصرية. واشتهر أبرزهم في النادي الأهلي، مثل الحارس مروان كنفاني الذى زامل في السبعينيات كبارًا لم يتكرر بعضهم مثل الكابتن صالح سليم. وكان معه فؤاد أبو غيدا الظهير الأيسر الأساسي لسنواتٍ طويلة. ومازالا هما الأفضل، إذ لم يترك من تلاهما بصمةً واضحةً في الكرة المصرية باستثناء الحارس رمزي صالح مع الأهلي أيضًا.

13.الإجرامُ على أصوله

3 فبراير 2024

حين يكون الإجرام متأصلًا في تكوين الكائن الحي لا تحدهُ سقف. لم يستطع بعض أقارب الأسرى الصهاينة تغيير موقف حكامهم الذين لا يعبئون بهم، فتوجهوا إلى معبر كرم أبو سالم وشكلوا سلسلة «بشرية» لمنع دخول الشاحنات التي تحمل النذر اليسير من مساعداتٍ لا تقي الكثير من أهل غزة الجوع والعطش. وجدوا أن إجرام حكامهم وصل إلى حد التضحية بالأسرى، بل تفضيل قتلهم في القصف الهمجي حتى لا يضطروا إلى مبادلتهم بالمعتقلين الفلسطينيين في سجونهم، فقرروا أن ينافسوهم في الإجرام المتأصل فيهم.

يُعَبِّرُ هذا الإجرام، الذي بلغ مستوى غير مسبوقٍ في التاريخ الحديث، عن طبيعة التجمع الصهيوني الاستيطاني. ليس إجرامًا عابرًا مرتبطًا بظرفٍ معين بل مُتجذر في الكيان الصهيوني. إنها سمةُ الصهيونية، بغض النظر عمن تحكم ومن يُحكم في هذه المرحلة أو تلك. يسيرُ أغلبيةُ ساحقةٌ من الصهاينة وراء من يُمسكون بدفة الممارسات الإجرامية في هذه المرحلة. تختلفون في تفاصيل، وعلى مصالح، ولكن ليس على الوصول بالإجرام إلى مستوى تاريخي.

تُطربُهم جميعًا أصوات المتفجرات التي تقصفُ بها غزة ليلًا ونهارًا، وتُسعدهم عذاباتُ ضحايا هذا القصف الذين يُتركون عمدًا لينزفوا حتى الموت، أو تفيضُ أرواحهم ببطءٍ تحت أنقاض مبانٍ تُهدم فلا تجدون إلى الخروج سبيلًا، ولا يستطيع أحدٌ الوصول إليهم لإنقاذهم. تُبهجهم صورٌ وفيديوهات أطفالٍ يقضون نحبهم كل يومٍ إن لم يكن بفعل القصف الهمجي فنتيجة الجوع أو العطش، أو منع الحليب عن الرُضع منهم. وبقوا أيامًا يتلذذون بمشاهدة موت الأطفال الخُدج ببطءٍ في مستشفى الشفاء التي دمّروها على رؤوس من كانوا فيها، ولم تجدوا في هذا العالم النجس من تحاسبهم.

روى أطباءُ بريطانيون عملوا في مستشفى شهداء الأقصى حتى بضعة أيامٍ مضت قصصًا مؤلمةً عن فظائع شاهدوها. ولخص د. نيك مانيارد الجراحَ في أوكسفورد جانبا من المشهد الإجرامي عندما قال إنه وجد في هذا المستشفى إصاباتٍ لم يتخيل مثلها ومعاناةً يتعذر وصفها في وضعٍ قال عنه إنه والجحيمُ سواء. وليس هذا إلا بعض ما تحدثُ حين يكون الإجرام متأصلًا في الأعماق.

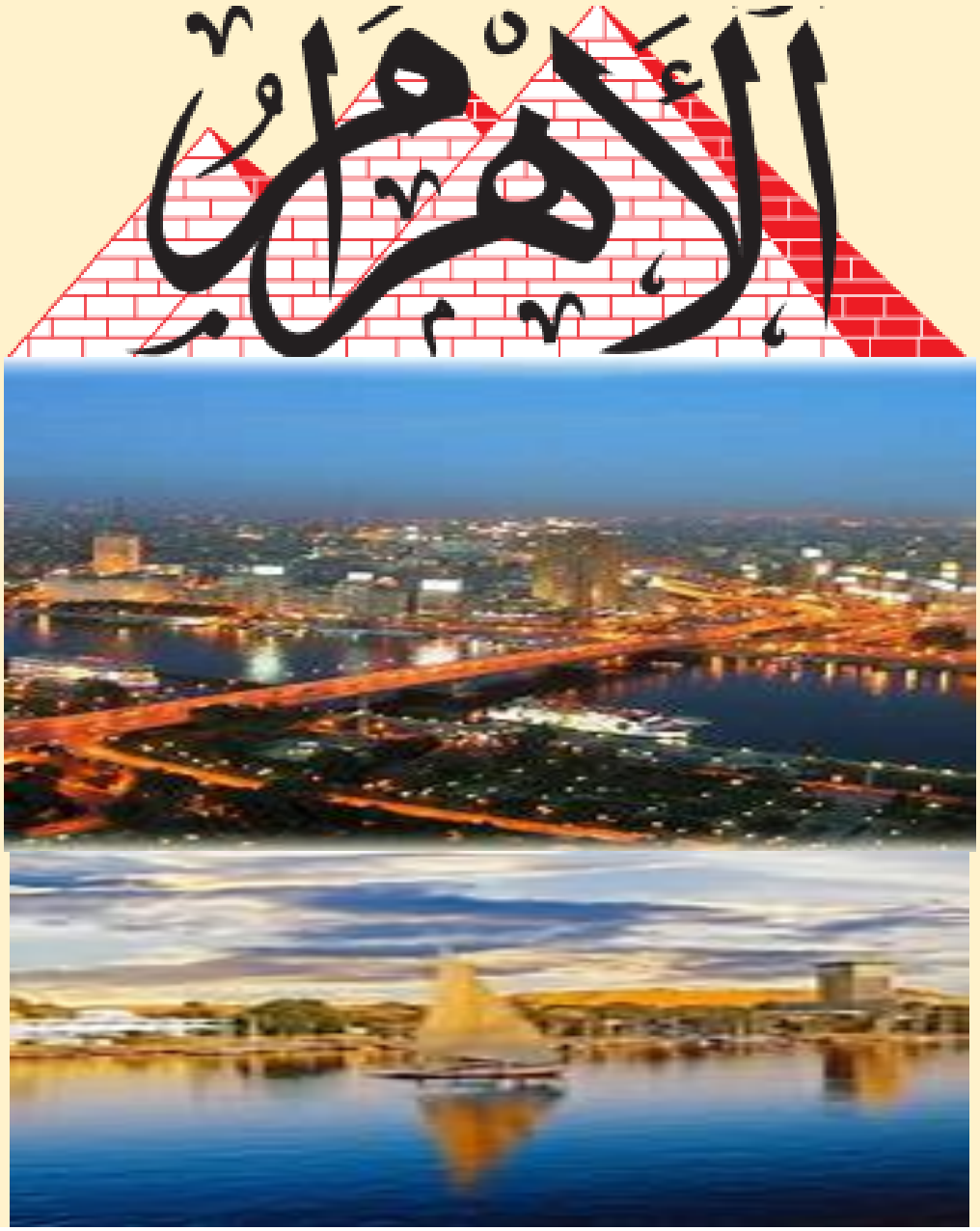

الفصل الثاني

محكمة "العدل" الدولية . . .وقرارها غير "العادل"!!!!

1. نص وثيقة أصدرتها حماس بعنوان "هذه روايتنا . لماذا طوفان الأقصى" ؟[1]..

الأحد 21 يناير 2024

أكدت حركة حماس الأحد أن "طوفان الأقصى" كان "خطوة ضرورية واستجابة طبيعية" لمواجهة "مخططات" إسرائيل "لتصفية القضية الفلسطينية"، مطالبة بوقف فوري للعدوان" الإسرائيلي على قطاع غزة.

وقالت حماس في وثيقة طويلة من 18 صفحة بعنوان "هذه روايتنا . . لماذا طوفان الأقصى" وزعتها باللغتين العربية والإنكليزية، "معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال والاستعمار لم تبدأ في 7 أكتوبر 2023 وإنما بدأت قبل ذلك منذ 105 أعوام من الاحتلال: 30 عاما تحت الاستعمار البريطاني و75 عاما من الاحتلال الصهيوني."

وأضافت "كانت عملية طوفان الأقصى خطوة ضرورية واستجابة طبيعية، لمواجهة ما تحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على

[1] نص وثيقة أصدرتها حماس بعنوان "هذه روايتنا . لماذا طوفان الأقصى" ؟ . . – سما الإخبارية(samanews.ps)

المسجد الأقصى والمقدسات، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة"، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس".

ونفت حماس في وثيقتها التقارير الإسرائيلية عن استهدافها مدنيين خلال الهجوم، وقالت إن "تجنب استهداف المدنيين وخصوصا النساء والأطفال وكبار السن، هو التزام ديني وأخلاقي يتربى عليه أبناء حماس"، مضيفة أن "مقاومتنا منضبطة".

إلا أنها أشارت إلى عدم امتلاك الحركة الفلسطينية "أسلحة دقيقة، وإن حصل شيء من ذلك (طال المدنيين) فيكون غير مقصود". واعتبرت أن ما تحدثت عنه إسرائيل حول استهداف مقاتلي حماس لمدنيين إسرائيليين "محض افتراء وكذب"، مشيرة الى أن "مصادر المعلومات التي تدعي ذلك هي مصادر إسرائيلية، ولا توجد مصادر مستقلة تؤكد صحة مزاعمها." وأضافت "ربما يكون قد حدث بعض الخلل (....) بسبب انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل كامل وسريع، وحدوث بعض الفوضى نتيجة الاختراقات الواسعة في السياج الفاصل".

وسبق لمصادر في حماس أن قالت إن عددا من سكان قطاع غزة استغل الفوضى التي رافقت هجوم السابع من أكتوبر وعبر الى إسرائيل في ذلك اليوم.

وطالبت حماس بوقف العدوان الإسرائيلي فورا" على قطاع غزة ووقف الجرائم والإبادة الجماعية"، والعمل على فتح المعابر وفك الحصار عن قطاع غزة وإدخال المساعدات.

ورفضت "أي مشاريع دولية وإسرائيلية تسعى لتحديد مستقبل قطاع غزة، بما يتناسب مع معايير الاحتلال ويكرس استمراره"، مؤكدة على أن " الشعب الفلسطيني يملك القدرة والكفاءة في أن يقرر مستقبله بنفسه"، و"لا يجوز لأحد أن يفرض الوصاية عليه".

وفيما يلي نص الوثيقة:

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزةَ والضفة الغربية. ومع مواصلة شعبنا خوض معركة الحريةَ والكرامة والانعتاق من الاحتلال، وتقديمه أروعَ الأمثلة في البطولة والفداء والصمود في مواجهة آلة البطش والعدوان؛ نودّ أنْ نوضّح لأبناء شعبنا وأمّتنا وأحرار العالم حقيقةَ ما جرى يوم السّابع من أكتوبر، ولماذا كان، وما سياقه المرتبط بالقضية الوطنية الفلسطينية، ودحض زيف المزاعم الصهيونية، ووضع الحقائق في نصابها الصحيح.

أولاً: لماذا معركة طوفان الأقصى؟

1. إنّ معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال والاستعمار لم تبدأ في 7 أكتوبر 2023، وإنّما بدأت قبل ذلك منذ 105 أعوام من الاحتلال؛ 30 عاماً تحت الاستعمار البريطاني و75 عاماً من الاحتلال الصهيوني. والشعب الفلسطيني كان في سنة 1918 يملك 98.5% من أرض فلسطين، ويتمتّع بأغلبية 92% من السكان، مقابل ما كان لدى اليهود، والذين أتى معظمهم آنذاك عبر الهجرات الاستيطانية المبكرة، وحتى 1948 قبيل إنشاء الكيان الصهيوني، فبالرّغم من أنّ الاستعمار البريطاني فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود، وسعى لإيجاد البيئة الأفضل للصهاينة لإنشاء كيانهم، وقام بقمع الشعب الفلسطيني وقهره، إلاّ أنّ الصهاينة لم يتمكّنوا إلاّ من السيطرة على 6% من الأرض، وأن يكونوا 31.7% من السكان. وقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقّ تقرير المصير، وقامت العصابات الصهيونية بارتكاب مجازر بشعة وتطهير عرقي أدّى لسيطرتها بالقوة على 77% من أرض فلسطين، وتهجير أكثر من 57% من شعب فلسطين، ودمّرت أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية وارتكبت عشرات المجازر بحق شعبنا لدفعه إلى الهجرة خارج الوطن؛ وذلك تمهيداً لإنشاء الكيان الصهيوني عام 1948. وفي سنة 1967 احتلت القوات الإسرائيلية باقي أرض فلسطين؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، فضلاً عن أراضٍ عربية أخرى.

2. عانى شعبنا طوال عقود من كافة أشكال القهر والظلم ومصادرة الحقوق الأساسية، ومن سياسات الفصل العنصري، وعانى قطاع غزة حصاراً خانقاً مستمراً منذ أكثر من 17 عاماً ليتحولَ إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، كما عانى القطاع من خمسة حروب مدمرة؛ في كلٍ منها كانت (إسرائيل) هي البادئة فيها . وحتى عندما حاول شعبنا في قطاع غزةَ الاحتجاج السلمي على أوضاعه الصعبة، والمطالبة بحق العودة؛ عبر ما عُرف بمسيرات العودة"، لم يتوانَ الاحتلال الإسرائيلي عن قتل أكثر من 360 فلسطينياً وجرح أكثر من 19 ألفاً آخرين، بينهم نحو خمسة آلاف طفل.

3. وفق دراسات إحصائية موثقة، منذ سنة 2000 وحتى سبتمبر 2023 (قبيل 7 أكتوبر) قام الاحتلال الإسرائيلي بقتل 11,299 فلسطينياً وجرح 156,768 آخرين، أغلبيتهم الساحقة من المدنيين. وللأسف فإنَ الولايات المتحدة وحلفاءَها، لم يلتفتوا إلى معاناة الفلسطينيين وتابعوا تغطية البطش الصهيوني. ولم ينبّاكوا إلاّ على الإسرائيليين في 7 أكتوبر، ودونما أدلة حقيقيةَ ضد حماس، بالاستهداف المزعوم للمدنيين، ثمَ قاموا بتوفير الدعم المادي والغطاء من جديد للمجازر والمذابح التي قامها الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في عدوانه الهمجي على قطاع غزة، والذي يندى له جبين البشرية، وما زالوا يوفرون الغطاء والدعم والذخائر وأدوات القتل والتدمير.

4. لقد تمَ توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفظائعه من قبل مؤسسات الأمم المتحدة ولجان التحقيق والمحاكم الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية؛ مثل منظمة العفو الدولية و(هيومن رايتس ووتش)، وحتى من منظمات إسرائيلية، بالإضافة إلى منظمات فلسطينية متخصصة مشهود لها عالمياً بالكفاءة والنزاهة. وقد مر ذلك كله وما زال يمر دون مساءلة أو عقاب. وعلى سبيل المثال، قام السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (جلعاد أردان) في 2021/10/29 على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمزيق تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نفسها، في وجه ممثلي دول العالم،

وأخبرهم أنَ مكانه سلة المهملات، بل -إمعاناً في قهر شعبنا - انتُخِب (أردان) نفسه في السنة التالية نائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة!!

5. الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون يتعاملون مع "إسرائيل منذ إنشائها كدولة فوق القانون"، ويوفرون الغطاء اللازم لاستمرار احتلالها وقمعها للشعب الفلسطيني ومصادرة المزيد من أرضه ومقدساته وتهويدها، وفرض ظروف معيشية قاسية وبيئات طاردة، فضلاً عن محاولاتهم المستمرة لتهجير شعبنا وإجباره على الرَحيل عن أرض الوطن. وبالرغم من أنَ الأمم المتحدة ومؤسساتها أصدرت أكثر من 900 قرار خلال الـ 75 عاماً الماضية لصالح الشعب الفلسطيني؛ إلاَ أنَ "إسرائيل" رفضت تنفيذ أيٍ منها، وكان الفيتو الأمريكي الغربي دائماً بالمرصاد ضدَ أيَ محاولة لإلزام "إسرائيل" بتنفيذ القرارات أو إدانة سلوكها. ولذلك، فإنَ هذه الدول تُعدَ متواطئة ومتورطة وشريكاً كاملاً للاحتلال في جرائمه التي لا تتوقف، وفي استمرار معاناة الشعب الفلسطيني.
6. حتى بالنسبة لمسار التسوية السلمية، فبالرغم من اتفاق أوسلو 1993 مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان من المفترض أن يؤسِس لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلاَ أنَ "إسرائيل" قامت عملياً بتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية من خلال الحملة الشرسة لمضاعفة الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية، وخصوصاً شرقي القدس، ووجد مؤيدو مسار التسوية بعد 30 عاماً من المحاولات أنَهم أمام حائط مسدود، وأنَ هذا المسار تسبَب بنتائج كارثية على قضية فلسطين. لقد أكَد المسؤولون الإسرائيليون رفضهم القطعي لقيام دولة فلسطينية، وقبل شهر من طوفان الأقصى، حمل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه أمام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2023 خريطة لكامل فلسطين التاريخية، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد لُوِنت كلها

بلون واحد وعليها اسم "إسرائيل". ولم يُحرك العالم ساكناً؛ وهو يرى عنجهية إسرائيل ومصادرتها لإرادة المجتمع الدولي، وإنكارها لحقوق شعبنا في أرضه ومقدساته وحقه في تقرير المصير.

7. والآن، وبعد أكثر من 75 عاماً من الاحتلال والمعاناة، وإفشال أيّ أمل بالتحرير والعودة، وبعد النتائج الكارثية لمسار التسوية السلمية، ماذا كان يتوقع العالم من شعبنا أن يفعل:

? في مواجهة مخططات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وتصاعد وتيرة اقتحامات المستوطنين الاستفزازية للمسجد الأقصى.

? في مواجهة ممارسات ائتلاف اليمين الصهيوني الأكثر تطرفاً، الذي باشر عملياً معركة حسم للسيطرة على الضفة الغربية من خلال خطة الضم، وخطة حسم السيادة على القدس والمقدسات، وخطة طرد شعبنا وتهجيره من الضفة الغربية.

? *وماذا يفعل لإجبار الاحتلال على إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجونه؟ خاصة بعد التشكيل البشع الذي ضاعفوه في ظل حكومة نتنياهو – سموتريش- بن غفير.

? *وماذا يفعل لإنهاء الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة؟ الذي جعله يموت موتاً بطيئاً.

? *وماذا يفعل في مواجهة توسع الاستيطان في الضفة الغربية بوتيرة غير مسبوقة، وفي مواجهة عنف المستوطنين في الضفة الغربية وجرائمهم، التي وصلت مستويات غير مسبوقة؟

? *وماذا يفعل ليحقق أمل 7 مليون فلسطيني بالعودة إلى ديارهم بعد 75 عاماً من النفي والشتات.

? *وماذا يفعل في ظل عجز المجتمع الدولي، وتواطؤ بعض الدول الكبرى لمنع تحقيق حلمه بالدولة، وهو الشعب الوحيد في العالم الذي ما زال قابعاً تحت الاحتلال.

? هل كان المطلوب من شعبنا أن يواصل الانتظار والرهان على الأمم المتحدة ومؤسساتها العاجزة، أم أنَ الردَ الطبيعي على تلك الممارسات هو مبادرة شعبنا للدفاع عن أرضه وحقوقه ومقدساته؟ ! علماً بأنَه حقٌ مكفول في القانون الدولي، والشرائع والأعراف البشرية.

❖ انطلاقاً مما سبق، كانت عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م، خطوة ضرورية واستجابة طبيعية، لمواجهة ما يُحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى والمقدسات، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، وخطوة طبيعية في إطار التخلص من الاحتلال، واستعادة الحقوق الوطنية، وإنجاز الاستقلال والحرية كباقي شعوب العالم، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: أحداث 7 أكتوبر، والرَد على ادعاءات وأكاذيب الاحتلال:

❖ في ضوء الكثير من الاتهامات والادعاءات والمزاعم الإسرائيلية الملفقة فيما يتعلق بأحداث يوم 7 أكتوبر وما تلاه من تطورات ضمن عملية طوفان الأقصى، فإنَنا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نوضح ما يلي:

1. لقد استهدفت عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر المواقع العسكرية الإسرائيلية، وسعت إلى أسر جنود العدو ومقاتليه، من أجل إطلاق سراح الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، من خلال عملية تبادل؛ ولذلك تركز الهجوم على فرقة غزة العسكرية الإسرائيلية، وعلى المواقع العسكرية الإسرائيلية في مستوطنات غلاف غزةَ، والتي كانت دائماً تشكل مصدر قصف وإطلاق النار على غزةَ وأهلها، وإنْ حصل شيءٌ من ذلك فيكون غيرَ مقصود.

2. إنَ تجنُب استهداف المدنيين، وخصوصاً النساء والطفال وكبار السن، هو التزامٌ ديني وأخلاقي يتربى عليه أبناء حماس. ونحن نؤكد ما أعلناه مراراً بأنَ مقاومتنا منضبطة بضوابط وتعليمات ديننا الإسلامي الحنيف، وأنَ استهداف جناحها العسكري هو لجنود الاحتلال، ومن يحملون السلاح ضد أبناء شعبنا. وفي ذات الوقت، نعمل على تجنب المدنيين، رغم عدم امتلاكنا للأسلحة الدقيقة، وإنْ حصل شيءٌ من ذلك فيكون غيرَ مقصود، وإنَما في ظل ضراوة المعارك التي نخوضها دفاعاً عن النفس وردّ العدوان، في مواجهة قوةٍ عدوانية استعمارية طاغية، تقوم بقتل أطفالنا ونسائنا وشيوخنا ليل نهار، وبكل أنواع الأسلحة الفتاكة والدقيقة. لقد التزمت حماس منذ انطلاقتها سنة 1987، بتجنب استهداف المدنيين، وبعد أنْ قام الصهيوني المجرم (باروخ جولدشتاين) بتنفيذ مجزرة في المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل سنة 1994، أعلنت حماس مبادرة تقضي بأنْ يتم تجنيب المدنيين ويلات القتال، من قبل كل الأطراف، لكنَ الاحتلال الصهيوني رفض حتى مجرّد الرد على تلك المبادرة. وقد كرَرت حماس ذلك مراراً، لكنَ الاحتلال الإسرائيلي واصل تجاهله، وتابع قتل المدنيين بكل صلافة وتجاهل.

3. ربَما يكون قد حدث بعض الخلل أثناء تنفيذ عملية طوفان الأقصى، بسبب انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل كامل وسريع، وحدوث بعض الفوضى نتيجة الاختراقات الواسعة في السياج والمنظومة الفاصلة بين قطاع غزة ومناطق عملياتنا. وكما يشهد الجميع، فقد تعاملت حماس بصورة إيجابية مع ملف المدنيين الذين تمَ أسرهم في قطاع غزة، وسعَت منذ اليوم الأولَ لإطلاق سراحهم بالسرعة الممكنة، وهو ما حدث فعلاً، خلال الهدنة الإنسانية لمدة 7 أيام، مقابل إطلاق سراح النساء والأطفال من أبناء الشعب الفلسطيني المعتقلين ظلماً وعدواناً في سجون الاحتلال، وهي

عمليات اعتقال يمارسها الاحتلال بشكل منهجي على مدى عشرات السنوات؛ ضمن سياسة العقاب الجماعي لشعبنا المخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية.

4. إنَّ ما يروجه الاحتلال الإسرائيلي حول استهداف كتائب القسَّام لمدنيين إسرائيليين في هجوم يوم 7 أكتوبر هو محض افتراء وكذب؛ فمصادر المعلومات التي تدعي ذلك هي مصادر إسرائيلية، ولا توجد مصادر مستقلة تؤكد صحة مزاعمها . ومن المعروف أنَّ المصادر الإسرائيلية تلجأ كثيراً إلى إخفاء الحقائق وتزويرها، وإلى محاولة تشويه المقاومة، لتبرير جرائم الاحتلال ضد شعبنا . وقد أثبتت المعلومات لاحقاً انكشاف كذب الرواية الإسرائيلية، التي شرعن الاحتلال على أساسها عدوانه الوحشي على قطاع غزة، وهنا بعض التفاصيل المهمَّة.

- لقد أظهرت مقاطع فيديو التقطت في ذلك اليوم، وشهادات لإسرائيليين نُشرت لاحقاً أنَّ مقاتلي القسَّام لم يستهدفوا المدنيين، بل إنَّ كثيراً منهم تمَّ قتله على يد قوات الشرطة والجيش الإسرائيلي نتيجة ارتباكهم.
- لقد ثبت يقيناً كذب الادعاء بقتل أربعين طفلاً رضيعاً، وباعتراف المصادر الإسرائيلية؛ وهي دعاية انتشرت بشكل هائل في الإعلام الغربي، لتعبئته وتحريضه. إنَّ الادعاء بقيام المقاومين باغتصاب نساء إسرائيليات، ثبت كذبه، ونفت حماس ذلك بشكل حاسم.
- وعلى سبيل المثال؛ فالدراسة التي نشرها موقع موندوفايس Mondoweiss في 1/12/2023 تتبعت بالتفصيل كلَّ ادعاءات الاغتصاب وفنَّدتها. بحسب تقرير صحيفتي يديعوت أحرونوت 2023/10/15، وهآرتس 2023/11/18 الإسرائيليتين، فإنَّ قتلى مدنيين إسرائيليين عديدين سقطوا نتيجة قصف طائرات الأباتشي الإسرائيلية للمشاركين في مهرجان (نوفا) قرب (مستعمرة رعيم)، حيث قُتل 364

شخصاً، وأنَ مقاتلي حماس وصلوا للمكان دون علمٍ مسبق بالحفل، وأنَهم بسبب حالة التداخل مع المحتفلين، قام الطيَارون الصهاينة بإطلاق قذائفهم ورصاصهم دونما تفريق.

- ويعترف تقرير يديعوت أحرونوت أنه سعياً لضرب المهاجمين، ولمنع اختراق السياج ولمنع وقوع أسرى إسرائيليين، قامت الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية بضرب نحو 300 هدف معظمها في المناطق التي انتشر فيها مقاتلو حماس خارج قطاع غزة.
- أكدت شهادات إسرائيلية أنَ غارات جيش الاحتلال الإسرائيلي وعمليات جنوده هي التي تسببت بقتل عدد كبير من الإسرائيليين الذين تمَ أسرهم في مستوطنات غلاف غزة، حيث قام بقصف وتدمير المنازل أثناء الاشتباكات مع المقاومة يوم 7 أكتوبر والأيام التي تلته، ما تسبَب بقتل الكثير من المستوطنين الإسرائيليين إلى جانب أفراد المقاومة، وذلك ضمن سياسة وبروتوكول (هانيبال) الإسرائيلي الذي يُفضل قتل الأسير الإسرائيلي على بقائه حياً أسيراً في يد المقاومة. وقد مارس الاحتلال أبشع الجرائم في عدة حالات عبر قصف وقتل مقاومينا ومن معهم من أسرى في أثناء اقتيادهم إلى قطاع غزةَ.
- ومن الأدلة الإضافية على ما سبق، تغيير سلطات الاحتلال لأعداد القتلى الإسرائيليين يوم 7 أكتوبر، حيث تحدثت بداية الأمر عن مقتل 1,400 إسرائيلي ما بين جندي ومستوطن، ثمَ عادت بعد أسابيع من الهجوم لتقلص العدد إلى 1,200، بمبرر أنَ نحو مائتي جثة متفحمة تبيَن أنَها تعود لمقاتلين من كتائب القسام. والأسئلة التي تُطرح هنا: أليس الذي قصف هؤلاء، حيث اختلطت جثثهم مع جثث الإسرائيليين، هي القوات الإسرائيلية نفسها؟ ومَن غيرُ الجيش الإسرائيلي الذي يملك طائرات وأسلحة تؤدي إلى قتل وحرق كلْ هذا العدد؟ بالإضافة إلى أنَ آلة الكذب الإسرائيلية أضافت أعداد شهداء القسَام

إلى أرقام قتلاها لأكثر من شهر، لتتاجر بهم إعلامياً، قبل أن يتبيّن من مصادر إسرائيلية عدم صحة هذه الادعاءات كما ورد أعلاه.

- إنّ جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزةَ وعمليات القصف والتدمير التي أدّت خلال العدوان إلى مقتل نحو 60 أسيراً إسرائيلياً، تكشف بشكل واضح لا يترك مجالاً للشك عدم اكتراث الاحتلال بحياة أسراه من الجنود والمستوطنين، واستعداده للتضحية بهم من أجل تجنب دفع أثمان مقابلة.

5. في المقابل، هناك أعداد من المستوطنين المسلّحين في غلاف غزةَ، اشتبكوا يوم 7 أكتوبر مع أفراد المقاومة وشاركوا في العمليات العسكرية إلى جانب قوات الاحتلال. والذين قُتلوا من هؤلاء سُجّلوا إسرائيلياً كقتلى مدنيين.
6. ربّما لا يعرف كثيرون أنه عند الحديث عن المدنيين الإسرائيليين، فإنّ كلّ الإسرائيليين فوق 18 عاماً مكلّفون بالتجنيد الإجباري (الذكور لمدة 32 شهراً، والإناث لمدة 24 شهراً)؛ بحيث يصبح الجميع قادرين على القتال، وفق نظرية الأمن الإسرائيلي، التي تؤمن بفكرة "الشعب المسلّح"، والتي جعلت من الكيان الإسرائيلي "جيشاً له دولة"، وليس "دولة لها جيش!!"
7. إنّ القتل الوحشي للمدنيين هو سلوكٌ منهجي للكيان، يتعمّد من خلاله إذلال وتطويع الشعب الفلسطيني، وعدد الشهداء الهائل من النساء والأطفال في هذا العدوان على قطاع غزةَ يثبت ذلك.
8. ولعلّ الدراسة التي نشرتها الجزيرة التي تثبت أنّ معدل القتل اليومي الإسرائيلي لأطفال غزةَ، خلال شهر من عدوانها، يصل إلى 136 طفلاً يومياً، بينما كان معدل قتلى الأطفال في حرب أوكرانيا أقل من طفل واحد يومياً.
9. إنّ أولئك المدافعين عن التوحش الصهيوني، لا تعنيهم القراءة الموضوعية للأحداث ولا حجام الخسائر والضحايا؛ إذ يذهبون لتبرير المذابح الصهيونية باحتمال وقوع "أخطاء" أثناء مهاجمة قوات الاحتلال

لمقاتلي حماس وقوى المقاومة، بينما لا يطبقون احتمال "الخطأ" ذاته في أثناء اقتحام المقاومة لغلاف غزة يوم 7 أكتوبر، مع ملاحظة أن أي مقارنة موضوعية تصب بشكل كاسح لصالح المقاومة.

10. نحن على ثقة بأن التحقيقات النزيهة والمستقلة، سوف تؤكد صدق رواياتنا وكذب مزاعم الاحتلال، الذي أثبتت كل المعطيات خلال العدوان على غزة ممارسته الكذب والخداع والتضليل، بما في ذلك مزاعمه بخصوص استخدام المقاومة للمستشفيات مقراً للقيادة وإدارة العمليات العسكرية، ومكاناً لاحتجاز الأسرى، وما حصل في مستشفى الشفاء خير دليل على كذب الاحتلال وزيف مزاعمه، ونحن واثقون من أن أي تحقيق موضوعي مستقل سوف يكون لصالح الرواية الفلسطينية.

ثالثاً: نحو تحقيق دولي نزيه:

لقد انضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووقعت على الانضمام لميثاق روما المؤسس للمحكمة. وعندما طلبت التحقيق في الجرائم التي ارتُكبت وتُرتكب على أراضيها، واجهت صلفاً إسرائيلياً ورفضاً للخطوة، بل وسعت سلطات الاحتلال لمعاقبة الفلسطينيين على ذلك، والمؤسف أن كبرى الدول التي تتغنى بشعارات العدالة والتي انحازت للاحتلال في عدوانه الأخير، هي عينها التي حاربت فلسطين وما تزال بسبب انضمامها للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها تريد لـ"إسرائيل" أن تبقى دولة فوق القانون، وأن يُفلت مسؤولوها من المساءلة والمحاسبة.

ومن هنا، فإننا ندعو تلك الدول، ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وبريطانيا، إذا كانت معنية بالعدالة حقاً كما تدعي، أن تعلن عن دعمها لمسار المحكمة للتحقيق في كل الجرائم التي اقترفت في فلسطين المحتلة، ولتساعد في مضي المحكمة في تحقيقاتها بشكل فعال.

وفي ضوء ما سبق، وبالرغم مما يساورنا من شكوك وعدم ثقة للأسباب التي أوضحناها، فإننا ندعو المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما المدعي العام وفريقه التحقيقي ولجان التحقيق الأممية المعنية، إلى

القدوم بشكل عاجل وفوري إلى فلسطين المحتلة، من أجل التحقيق في الجرائم والانتهاكات كافة، وعدم الاكتفاء بالمراقبة عن بعد والوقوف على أطلال قطاع غزة، أو الخضوع للقيود الإسرائيلية.

وحين توجه شعبنا لمحكمة العدل الدولية قبل أقل من عام، لاستصدار فتوى بخصوص قانونية استمرار الاحتلال ومسؤولية المجتمع الدولي عن إنهائه، لم تتوانَ الدول الداعمة للاحتلال في رفض الخطوة ومحاربتها . وقبل ذلك، عندما حاول شعبنا مقاضاة مجرمي الحرب من قادة الاحتلال أمام المحاكم المحلية في عدة دول أوروبية، عبر ما يُعرف بالاختصاص القضائي العالمي، أوصدت في وجه شعبنا كل الأبواب.

إنَ أحداث 7 أكتوبر يجب أن توضع في سياقها الأوسع، وأن تُستخلص حالات النضال التحرري من الاستعمار والاحتلال الأجنبي أو الفصل العنصري في العالم في التاريخ المعاصر. فكلها تجارب تظهر أنَه بمقدار ما كان هناك اضطهاد من قبل المحتل، فإنَ ذلك كان يستجلب رداً ومقاومة أكثر قوةً من قبل الشعب الخاضع للاحتلال. وإنَ استمرار هذا الاحتلال يمثل تهديداً لأمن العالم واستقراره.

إنَ الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة والعالم، بل وحتى في تلك الدول الداعمة للعدوان الإسرائيلي، تدرك مدى الكذب والخداع الذي تمارسه حكومات تلك الدول في سعيها للبحث عن مبررات لتسويغ انحيازها الأعمى للاحتلال وتواطؤها مع جرائمه؛ فهذه الدول لا تريد أن تعترف بأنَ جذر المشكلة وأصل الأزمة هو وجود الاحتلال ومصادرته لحق الشعب الفلسطيني في العيش بحريةً وكرامة في دولته وعلى أرض وطنه، كما أنَها لا تريد أن تعترف بحقَ الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وعن أرضه ومقدساته وحقوقه، ولا تبدي أيَ اهتمام باستمرار الحصار الجائر على ملايين الفلسطينيين، ولا تعبأ بآلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

إنَنا نحيي كل أحرار العالم، من البلدان كافة، ومن جميع الأديان والقوميات والاتجاهات؛ الذين خرجوا في كل عواصم العالم معبرين عن رفضهم لجرائم الاحتلال ومجازره الوحشية، ومساندين لحقوق شعبنا

الفلسطيني في التحرير، انطلاقاً من قناعتهم بأنَ القضية الفلسطينية قضية حريةَ وعدالة وكرامة إنسانية، في مواجهة احتلال بغيض وسياسة فصل عنصري وتدمير منهجي وإبادة جماعية.

رابعاً: تذكير للعالم من هي حماس؟

إنَ حركة حماس هي حركة تحرر وطني ذات فكر إسلامي وسطي معتدل، تنبذ التطرف، وتؤمن بقيم الحق والعدل والحريةَ، وتحريم الظلم، كما تؤمن بالحريةَ الدينية والتعايش الإنساني الحضاري، وترفض الإكراه الديني؛ وترفض اضطهاد أيَ إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قوميَ أو دينيَ أو طائفيَ. تؤكد حماس أنَ الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً مع اليهود بسبب دياناتهم، وهي لا تخوض صراعاً ضدَ اليهود لكونهم يهوداً؛ وإنَما تخوض صراعاً ضد الصهاينة لأنَهم محتلون يعتدون على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا . فقط، وفي المقابل، فإنَ الصهاينة هم الذين يتبنون دعاوى دينية، ويُصرّون على فرض الطبيعة اليهودية لـ "إسرائيل" بناء على خلفيات دينية وقومية، ويقمعون الشعب الفلسطيني ويحرمونه حقوقه، ويهوّدون أرضه ومقدساته بناء على هذه الدعاوى، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم على أساس ديني، فتمنح الجنسية لكل يهودي في العالم، وتهجِر أهل البلاد الأصليين.

لقد وقف الشعب الفلسطيني على الدوام ضدَ الاضطهاد والظلم وارتكاب المذابح والمجازر بحقَ المدنيين أياً كان مصدرها وبغض النظر عمَن يقع ضحيتها . وانطلاقاً من قناعاتنا وقيمنا الدينية والأخلاقية والإنسانية رفضنا ما تعرّض له اليهود من جرائم واضطهاد من قبل ألمانيا النازية...، والمشكلة اليهودية في جوهرها مشكلة أوروبية. أمَا بيئتنا العربية والإسلامية فكانت عبر التاريخ ملاذاً آمناً لليهود ولكل أصحاب الديانات والقوميات الأخرى، ونموذجاً للتعايش والتفاعل الحضاري والحريَات الدينية. والصراع الحالي سببه السلوك العدواني الصهيوني المتحالف مع القوى الاستعمارية الغربية. وبالتالي، فإنَنا نرفض استغلال معاناة اليهود في أوروبا لتبرير قهر شعبنا واحتلال أرضنا واغتصاب حقوقنا وقتل أبنائنا.

إنَ حركة حماس وفق القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية هي حركة تحرر وطني، مشروعة الأهداف والغايات والوسائل، تستمد شرعيتها في مقاومة الاحتلال من حقّ شعبها الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وفي السعي للتحرر وتقرير المصير، وإنهاء الاحتلال والعودة إلى وطنه. وكحركة مقاومة وطنية، حرصت حماس على حصر معركتها ومقاومتها مع الاحتلال الإسرائيلي وعلى الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من عدم التزام الاحتلال الصهيوني بذلك، حيث مارس جرائمه بحق شعبنا وحركتنا خارج أرض فلسطين، ومارس عمليات اغتيال بشعة بحقّ الفلسطينيين وغيرهم خارج حدود فلسطين المحتلة.

نحن نؤكد أن مقاومة الاحتلال بالوسائل كافة، بما في ذلك المقاومة المسلحة، هو حق مشروع كفلته جميع الشرائع والأديان السماوية، وأقرته القوانين الدولية، من اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول، إلى إعلانات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن أبرزها قرار الأمم المتحدة 3236 في 22 نوفمبر 1974، والذي أكد أيضاً على حق الشعب الفلسطيني في العودة، وفي تقرير المصير. وإن هذا الحق الثابت أكدته أيضاً الممارسات والقرارات الدولية طوال فترات الاستعمار والاحتلال الأجنبي للكثير من البلدان التي نالت استقلالها في نهاية المطاف.

إن شعبنا الفلسطيني الصابر المرابط تخوض الآن معركة دفاع عن النفس والأرض والحقوق الوطنية المشروعة، في مواجهة احتلال استيطاني قمعي هو الأطول والأكثر وحشية، ويتصدى لعدوان همجي غير مسبوق استهدف الأرض والإنسان وكل أشكال الحياة، ولم يتوان عدونا الظالم خلاله عن ارتكاب المجازر والمذابح الوحشية بحق الأطفال والنساء والشيوخ والآمنين، كما منعَ عن الناس الماء والغذاء والدواء والوقود، وحرمهم من كل أسباب الحياة، وقصف المدارس والجامعات والمساجد والكنائس والمستشفيات وحتى سيارات الإسعاف، ضمن عملية إبادة جماعية وتطهير عرقي وجرائم حرب يعاقب

عليها القانوني الدولي. وقد حدث ذلك كله على مرأى العالم ومسمعه، دون أن تحرك الدول الكبرى الداعمة للاحتلال لوقف هذا العدوان المستمر والإبادة المتواصلة.

إن الاحتجاج الإسرائيلي بذريعة "حق الدفاع عن النفس" في قمعها للشعب الفلسطيني، هي عملية تضليل وكذب وقلب للحقائق. فليس من حق الاحتلال أن يدافع عن احتلاله وجرائمه، وإنما من حق الشعب الفلسطيني أن يقوم بالمقاومة لإجبار الاحتلال على إنهاء احتلاله، ولتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ونذكّر بأن القانون الدولي، بما في ذلك فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار (2004)، لا تقر بوجود حق لـ "إسرائيل"، باعتبارها القوة المحتلة الغاشمة بما يسمى "الدفاع عن النفس". وإن العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة الذي ما يزال تحت الاحتلال وفق القانون الدولي، فاقدٌ لمبرراته القانونية والأخلاقية، ولجوهر فكرة الدفاع عن النفس.

خامساً: ما هو المطلوب؟

إنَّ الاحتلال هو الاحتلال، مهما تغيّر مسماه ووصفه وشكله، بصلفه ووحشيته وسعيه لكسر إرادة الشعوب واضطهادها. وإنَّ سنة الحياة، وتجارب الشعوب في الانعتاق من الاحتلال والاستعمار تؤكد أنَّ المقاومة هي النهج والاستراتيجية والطريق الوحيد للتحرير وإنهاء الاحتلال، فمتى تحرر شعب من الاحتلال دون نضال ومقاومة وتضحيات؟

إنَّ الواجب الإنساني والأخلاقي والقانوني يفرض على دول العالم دعم مقاومة الشعب الفلسطيني وحمايتها وليس التواطؤ لسحقها والقضاء عليها، كما يفرض عليها التصدي لجرائم الاحتلال ووقف عدوانه، وإسناد نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته، وممارسة حقه في تقرير مصيره، كبقية شعوب العالم.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا ندعو إلى:

1. وقف العدوان الإسرائيلي فوراً على قطاع غزةَ، والعمل الفوري على وقف الجرائم والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بحقّ شعبنا وأطفالنا ونسائنا وشيوخنا، وفتح المعابر، وفك الحصار عن قطاع غزة، وإدخال المساعدات وتوفير كل مستلزمات الإيواء وإعادة الإعمار.
2. العمل على معاقبة الاحتلال الإسرائيلي قانونياً على احتلاله، وكلّ ما ترتّب عليه من معاناة وضحايا وخسائر، والسعي لتدفيع الاحتلال أثمان جرائمه في قتل المدنيين، وأثمان تدميره لليوت والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والبنى التحيَة وغيرها.
3. دعم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بكل السبل المتاحة، باعتبارها حقّاً مشروعاً وفق القانون الدولي وكل الشرائع والأديان.
4. ندعو دول العالم الحرّ، ولا سيّما الدول والشعوب التي كانت مستعمرة أو محتلة وتدرك تماماً معاناة الشعب الفلسطيني المحتل، وخصوصاً دول الجنوب العالمي، وكل دولة وهيئة ترفض الظلم وتؤمن بالعدالة، إلى أخذ موقف جاد وفعّال ضدّ ازدواجية المعايير التي تمارسها القوى الدّاعمة للاحتلال الإسرائيلي، وإلى إطلاق حركة عالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتأكيد على العدالة والمساواة وحق الإنسان في الحريّة والحياة الكريمة.
5. يجب أن تتوقف القوى الكبرى عن توفير الغطاء للكيان الصهيوني وكأنّه "دولة فوق القانون"؛ فقد تسبّب هذا السلوك الظالم بإعطاء هذا الكيان على مدى 75 عاماً الضوء الأخضر لممارسة أبشع الجرائم بحقّ الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته. وندعو دول العالم اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى تحمّل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، إلى الإعمال الفوري والجاد للقرارات الدولية والأممية التي اتخذتها لإنهاء الاحتلال، ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في أرضه ومقدساته.

6. رفض أيّ مشاريع دولية وإسرائيلية تسعى لتحديد مستقبل قطاع غزةَ، بما يتناسب مع معايير الاحتلال وبما يكرّس استمراره، والسعي الجاد (بدلاً من ذلك) لإجبار الاحتلال على الانسحاب. وإنّ الشعب الفلسطيني يملك القدرة والكفاءة في أن يُقرّر مستقبله بنفسه ويرتّب بيته الداخلي بقراره هو، ولا تجوز لأحدٍ أنْ يفرض الوصاية عليه، أو أن يُقرّر بالنيابة عنه.
7. الوقوف في وجه محاولات تهجير فلسطينيي الداخل (فلسطينيي 1948، والضفةَ والقطاع) وتشريده، ومنع إيقاع نكبة جديدة بهم. فلا تهجير لسيناء أو الأردن أو أيّ مكان. وإذا كان ثمّةَ انتقال للاجئين؛ فهو العودة إلى بيوتهم ومنازلهم التي أخرجوا منها سنة 1948، والتي تكرّر اتخاذ القرار الدولي بحقهم في ذلك أكثر من 150 مرّةً.
8. مواصلة الضغوط الشعبية عربياً وإسلامياً ودولياً لإنهاء الاحتلال، وتفعيل حركات رفض التطبيع، وحركات مقاطعة البضائع الإسرائيلية ومقاطعة الشركات والمؤسسات التي تدعم الاحتلال.

https://youtu.be/dDg8Kka_xil?si=HOgloenBuhLFMGAY

https://youtu.be/boWArrX5uBM?si=cZ31VaTK_bsLOG4z

2. النص العربي الكامل للدعوى التي أقامتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بسبب جرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة[2]

2024/7/1

[2] أجيال تنشر النص العربي الكامل لدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في العدل الدولية (arn.ps)

تبدأ محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، يومي الحادي عشر والثاني عشر من كانون ثان/ يناير الجاري، بمناقشة الدعوى المقدمة من دولة جنوب أفريقيا ضد الاحتلال الإسرائيلي، التي تتهمه بارتكاب جريمة "إبادة جماعية" ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وتقع مرافعة جنوب أفريقيا المدعمة بالوثائق في 84 صفحة باللغة الإنجليزية، وتقدم دلائل إدانة للاحتلال بالسعي للإبادة الجماعية.

وتنشر صحيفة "عربي21" الإلكترونية النص الكامل للدعوى باللغة العربية، لنضع تفاصيل الأدلة على الجرائم الإسرائيلية بين يدي القارئ العربي.

النص العربي.pdf

لقراءة النص الكامل للدعوى

اضغط علامة

3. الجارديان عن محاكمة إسرائيل أمام العدل الدولية: نمهد لعقوبات دولية[3]

محكمة العدل الدولية، تتجه أنظار العالم، اليوم الجمعة، إلى محكمة العدل الدولية، التي من المقرر أن تصدر حكمها الابتدائي في دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يشن عدوانًا مدمرًا على غزة، منذ الـ 7 من أكتوبر الماضي(2023)، وأدى حتى اليوم إلى استشهاد وإصابة ما يقرب من 100 ألف فلسطيني في القطاع، فيما يرقى إلى مستوى "الإبادة الجماعية."

وبحسب صحيفة "الجارديان" البريطانية، يعتقد خبراء قانونيون دوليون أن الحكم المؤقت المرتقب صدوره من محكمة العدل الدولية، اليوم، ضد دولة الاحتلال، قد يمهد لفرض عقوبات عليها، إذا لم تلتزم بتنفيذ الحكم بوقف العدوان على غزة. و شددت صحيفة " الجارديان"، علي أن هذا الإجراء الطارئ المتوقع من قبل المحكمة يمكن أن يعرض إسرائيل لعقوبات دولية.

واستبعدت الصحيفة أن ينصاع الاحتلال لقرار محكمة العدل المؤقت، بوقف العدوان على غزة، مشيرة إلى ما قاله رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في وقت سابق الشهر الجاري: "لن يوقفنا أحد، لا لاهاي، ولا محور الشر ولا أحد آخر."

قرار محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل

ويترقب العالم قرارا تاريخيا متوقع صدوره من محكمة العدل الدولية، اليوم الجمعة، ضد إسرائيل في تمام الساعة الـ1 ظهرا، على خلفية الدعوى التي أقامتها دولة جنوب أفريقيا ضد تل أبيب بتهمة تورطها في جريمة إبادة جماعية بحق سكان قطاع غزة.

واستبق رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، صدور قرار محكمة العدل الدولية، بعقد جلسة مع وزراء ومستشارين، أمس الخميس، لبحث سيناريوهات القرار المرتقب بشأن دعوى اتهام

[3] الجارديان عن محاكمة إسرائيل أمام العدل الدولية: نمهد لعقوبات دولية(vetogate.com)

إسرائيل بجرائم إبادة جماعية في غزة والمقدمة من جنوب أفريقيا. وقالت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، إن الجلسة عقدت في مقر وزارة الحرب بتل أبيب وتناولت السيناريوهات المحتملة تمهيدا لقرار القضاة في محكمة العدل الدولية في لاهاي، بما فيها إمكانية أن تأمر إسرائيل بوقف الحرب على غزة. وأضافت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين ووزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي والمستشارة القانونية للحكومة غالي بهاراف-ميارا شاركوا في تلك الجلسة مع نتنياهو.

مطالبة عاجلة بوقف الحرب على قطاع غزة

وفي وقت سابق، ذكر موقع "نيوز 24" الإخباري في جنوب أفريقيا نقلا عن مصدرين مطلعين هناك، أن بريتوريا تتوقع أن تصدر محكمة العدل الدولية قرارا بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الحرب في قطاع غزة.

وفي الحكم الأولي، لن تتطرق محكمة العدل الدولية إلى المسألة الرئيسية المتعلقة بما إذا كانت إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، لكنها ستنظر فقط في إمكانية اتخاذ إجراءات عاجلة محتملة إلى حين نظر المحكمة في القضية بشكل كامل، وهي عملية تستغرق عادة سنوات.

قوة قرارات محكمة العدل الدولية

جدير بالذكر، أن قرارات المحكمة نهائية وغير قابلة للاستئناف لكنها لا تستطيع تنفيذها، وليس من الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستلتزم بها، لكن من شأن مثل هذا الحكم أن يضر بسمعة إسرائيل ويشكل سابقة قانونية في حال عدم التزامها به.

من جانبها امتنعت وزارة الخارجية الأمريكية، أمس الخميس، عن التعليق على الحكم المتوقع صدوره من محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل الجمعة.

أمريكا تطالب إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي

وقالت الخارجية الأمريكية في بيان لها، إنها لن تستبق الحكم المزمع صدوره عن محكمة العدل الدولية بشأن غزة، لكنها تتوقع من إسرائيل الامتثال للقانون الدولي. وأضافت الخارجية الأمريكية، أن على إسرائيل اتخاذ خطوات إضافية لحماية المدنيين في قطاع غزة، مؤكدة أنها تأمل أن تجري إسرائيل تحقيقا سريعا وشاملا بشأن مقتل الفلسطيني الأمريكي الذي قتل في الضفة.

وقدمت جنوب أفريقيا في وفي 29 ديسمبر 2023، دعوى ضد إسرائيل، بشأن انتهاكات من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة.

إنذار بوقف الحرب وفتح المعابر وإدخال المساعدات

من جانبه ولمزيد من التوضيح، قال السفير هيثم أبو سعيد، رئيس البعثة الأممية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، إن محكمة العدل الدولية بصدد إصدار حكمها في الدعوى المرفوعة ضد إسرائيل من قبل جنوب إفريقيا بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، الجمعة.

وتوقع في تصريحات لـ "القاهرة الإخبارية"، أن توجه المحكمة إلى إصدار إنذار للكيان الإسرائيلي؛ بوجوب الوقف الفوري لإطلاق النار على قطاع غزة، إضافة إلى فتح جميع المعابر الإنسانية، علاوة على النطرق إلى بعض المواد المنصوص عليها باتفاقية الإبادة الجماعية دونما البت في التفاصيل الدقيقة للقضية.

وأوضح السفير هيثم أبو سعيد، أن المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل؛ توجب إلزامية الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالاستجابة إلى قراراتها، متوقعا أن تقابل قرارات العدل الدولية برد فعل سلبي منتظر من جانب الكيان الصهيوني.

وأضاف أن الخطوة التالية تتمثل في توجه جنوب إفريقيا إلى مجلس الأمن؛ من أجل تنفيذ قرار المحكمة، مشيرا إلى احتمالية استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو؛ لمنع تنفيذ قرار المحكمة.

ولفت إلى أنه تقدم قرابة 600 محام بأدلة جديدة إلى المحكمة تثبت تورط حكومة الاحتلال بارتكاب جرائم حرب في حربها على قطاع غزة. وفي 13 يناير الجاري (2024)، عقب تقديم جنوب أفريقيا الدعوى إلى محكمة العدل الدولية، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن المحكمة لن تردع إسرائيل عن مواصلة حربها في قطاع غزة حتى تحقيق النصر الكامل، وفق تعبيره.

حماس تعلن الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية

على النقيض قالت حركة "حماس"، إنها تتابع باهتمام بالغ مداولات محكمة العدل الدولية، بعد الطلب الذي قدمته جنوب إفريقيا إلى المحكمة، لوقف الإبادة الجماعية ضد شعبنا وخاصة في غزة.

وتابعت حماس في بيان صادر عنها، "في حال صدور القرار عن المحكمة في لاهاي بوقف إطلاق النار، فإن حركة حماس سوف تلتزم بوقف إطلاق النار ما التزم العدو بذلك."

محكمة العدل الدولية.. هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وتنظر محكمة العدل الدولية في النزاعات بين الدول، وغالبا ما يتم الخلط بينها وبين المحكمة الجنائية الدولية التي مقرها لاهاي أيضا، والأخيرة تنظر في ملاحقات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يرتكبها أفراد.

4. وقفة تضامنية في لاهاي قبيل قرار "العدل الدولية "بشأن الدعوى ضد إسرائيل[4]

26 يناير 2024

لاهاي – المركز الفلسطيني للإعلام

شارك عشرات النشطاء، اليوم الجمعة، في وقفة تضامنية أمام مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، قبيل قرارها بشأن الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد اسرائيل بارتكاب "إبادة جماعية" في قطاع غزة.

ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية، وردددوا الشعارات المنددة بجرائم الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة.

ومن المقرر أن تصدر محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة، في وقت لاحق اليوم قرارا في القضية المرفوعة ضد إسرائيل.

[4] وقفة تضامنية في لاهاي قبيل قرار "العدل الدولية "بشأن الدعوى ضد إسرائيل(palinfo.com)

وقالت خبيرة القانون الدولي في جامعة جنوب إفريقيا جوليت ماكينناير إنه في الوقت الحاضر "لا تحتاج جنوب إفريقيا لأن تثبت أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية."

وتابعت: "عليها فقط أن تثبت أن هناك خطرا معقولا بوقوع إبادة جماعية." وفي حال قضت المحكمة بوجود خطر وقوع إبادة جماعية في غزة فعلا، فقد يكون لذلك تبعات جيوسياسية.

وقالت ماكينناير " من الأصعب بكثير أن تواصل دول أخرى دعم إسرائيل بمواجهة طرف ثالث محايد يعتبر أن هناك خطر وقوع أبادة جماعية." وأضافت " "قد تسحب دول دعمها العسكري أو أي دعم آخر لإسرائيل لتفادي ذلك"، مشيرة أيضا إلى الوطأة الرمزية " الهائلة" لأي قرار يصدر في حق إسرائيل بموجب اتفاقية منع الإبادة، على ضوء تاريخ الدولة العبرية.

وأوضحت عادلة هاشم المحامية من وفد جنوب إفريقيا إلى المحكمة خلال جلسات سابقة هذا الشهر أنه "لا يتم الإعلان مسبقًا عن الإبادات، لكن أمام هذه المحكمة أدلة تم جمعها خلال الأسابيع الـ13 الماضية تُظهر بصورة لا تقبل الشك نمطًا من السلوك والنوايا يبرر الادعاء المعقول بارتكاب أعمال إبادة."

وقبل انعقاد الجلسة الجمعة، أعربت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا ناليدي باندور عن " أمل" بلادها مؤكدة على أهمية تسليط الضوء على "مصير الأبرياء في فلسطين." والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي تبت في النزاعات بين الدول، مبرمة وملزمة قانونا، لكن المحكمة لا تملك أي وسيلة لتنفيذ أحكامها. وكانت محكمة العدل الدولية قد عقدت جلسات استماع علنية، في 11 و12 يناير 2024، بشأن محاكمة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم" إبادة جماعية" في قطاع غزة، بناء على دعوى رفعتها دولة جنوب إفريقيا وأيدتها عشرات الدول، في سابقة تاريخية في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

وفي نهاية جلسات الاستماع، قدم وكيل جنوب إفريقيا، سفيرها لدى هولندا فوسيموزي مادونسيلا، طلبا جاء فيه: "تطلب جنوب إفريقيا، كدولة طرف في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، من المحكمة،

كمسألة ذات أهمية قصوى، وفي انتظار حكم المحكمة في هذه القضية من حيث الجوهر، أن تشير إلى الإجراءات المؤقتة التالية فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني كمجموعة محمية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. هذه الإجراءات مرتبطة مباشرة بالحقوق التي تشكل موضوع نزاع جنوب أفريقيا مع إسرائيل."

والإجراءات التي طلبتها جنوب إفريقيا من المحكمة، تتضمن وجوب تعليق إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة وضدها على الفور، وضمان عدم اتخاذ أي وحدات عسكرية أو مسلحة غير نظامية قد تكون تحت إدارتها، أو تدعمها أو تؤثر عليها، وكذلك أي منظمات وأشخاص قد يكونون خاضعين لسيطرتها أو إدارتها أو تأثيرها، أي خطوات تتعلق بمواصلة العمليات العسكرية، كما تجب على جنوب إفريقيا وإسرائيل، كل منهما وفقًا لالتزاماتهما بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، اتخاذ جميع التدابير المعقولة ضمن سلطتهما لمنع الإبادة الجماعية.

كما أشارت إلى أنه تجب على إسرائيل، وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني كمجموعة محمية بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، الكف عن ارتكاب أي وكل الأعمال التي تقع ضمن نطاق المادة الثانية من الاتفاقية، وبشكل خاص: قتل أعضاء المجموعة؛ التسبب في أذى جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛ التعمد بفرض ظروف حياة على المجموعة تهدف إلى إحداث دمارها الجسدي جزئيًا أو كليًا؛ وفرض تدابير تهدف إلى منع الولادات ضمن المجموعة.

وأكدت الإجراءات التي طلبتها جنوب إفريقيا من المحكمة، أنه تجب على إسرائيل، الكف عن، واتخاذ جميع التدابير ضمن سلطتها بما في ذلك إلغاء الأوامر ذات الصلة، للقيود و/أو الحظر لمنع: الإخلاء والتهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم، وحرمانهم من الوصول إلى الغذاء والماء الكافي؛ ومن الوصول إلى

المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الوصول إلى الوقود والمأوى والملابس والنظافة والصحة؛ المواد الطبية والمساعدات؛ ومنع تدمير حياة الفلسطينيين في غزة.

كما أشارت الإجراءات إلى أنه يجب على إسرائيل، فيما يتعلق بالفلسطينيين، ضمان عدم ارتكاب جيشها، وكذلك أي وحدات مسلحة غير نظامية أو أفراد قد يكونوا تحت إدارتها أو دعمها أو تأثيرها بأي شكل وأي منظمات وأشخاص قد يكونون خاضعين لسيطرتها، أي أعمال سابقة الذكر، أو الانخراط في التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، أو الشراكة في الإبادة الجماعية، وإلى الحد الذي يشاركون فيه، يجب اتخاذ خطوات لمحو معاقبتهم وفقًا للمواد الأولى، الثانية، الثالثة والرابعة من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية.

وأكدت أنه يجب على إسرائيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاءات الأعمال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية؛ ولهذا الغرض، يجب على إسرائيل عدم العمل على إنكار أو تقييد الوصول بأي شكل من قبل بعثات تقصي الحقائق، والبعثات الدولية والهيئات الأخرى إلى غزة للمساعدة في ضمان الحفاظ على والاحتفاظ بتلك الأدلة. كما يجب على إسرائيل تقديم تقرير إلى المحكمة عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال أسبوع واحد، اعتبارًا من تاريخ هذا الأمر، وبعد ذلك بفترات منتظمة كما تأمر المحكمة، حتى يتم إصدار قرار نهائي عن القضية من قبل المحكمة، وأن يتم نشر هذه التقارير من المحكمة.

وأشارت إلى أنه يجب على إسرائيل الامتناع عن أي عمل وضمان عدم اتخاذ أي إجراء قد يفاقم أو يمد النزاع أمام المحكمة أو يجعل حله أكثر صعوبة.

في المقابل، طلبت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من المحكمة، رفض طلب الإشارة إلى الإجراءات المؤقتة المقدم من الجنوب إفريقيا؛ وشطب القضية من القائمة العامة.

وكانت جنوب إفريقيا قد قدمت في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي (2023) دعوى ضد إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، على خلفية تورطها في "أعمال إبادة جماعية" ضد شعب قطاع غزة.

وقدمت جنوب إفريقيا إلى المحكمة ملفا محكما من 84 صفحة، جمعت فيه أدلة على قتل إسرائيل لآلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، وخلق ظروف "مهيئة لإلحاق التدمير الجسدي بهم"، ما يعتبر جريمة "إبادة جماعية" ضدهم.

وفي حصيلة غير نهائية، ارتفع عدد الشهداء في العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي (2023)، إلى 26083 شهيدا، غالبيتهم من النساء والأطفال، إضافة إلى نحو 64487 مصابا، فيما لا يزال أكثر من 8 آلاف مواطن في عداد المفقودين، تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والإنقاذ الوصول إليهم.

❖ ما سيناريوهات قرار العدل الدولية حول دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل؟[5]

26 يناير 2024

بانتظار قرار محكمة العدل الدولية –اليوم الجمعة– بشأن طلب اتخاذ تدابير احترازية، في دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. ويتضمن الطلب –الذي قدمته جنوب أفريقيا– الإشارة إلى التدابير المؤقتة من أجل الحماية من المزيد من الجرائم الخطيرة، والضرر الذي لا يمكن إصلاحه لحقوق الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

[5] ما سيناريوهات قرار العدل الدولية حول دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل؟(palinfo.com)

وفي حال اعتماد المحكمة لهذه التدابير، فإنه هذا القرار سيكون ملزما لإسرائيل، في حين من المتوقع أن تستغرق عملية النظر في أساس القضية سنوات عديدة.

ماذا سيحدث؟

سنعلن محكمة العدل الدولية قرارها بشأن طلب جنوب أفريقيا لإصدار أمر قضائي على الهواء مباشرة، في جلسة استماع عامة تعقد عصر اليوم.

وأثناء قراءة القرار، وسيكون حاضرا في قاعة المحكمة 17 قاضيا، من بينهم 15 قاضيا دائما بالمحكمة، وقضاة عينتهم إسرائيل وجنوب أفريقيا خصيصا لهذه القضية.

وسيقرأ القرار بالإنجليزية من قبل رئيسة المحكمة، القاضية الأميركية جوان دونوغو، ثم تنتهي الجلسة بقراءة رئيس قلم المحكمة فيليب غوتييه ملخص القرار بالفرنسية.

ولن تقدم الدول الأطراف في القضية أي عروض أو بيانات في الجلسات التي سيعلن فيها القرار، وسيستمع محامو الأطراف إلى القرار.

قرار التدابير الاحترازية

القرار الذي ستصدره المحكمة لا يتعلق بما إذا كانت إسرائيل قد تصرفت بشكل مخالف لاتفاقية حول الإبادة الجماعية، وإنما يعني فقط تدابير مؤقتة تجب على الأطراف الالتزام بها، حتى يتم اتخاذ القرار النهائي في القضية، لمنع الأضرار التي قد تنجم من الإبادة الجماعية المحتملة، وفق الجزيرة.

وترى المحكمة أنه يكفي لجنوب أفريقيا أن تقدم مبررات معقولة في مراجعتها لطلبات التدابير الاحترازية، وستجري مراجعتها لمعرفة ما إذا كانت الإبادة الجماعية قد حدثت في قطاع غزة. ومن المرجح أن تتخذ المحكمة قرارا بشأن التدابير الاحترازية، بما يتماشى مع مطالب جنوب أفريقيا، لعدم طلبها استنتاجات نهائية حيال ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، واعتبارها المبررات المعقولة كافية.

وحتى لو لم تقبل المحكمة جميع مطالب جنوب أفريقيا، فمن المتوقع أن قرارا سيصدر، ينص على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مراعاة قواعد القانون الدولي خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، وضمان عودة النازحين إلى منازلهم وحصولهم على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك غذاء وماء ووقود ومواد طبية ونظافة كافية، ومأوى وألبسة.

هل القرار ملزم؟

وفقا لميثاق المحكمة، فإن القرارات التي تتخذها ملزمة للأطراف، ولكنها ليست ملزمة لدول أخرى.

وتقوم المحكمة بإخطار المؤسسات ذات الصلة في الأمم المتحدة بالقرارات التي تتخذها، وإذا لم تمتثل إسرائيل للقرار المحتمل صدوره فيمكن لجنوب أفريقيا عرض القضية على مجلس الأمن، وتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المحكمة.

ونظرا لأن المحكمة ليس لديها قوة عسكرية خاصة بها، أو هيئة لتنفيذ قراراتها، فإن تنفيذ هذه القرارات يخضع إلى حد كبير لتقدير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن المحتمل أن تجد الدول الأخرى صعوبة أكبر في تقديم الدعم العسكري والسياسي علنا لإسرائيل، بسبب الضغوط السياسية التي ستنشأ نتيجة لقرار المحكمة.

وتطلب جنوب أفريقيا من المحكمة إصدار 9 قرارات مؤقتة من بينها:

- أن تحكم على إسرائيل بوقف العمليات العسكرية في غزة فورا، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تعزز أي عملية عسكرية في القطاع من قبل أي مجموعة تحت سيطرتها.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، والامتناع عن أي عمل يقع ضمن نطاق المادة 2 من الاتفاقية حول الإبادة الجماعية، وضمان عودة النازحين إلى منازلهم وحصولهم على المساعدة الإنسانية.

- اتخاذ الخطوات اللازمة لمعاقبة المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية، والحفاظ على أدلة الإبادة الجماعية، وعدم منع الموظفين الدوليين وغيرهم من المسؤولين من الوصول إلى غزة لهذا الغرض.
- تقديم تقارير منتظمة إلى المحكمة بشأن تنفيذ التدابير المذكورة، والامتناع عن التصرفات التي من شأنها تعقيد القضية أو إطالة أمدها.

يذكر أن محكمة العدل عقدت، يومي 11 و12 يناير الجاري (2024)، جلستي استماع علنيتين، في إطار بدء النظر بالدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

محكمة العدل الدولية - لاهاي

5. نص قرار محكمة العدل الدولية في محاكمة إسرائيل في جرائمها ضد أهل غزة[6]

أصدرت محكمة العدل الدولية، قرارها في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة.

ورفضت محكمة العدل، في بداية جلسة إعلان قرارها بشأن قبول الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا، طلب إسرائيل بعدم الاختصاص بنظر اتهامها بالإبادة الجماعية.

لجنوب أفريقيا الحق في التقدم بدعوى اتهام إسرائيل

وأكدت المحكمة أن لجنوب أفريقيا الحق في التقدم بدعوى اتهام إسرائيل بالإبادة الجماعية، معربة عن قلقها البالغ إزاء استمرار الخسائر في الأرواح في غزة.

ولفتت إلى أن المحكمة مختصة بنظر الدعوى ضد إسرائيل وفقا لاتفاقية الإبادة الجماعية، مؤكدة أن الأمم المتحدة أقرت بأن إسرائيل انتهكت اتفاقية الإبادة الجماعية.

وأقرت محكمة العدل، بأن قتل مجموعة عرقية أو التسبب في ضررها أمر يُعد إبادة جماعية، مضيفة: الفلسطينيون في قطاع غزة يشكلون 2 مليون شخص وهم محميون بنصوص اتفاقية منع الإبادة الجماعية باعتبار أنهم مجموعة عرقية.

وأشارت إلى أن مسؤولين بالأمم المتحدة أكدوا معاناة الآلاف من الجوع والنزوح بغزة، مضيفة أنه تم الأخذ بالاعتبار تصريحات مسؤولين إسرائيليين بشأن رفع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين.

واستعرضت المحكمة، تصريحات منطرفة لمسئولين في إسرائيل ضد قطاع غزة، موضحة أن وزير الدفاع الإسرائيلي أمر بحصار غزة واعتبر أهلها حيوانات بشرية.

---

[6] العدل الدولية تصدر قرارا تاريخيا ضد إسرائيل وتحذرها من طمس أدلة الإبادة الجماعية.. تفاصيل | قناة صدى البلد (elbaladtv.net)

للفلسطينيين الحق في الحماية من الإبادة الجماعية

وأضافت: المحكمة ترى أن للفلسطينيين الحق في الحماية من الإبادة الجماعية، وهناك مخاطر كبيرة في نزوح سكان غزة إلى دول الجوار، مؤكدة أن الوضع الإنساني في قطاع غزة "كارثي" كون كثير من الفلسطينيين في قطاع غزة لا يمكنهم الوصول للمياه والطعام وأساسيات الحياة.

ورأت المحكمة، وجود خطر وشيك على الفلسطينيين في قطاع غزة، مضيفة أن الشروط متوفرة لفرض التدابير المؤقتة، وعلى إسرائيل اتخاذ كل الإجراءات في سلطتها لمنع الإبادة الجماعية واتخاذ إجراءات فعالة لمنع تدمير البنية التحتية بقطاع غزة فضلا عن اتخاذ إسرائيل إجراءات فورية لتقديم المساعدات لسكان غزة.

وألزمت المحكمة، إسرائيل في قرارها، بضرورة تقديم تقريرا للمحكمة بشأن كل التدابير المؤقتة المفروضة خلال شهر من الآن.

وطالبت المحكمة، إسرائيل بضرورة التأكد أن جيشها لم يرتكب الانتهاكات المذكورة سابقا، وضرورة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتوفير المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.

كما طالبت المحكمة، إسرائيل بضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة في قطاع غزة بشكل فوري، محذرة من طمس أي دليل على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

6. حماس تصدر بيانا تعقيبا على قرار محكمة العدل الدولية بشأن إسرائيل وغزة[7]

26 يناير 2024

رحبت حركة "حماس" الفلسطينية، الجمعة، بقرار محكمة العدل الدولية في حكمها بشأن طلب جنوب إفريقيا، فرض إجراءات طارئة ضد إسرائيل بسبب حربها في قطاع غزة. وحثت حماس في بيان المجتمع الدولي على تنفيذ قرارات المحكمة، مطالبة بوقف "جريمة الإبادة الجماعية" ضد الشعب الفلسطيني.

وقالت حماس إنها تتوقع المزيد من قرارات المحكمة التي تدين "دولة الاحتلال بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، على أمل أن يؤدي ذلك إلى محاسبة "قادة العدو" على أفعالهم في محكمة قانونية. وقرار محكمة العدل الدولية، الجمعة، ليس حكما بشأن ما إذا كانت تصرفات إسرائيل تشكل إبادة جماعية.

وقالت محكمة العدل الدولية، الجمعة، أيضا إنه من الضروري إعادة التأكيد على أن جميع أطراف النزاع في غزة مُلزمة بالقانون الإنساني الدولي، ودعت المحكمة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة.

وعبرت حماس عن تقديرها للدعم الحقيقي الذي تقدمه جنوب إفريقيا، فضلا عن امتنانها لجميع الدول المتضامنة مع القضية الفلسطينية.

[7] حماس تصدر بيانا تعقيبا على قرار محكمة العدل الدولية بشأن إسرائيل وغزة - CNN Arabic

7. واشنطن بعد قرار محكمة العدل الدولية: اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة "لا أساس له".[8]

26 يناير 2024

كررت الولايات المتحدة، اليوم الجمعة، موقفها بأن اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة "لا أساس له من الصحة"، وذلك بعد أن قضت محكمة العدل الدولية بأن على إسرائيل بذل مزيد من الجهود لتجنب قتل المدنيين. وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية بعد صدور القرار "ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة، ونشير إلى أن المحكمة لم تتوصل إلى قرار بشأن الإبادة الجماعية أو تدعو إلى وقف إطلاق النار في حكمها"، وفقا لوكالة الصحافة الفرنسية.

وأضاف أن قرار محكمة العدل الدولية بشأن الحرب بين إسرائيل و"حماس" ينسق مع رؤية واشنطن بأن إسرائيل لها الحق في اتخاذ إجراء وفقا للقانون الدولي لضمان عدم تكرار هجوم السابع من أكتوبر (2023).

[8] واشنطن بعد قرار محكمة العدل الدولية: اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة «لا أساس له» (aawsat.com)

8. بعد قرار "العدل الدولية" بشأن غزة... مجلس الأمن يعقد اجتماعاً طارئاً الأربعاء[9]

27 يناير 2024

تجتمع مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء للنظر في قرار محكمة العدل الدولية الذي دعا إسرائيل أمس (الجمعة) إلى منع أي عمل "إبادة جماعية" محتمل في قطاع غزة، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية للمجلس.

ويأتي هذا الاجتماع الذي يُعقد الأربعاء بطلب من الجزائر "بغية إعطاء قوة إلزامية للحكم"، حسبما قالت الخارجية الجزائرية. وأفادت وزارة الخارجية الجزائرية اليوم (السبت) بأن الرئيس عبد المجيد تبون وجّه بعثة بلاده الدائمة لدى الأمم المتحدة بطلب عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي من أجل إعطاء "قوة إلزامية" لحكم محكمة العدل الدولية الذي صدر أمس. وجاء في بيان للخارجية أن البعثة تلقت التعليمات من تبون بطلب عقد تلك الجلسة "في أقرب الآجال بغية إعطاء قوة إلزامية لحكم محكمة العدل الدولية فيما تخص الإجراءات المؤقتة المفروضة على الاحتلال الإسرائيلي".

وأصدرت محكمة العدل الدولية أمس قراراً يطالب إسرائيل باتخاذ كافة التدابير لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة ومحاسبة مرتكبيها وتحسين الوضع الإنساني في القطاع.

وحصلت الجزائر على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن في يونيو (حزيران) الماضي لفترة 2024-2025.

[9] بعد قرار «العدل الدولية» بشأن غزة... مجلس الأمن يعقد اجتماعاً طارئاً الأربعاء. (aawsat.com)

9. لماذا ترحب كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل بحكم محكمة العدل الدولية في قضية "إبادة جماعية" تاريخية؟[10]

27 يناير 2024

رحبت الأطراف الثلاثة الرئيسية المعنية بالحكم التاريخي الذي أصدرته أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة في قضية "الإبادة الجماعية" ضد إسرائيل، الجمعة: إسرائيل وجنوب إفريقيا والفلسطينيون. لكن في الوقت نفسه لم تحصل أحد على ما طلبه.

أمرت محكمة العدل الدولية في لاهاي هولندا إسرائيل بـ "اتخاذ جميع التدابير" لمنع الإبادة الجماعية في غزة بعد أن اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بانتهاك القوانين الدولية المتعلقة بالإبادة الجماعية في حربها في القطاع. ورفضت طلب إسرائيل بإلغاء القضية، لكنها لم تصل إلى حد إصدار أمر لإسرائيل بوقف الحرب كما طلبت جنوب أفريقيا.

وقالت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور بعد صدور الحكم في لاهاي: "كنت أرغب في وقف إطلاق النار". وقالت إنها لا تزال راضية عن النتيجة.

وخاضت إسرائيل حربا مع حماس في غزة بعد أن شنت الجماعة الفلسطينية المسلحة هجوما داخل إسرائيل في 7 أكتوبر، مما أسفر عن مقتل 1200 شخص واحتجاز أكثر من 250 رهينة.

[10] لماذا ترحب كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل بحكم محكمة العدل الدولية في قضية "إبادة جماعية "تاريخية؟ - CNN Arabic

وأدت الحرب إلى مقتل أكثر من 26 ألف شخص في غزة، وفقا لوزارة الصحة التي تديرها حماس، وتركت جزءا كبيرا من القطاع في حالة خراب. وتعهدت إسرائيل بعدم وقف حملتها حتى يتم إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين وتدمير حماس.

تمثل القضية أمام محكمة العدل الدولية المرة الأولى التي يتم فيها تقديم إسرائيل أمام المحكمة بتهمة انتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية لعام 1948، والتي تمت صياغتها جزئيًا بسبب القتل الجماعي للشعب اليهودي في المحرقة خلال الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، أشاد العديد من الإسرائيليين بالحكم الصادر يوم الجمعة باعتباره انتصارًا للدولة اليهودية.

وقال إيلون ليفي، المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، إن المحكمة "رفضت طلب (جنوب أفريقيا) 'السخيف' بأن تطلب من إسرائيل التوقف عن الدفاع عن شعبها والقتال من أجل الرهائن".

ووصف آفي ماير، رئيس التحرير السابق لصحيفة جيروسالم بوست، القرار بأنه "ضربة مدمرة لأولئك الذين يتهمون الدولة اليهودية بارتكاب "إبادة جماعية."

وقالت شيلي أفيف يني، رئيسة قسم القانون الدولي في جامعة حيفا الإسرائيلية، لـ" CNN: الشيء الأكثر دراماتيكية هو أنه لم يتم إصدار أمر بوقف إطلاق النار"، مضيفة أن أمر وقف إطلاق النار المحتمل كان أكبر مخاوف إسرائيل، خاصة أنه كان سيأتي ولا يزال هناك أكثر من 100 رهينة في غزة. وقالت إن الخطاب في إسرائيل يركز حتى الآن على إنهاء الحرب فقط بعد إطلاق سراح الرهائن، مضيفة أن إسرائيل "كانت ستكافح من أجل التعايش" مع أمر وقف إطلاق نار لا يضمن عودة الأسرى. وقالت: "لذا، أعتقد أن هذه نتيجة متوقعة تمامًا، وهو أمر ستتمكن إسرائيل من الالتزام به"، مضيفة أن أمر المحكمة لإسرائيل بتسليم المساعدات الإنسانية وتقديم تقرير إلى محكمة العدل الدولية بشأن أفعالها هو أمر

"قابل للتنفيذ." ورغم أن النتيجة ينظر إليها من قبل البعض على أنها في صالح إسرائيل، إلا أن الخبراء حذروا من الضرر الذي سيلحق بسمعة الدولة اليهودية. وقال أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية في القدس، روبي سابل لـCNN " : لا أستطيع أن أسمي ذلك فوزاً، لكن أود أن أقول أنه كان من الممكن أن يكون أسوأ"، وأضاف "حقيقة أنه في نظر الجمهور سيكون هناك ارتباط بأن أفعال إسرائيل يمكن أن تؤدي إلى إبادة جماعية، أمر من الواضح أنه يضر بالعلاقات العامة."

وكان الإجراء الذي تم اتخاذه يوم الجمعة بمثابة إجراء مؤقت من قبل محكمة العدل الدولية بينما تدرس المحكمة إصدار حكم كامل بشأن ما إذا كانت إسرائيل مذنبة بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وقد يستغرق هذا الحكم سنوات. وقال سابل إنه رغم أنه "مقتنع تماما" بأن محكمة العدل الدولية ستجد في نهاية المطاف أن إسرائيل غير مذنبة بارتكاب جرائم إبادة جماعية، إلا أنه يشعر بالقلق من أنه خلول ذلك الوقت "ربما يكون الجمهور قد نسي ذلك."

وقال: "لو طلبوا منا التوقف عن الدفاع عن أنفسنا، لكانت لدينا مشكلة، على الأقل ليست لدينا هذه المشكلة."

لكن بالنسبة لبعض الفلسطينيين، فإن حكم المحكمة لم يذهب إلى المدى الكافي.

وقال محمد الكرد، وهو ناشط فلسطيني من القدس، إن محكمة العدل الدولية فشلت في تلبية "أهم طلب" لجنوب أفريقيا بتعليق العمليات العسكرية. وقال على موقع أكس (تويتر سابقًا): "ليس الأمر صادمًا، لكنه لاذع رغم ذلك." وأضاف "إلى أن يتوقف هجوم الإبادة الجماعية الذي يقوم به النظام الإسرائيلي على غزة، يجب أن نستمر في الاحتجاج والتعطيل بكل الطرق الممكنة، وقال: "هذا هو درس اليوم."

10. تايمز أوف إسرائيل: قرار محكمة العدل الدولية يضع تل أبيب في قفص الاتهام[11]

27 يناير 2024

وصف تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل قرار محكمة العدل الدولية الذى صدر أمس الجمعة بأنه يضع إسرائيل الآن في قفص الاتهام بتهمة الإبادة الجماعية. وأضافت تايمز أوف إسرائيل أنه رغم عدم إصدار أمر من العدل الدولية لإسرائيل لوقف إطلاق النار، لكن القرار ممكن أن يشجع على دعوات دولية لفرض عقوبات تجارية ومقاطعة الأسلحة ضد إسرائيل.

وحذرت الصحيفة العبرية من أن قرار العدل الدولية يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة على "مكانة إسرائيل الأخلاقية وسمعتها الدولية ومكانتها الدبلوماسية. لأنه، كما قالت رئيسة المحكمة، فإن المحكمة لا ترفض القضية بشكل كامل، كما طلبت إسرائيل".

وأوضحت الصحيفة: "وعليه، فإن دولة إسرائيل في قفص الاتهام بتهمة الإبادة الجماعية، حيث تقول محكمة العدل الدولية إن هناك دليلاً ظاهرياً على أن هناك قضية ينبغي على إسرائيل الرد عليها".

[11] تايمز أوف إسرائيل: قرار محكمة العدل الدولية يضع تل أبيب في قفص الاتهام – اليوم السابع (youm7.com)

11. WSJ عن مسؤولين مصريين: القاهرة تبحث بشكل جدي سحب سفيرها من إسرائيل – عاجل[12]

27 يناير 2024

نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مسؤولين مصريين، أن القاهرة وجهت تحذيراتها إلى تل أبيب من أي هجمات على محور فيلادلفيا، ومن حدوث أي موجات نزوح للفلسطينيين. وأشارت الصحيفة الأمريكية اليوم السبت إلى أن القادة المصريين حريصون دائما على إظهار دعمهم الكامل للفلسطينيين، ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فضلا عن تحذير القاهرة المستمر من تهجير الفلسطينيين من أرضهم. وأفادت الصحيفة بأن القاهرة تحدثت بشكل جدي سحب سفيرها من تل أبيب، كما أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رفض عدة محاولات من نتنياهو للتحدث معه.

وذكرت أيضا أن العلاقات المصرية الإسرائيلية، في أدنى مستوياتها منذ عقدين من الزمن. وقالت الصحيفة إن حرب غزة تفرض حسابا على العلاقات المصرية الإسرائيلية الحساسة، موضحة أن مصر كانت أول دولة عربية تعترف بإسرائيل في العام 1979. ونادرا ما كانت العلاقات ودية بين الطرفين. ونادرا ما يلتقي المدنيون من البلدين بعيدا عن منتجعات البحر الأحمر.

[12] قناة روسيا اليوم WSJ/عن مسؤولين مصريين: القاهرة تبحث بشكل جدي سحب سفيرها من إسرائيل – عاجل (nabd.cc)

12. هل يؤثر قرار محكمة العدل الدولية في مسار الحرب في غزة؟[13]

26 يناير 2024

أصدرت محكمة العدل الدولية ظهر اليوم الجمعة قرارا بشأن التدابير الاحترازية المؤقتة التي طلبتها جنوب افريقيا ضمن دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها ضد إسرائيل. وعبرت رئيسة الجلسة في بدايتها عن القلق البالغ الذي يساور المحكمة إزاء استمرار سقوط الضحايا في غزة. وأكدت صلاحيتها القانونية للنظر في اتخاذ إجراءات طارئة في الدعوى مشددة على أن لا يمكن رد الدعوى.

وجاء في قرار المحكمة إقرارها بأن الوضع هش في غزة وأن العمليات العسكرية الإسرائيلية أدت الى تدمير المنازل وعمليات نزوح واسعة النطاق للسكان. وقالت رئيسة المحكمة إن هناك ضرورة ملحة لضمان حق الفلسطينيين في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية، وضرورة التزام إسرائيل بذلك، محذرة من أن هناك خطر وقوع كارثة لا يمكن تطويق تداعياتها. وأخذت المحكمة بعين الاعتبار في منطوق قرارها القلق الذي عبر عنه مسؤولون حقوقيون مستقلون، إزاء خطاب الكراهية الإسرائيلي. واستشهدت رئيسة المحكمة بنصوص تصريحات مسؤولين دوليين من مختلف المنظمات الدولية الإنسانية وأخرى تحريضية صادرة عن مسؤولين إسرائيليين.

وعلى الرغم من أن المحكمة لم تدع بصريح العبارة الى وقف فوري لإطلاق النار في غزة الا أنها طالبت إسرائيل بالتأكد من أن جيشها لا يرتكب جرائم حرب، واتخاذ إجراءات لمنع التأجيج على الكراهية وارتكاب الإبادة الجماعية وتوفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين ووقف تدمير بيوتهم وضمان توفير المساعدات والاحتياجات الإنسانية لهم ومنع تدمير شهادات ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية ورفع تقرير بالتزامها بهذه الإجراءات في غضون شهر واحد.

---

[13] هل يؤثر قرار محكمة العدل الدولية في مسار الحرب في غزة؟ BBC News - عربي

13. يتعين على إسرائيل الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية الهام الذي يأمرها ببذل كل ما في وسعها لمنع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة[14]

24 يناير 2024

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنّ القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية اليوم بتحديد تدابير مؤقتة ردًا على دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل هو خطوة مهمة يمكن أن تساعد في حماية الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحتل من مزيد من المعاناة والضرر الذي يتعذر إصلاحه.

لا يزال الوقف الفوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف أمرًا ضروريًا، وعلى الرغم من أن المحكمة لم تأمر به، فإنه الشرط الأنجع لضمان تنفيذ التدابير المؤقتة وإنهاء معاناة المدنيين التي لم يسبق لها مثيل.

أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية

وأمر القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بستة تدابير مؤقتة، بما فيها امتناع إسرائيل عن ارتكاب أي أعمال تندرج تحت اتفاقية الإبادة الجماعية ومنع التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، واتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان توفير المساعدة الإنسانية للمدنيين في غزة.

وأمرت المحكمة إسرائيل أيضًا، في خطوة بالغة الأهمية، بالحفاظ على الأدلة على الإبادة الجماعية وتقديم تقرير إلى المحكمة، في غضون شهر واحد، بجميع التدابير المتخذة بما يتماشى مع أمرها.

وقالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: "إنّ قرار اليوم هو تذكير جازم بالدور الحاسم للقانون الدولي في منع الإبادة الجماعية وحماية جميع ضحايا الجرائم الفظيعة. إنه يبعث برسالة

---

[14] يتعين على إسرائيل الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية الهام الذي يأمرها ببذل كل ما في وسعها لمنع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة – منظمة العفو الدولية (amnesty.org)

واضحة مفادها أن العالم لن يقف مكتوف الأيدي بينما تواصل إسرائيل حملة عسكرية عديمة الرحمة للقضاء على سكان قطاع غزة وإطلاق العنان للموت والرعب والمعاناة ضد الفلسطينيين على نطاق غير مسبوق."

"إلا أن قرار محكمة العدل الدولية وحده لا يمكن أن يضع حدًا لما يشهده الفلسطينيون في غزة من فظائع ودمار. إن الإشارات المقلقة للإبادة الجماعية في غزة، وتجاهل إسرائيل الصارخ للقانون الدولي، يؤكدان على الحاجة الملحة إلى ممارسة ضغط فعّال وموحد على إسرائيل لكي توقف هجومها ضد الفلسطينيين. ولا يزال الوقف الفوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف أمرًا ضروريًا، وعلى الرغم من أن المحكمة لم تأمر به، فإنه الشرط الأنجع لضمان تنفيذ التدابير المؤقتة وإنهاء معاناة المدنيين التي لم يسبق لها مثيل.

رجل يحمل أسطوانة غاز البروبان على ظهره بينما يسير وسط الحطام والدمار المتناثر في أحد شوارع مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين في مدينة غزة في 11 أكتوبر 2023.

"نواجه لحظة بالغة المصيرية إذ أن حياة الفلسطينيين في غزة وبقاءهم على المحك، كما تشير التدابير التي أمرت بها المحكمة. يجب بالتالي على الحكومة الإسرائيلية الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية

فورًا . وينحتم، بوضوح لا لبس فيه، على جميع الدول، بما فيها تلك التي انتقدت أو عارضت رفعَ جنوب أفريقيا دعوى الإبادة، ضمان تنفيذ هذه التدابير . وتجب على قادة العالم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى التعبير عن احترامهم لقرار المحكمة الملزم قانونًا وبذل كل ما في وسعهم للوفاء بالتزامهم بمنع الإبادة الجماعية . وقد يشكل التقاعس عن القيام بذلك ضربة قاضية لمصداقية النظام القانوني الدولي والثقة فيه."

كما تجب على الدول اتخاذ خطوات عاجلة لمنع الجرائم الدولية المستمرة، بما في ذلك من خلال فرض حظر أسلحة شامل على إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة.

تجب على قادة العالم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى التعبير عن احترامهم لقرار المحكمة الملزم قانونًا وبذل كل ما في وسعهم للوفاء بالتزامهم بمنع الإبادة الجماعية.

أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية

وقد حذرت منظمة العفو الدولية من خطر الإبادة الجماعية في غزة بالنظر إلى ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين الصادم والدمار واسع النطاق الناجم عن القصف الإسرائيلي الذي لم يتوقف وحرمان الفلسطينيين المتعمد من المساعدات الإنسانية كجزء من الحصار غير القانوني المستمر . تُلحق كافة هذه المؤشرات مستويات مروعة من المعاناة بالمدنيين في غزة . ومن بين المؤشرات الأخرى التي تنذر بخطر الإبادة تصاعد خطاب بعض المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين العنصري والذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ومن هؤلاء المسؤولين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وكذلك تاريخ إسرائيل في القمع والتمييز ضد الفلسطينيين في ظل نظام الأبارتهايد الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين. وفي

مواجهة خطر الإبادة الجماعية الجسيم، فإن جميع الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بالعمل على منع ارتكاب الإبادة الجماعية.

وقُتل أكثر من 26 ألف فلسطيني، معظمهم من المدنيين، في القصف الإسرائيلي المتواصل على غزة، ويُعتقد أن نحو 10 آلاف لا يزالون عالقين تحت الأنقاض. وهُجّر داخليًا ما لا يقل عن 1.8 مليون فلسطيني، يُحرمون من إمكانية الحصول على ما يحتاجونه من غذاء وماء ومأوى ومرافق الصرف الصحي والمساعدات الطبية.

وتدعو منظمة العفو الدولية إسرائيل وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في غزة. وتجب على إسرائيل رفع حصارها غير القانوني واللاإنساني والسماح، من دون قيد أو شرط، بتدفق المعونات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في ظل المجاعة التي تعمدت السلطات الإسرائيلية تدبيرها. وتحث حماس والجماعات المسلحة الأخرى على إطلاق سراح جميع الرهائن المدنيين المتبقين.

خلفية

في 29 ديسمبر 2023، رفعت جنوب إفريقيا دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تتهمها فيها بممارسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس وجماعات مسلحة أخرى في 7 أكتوبر 2023، والتي قُتل فيها ما يقرب من 1,200 شخص، معظمهم من المدنيين، في إسرائيل بينما احتُجز نحو 240 شخصًا كرهائن. وعُقدت جلسات استماع بشأن طلب جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير مؤقتة في لاهاي يومي 11 و12 يناير 2024. وتتهم المذكرة المؤلفة من 84 صفحة التي قدمتها جنوب أفريقيا إسرائيل بارتكاب أفعال أو إغفالات

"تتسم بطابع الإبادة الجماعية، لأنها ترتكب بنية محددة مطلوبة... وهي القضاء على الفلسطينيين في غزة بصفتهم جزءًا من الجماعة القومية والعرقية والإثنية الفلسطينية الأوسع."

ومحكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ولا تنظر في القضايا المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية، بل يتمثل دورها في تسوية النزاعات القانونية التي تعرضها عليها الدول، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بتفسير اتفاقية الإبادة الجماعية أو تطبيقها أو الوفاء بها ومسؤولية الدولة عن إبادة جماعية.

وتنص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحكام محكمة العدل الدولية مُلزمة لأطراف النزاع، وأنه إذا لم تنفذ، يتعين اللجوء إلى مجلس الأمن، الذي يجوز له تقديم توصيات أو إصدار قرار بالتدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ الحكم.

❖ "جرأة" جنوب أفريقيا "تنتص" لغزة... القصة الكاملة[15]!

27يناير، 2024

لم تفلح الضغوط الدولية على رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في انهاء الحرب على قطاع غزة، فهو رفض دعوات التهدئة وتعهد بتدمير حركة "حماس"، ضارباً بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الإنسانية والدولية، ومتجاهلاً كل الإدانات "المحصورة" بالكلام، حول تزايد عدد الضحايا المدنيين، والمنتقدة لسياسة التجويع والتشكيل التي يتعرض لها أهل غزة.

لم تنجح الوساطات المتتالية، والسعي في لجم تدهور الوضع أكثر، بالتوازي مع نقمة في الداخل الاسرائيلي على سياسة نتنياهو، بعد أن فشل المجتمع الدولي في ردع آلة الإجرام، ومحاولات عدة في مجلس الأمن جوبهت بفيتو أميركي، حال دون الوصول الى حل للحرب المستمرة منذ أكثر من 3 أشهر.

[15] "جرأة" جنوب أفريقيا «تنتص» لغزة.. القصة الكاملة! – جنوبية(janoubia.com)

وفي خطوة غير مسبوقة، خرقت حكومة جنوب أفريقيا مشهد " الخنوع" لإرادة اسرائيل في 11 كانون الثاني، بدعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية، الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، لتنهي بشكل من الأشكال ان تصرفات إسرائيل في غزة بأنها إبادة جماعية، وإصدار أمر يجبرها على سحب قواتها. حظيت خطوة الدولة الأفريقية التي انتزعت قراراً لم ينصف العدالة بالكامل، الا أنه لاقى ترحيبا من مناصري القضية الفلسطينية، كخطوة أولى في مسار الحفاظ على كلمة القانون على الرغم من العوائق الموضوعة بوجه تطبيقه، بعد أن أكتفت الدول العربية ببيانات الاستنكار، من دون الإقدام الى ما قامت به تلك الدولة وبالتالي التي جابهت كل الاعتراضات وتصدت بالقانون، لمحاولات دول القرار الغربي بالتغطية على جرائم اسرائيل.

طلبت محكمة العدل الدولية من إسرائيل اتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية

وفي قرار تمهيدا للحكم النهائي صدر أمس، طلبت محكمة العدل الدولية من إسرائيل اتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها، كما ردت الطلب الإسرائيلي برفض الدعوى، لكنها في المقابل رفضت طلب جنوب أفريقيا بوقف إطلاق النار، وقالت المحكمة :"إن على إسرائيل أن تتخذ كل الإجراءات التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية."

وطلبت أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة الجمعة من إسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها لمنع ارتكاب أعمال إبادة جماعية في قطاع غزة.

انقسمت ردود الفعل على القرار الأولي الذي صدر في قضية اتهام إسرائيل بارتكاب "إبادة جماعية" في غزة، على غرار المواقف من الحرب الدائرة في القطاع الفلسطيني التي اندلعت الحرب إثر هجوم حماس غير المسبوق على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 الذي أسفر عن مقتل 1140 شخصا، معظمهم

مدنيون، وخُطف خلال الهجوم نحو 250 شخصا لا يزال 132 منهم محتجزين في قطاع غزة، بحسب السلطات الإسرائيلية فيما يرجح أن 28 على الأقل لقوا حتفهم، فيما ردت اسرائيل بعمليات برية وجوية وبحرية أسفرت عن سقوط أكثر من 26 ألف قتيل معظمهم من النساء والأطفال.

"تعاطف تاريخي" مع القضية الفلسطينية

يرتبط حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم، في جنوب أفريقيا بعلاقات تاريخية وتعاطف مع القضية الفلسطينية التي يرى أنها تعكس كفاحه ضد حكم الفصل العنصري، ومن هذا المنطلق، ارتكزت جنوب أفريقيا في خطوتها النادرة والشجاعة، على أن إسرائيل انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية، وإن تصرفات جيش الاحتلال الإسرائيلي "ذات طابع إبادة جماعية"، لأنها تهدف إلى تدمير الفلسطينيين في غزة، ودعت إلى وقف القتال وقالت إنه ينبغي محاكمة المسؤولين عن الحرب الإسرائيلية.

إسرائيل تتصل.. ونتنياهو يصف الاتهام بـ "وصمة عار"

كما كان متوقعاً، تنصلت الحكومة الإسرائيلية من ارتكاباتها قائلة إن الحرب هي دفاع عن أراضيها وأنها عملت على منع سقوط ضحايا من المدنيين في حربها ضد حماس، وبعد رفض المحكمة لقرار جنوب أفريقيا طلب وقف إطلاق النار، رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقول: "إن الادعاء بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين كاذب وبغيض، وإن استعداد المحكمة حتى لمناقشة هذا الأمر هو وصمة عار لن تمحى لأجيال." يرتبط حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا بعلاقات تاريخية وتعاطف مع القضية الفلسطينية.

أصل "الإبادة الجماعية" وتعريفها

تعتبر محكمة العدل الدولية أن الإبادة الجماعية محظورة في أي مكان، بما في ذلك الدول التي لم توقع على الاتفاقية.

تم إقرار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام 1948 كرد فعل على محاولة ألمانيا قتل جميع اليهود في المحرقة، وإسرائيل وجنوب أفريقيا من بين 153 دولة صدقت على المعاهدة، وتجعل المعاهدة الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي، وتجب على الدول الموقعة العمل على منع الإبادة الجماعية وإدراجها كجريمة في قوانينها الوطنية، وصاغ هذا المصطلح رافائيل ليمكين، وهو يهودي بولندي فر من بلاده بعد الغزو الألماني عام 1939 . وهي كلمة مركبة من الكلمة اليونانية "genos" أو العرق، وكلمة "-cide" التي تعني القتل.

صلاحيات "محكمة العدل الدولية"

تنظر محكمة العدل الدولية، ومقرها لاهاي، والتي يطلق عليها أحيانًا اسم "المحكمة العالمية"، فقط في القضايا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تعارض القانون الدولي العام، وتصدر أحكامها ولكنها لا تستطيع تنفيذها بنفسها، وهي تعتمد عادة على امتثال الأطراف المعنية وعلى الجهات الفاعلة الدولية الأخرى للضغط عليها للقيام بذلك.

تعتبر محكمة العدل الدولية أن الإبادة الجماعية محظورة في أي مكان بما في ذلك الدول التي لم توقع على الاتفاقية وتحق لمحكمة العدل الدولية أن تعلن أن دولة ما تنتهك قواعد الحرب أو اتفاقية الإبادة الجماعية، ولكن لا يمكنها محاكمة أو معاقبة أي شخص، فقد أسند القانون الدولي هذه المهمة إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي لديها مدع عام يمكنه التحقيق وتوجيه الاتهامات للأفراد بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

إسرائيل ستكون ملزمة "قانوناً" بالامتثال

يتطلب الحكم في قمة الإبادة الجماعية مداولات مطولة من قبل المحكمة، وقد يستغرق الأمر سنوات قبل صدور حكم نهائي، الا أنه تعتبر أحكام محكمة العدل الدولية ملزمة، وغير قابلة للاستئناف، وينص ميثاق الأمم المتحدة على كل طرف "تعهده بالامتثال للقرار"، وهذا يعني أن إسرائيل ستكون ملزمة قانوناً بالامتثال، ومع ذلك، ليس لدى محكمة العدل الدولية آلية خاصة بها لتنفيذ مثل هذا الأمر، وهذا يعود إلى الحكومات الوطنية، ومن المرجح أن يتطلب الأمر قرارا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة.

ردود فعل مرحبة.. وأخرى "مشككة"

أخرجت المحكمة العالم بقرارها على الرغم من أنها لم تدع الى وقف لإطلاق النار، وتباينت ردود الفعل حولها بين مرحب ومتحفظ، وفي تعليقها الأول، شددت وزارة الخارجية في جنوب إفريقيا التي رفعت القضية ضد إسرائيل، أن "ما حصل يمثل انتصارا حاسما لسيادة القانون الدولي وعلامة بارزة في البحث عن العدالة للشعب الفلسطيني." واعتبر رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامابوزا أنه" تقف إسرائيل أمام المجتمع الدولي، وجرائمها ضد الفلسطينيين مكشوفة في وضح النهار، نتوقع من إسرائيل، التي تريد أن تكون ديموقراطية ودولة قانون، أن تمتثل للقرارات الصادرة."

وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية بعد صدور القرار: "ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة ونشير إلى أن المحكمة لم تتوصل إلى قرار بشأن الإبادة الجماعية أو تدعو إلى وقف إطلاق النار في حكمها".

من جهته، رأى وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إن "القرار المصيري لمحكمة العدل الدولية يذكر العالم أن لا دولة فوق القانون وأن العدل يسري على الجميع ويضع حداً لثقافة الإجرام والإفلات

من العقاب لإسرائيل والتي تمثلت بعقود من الاحتلال والتطهير العرقي والاضطهاد والفصل العنصري."

واعتبرت حركة حماس أن قرار محكمة العدل الدولية يعد تطورا مهما يسهم في عزل إسرائيل وفضح جرائمها."

كما رحبت قطر بقرار محكمة العدل الدولية الذي طالب إسرائيل الجمعة ببذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة، معتبرة أنه "انتصار للإنسانية."

دعت السعودية الجمعة إلى " محاسبة" إسرائيل في معرض تأييدها لقرار محكمة العدل الدولية، القاضي بمطالبة الدولة العبرية ببذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة.

وأكدت وزارة الخارجية الكويتية في بيان أن قرار المحكمة وعلى الرغم من عدم تلبيته لمطلب وقف إطلاق النار "يمثل خطوة مهمة في سبيل وضع حد لممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي طالت بالتدمير جميع جوانب حياة ومرافق الشعب الفلسطيني."

ورحبت الخارجية الأردنية بقرار المحكمة مؤكدة "ضرورة تنفيذ هذه الإجراءات التدبيرية بشكل فوري لوقف قتل الأبرياء في غزة وتدمير كل مقومات الحياة فيه."

من جهته، قال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز "نرحب بقرار محكمة العدل الدولية ونطلب من الأطراف تنفيذ الاجراءات المؤقتة التي صدرت عنها، وسنواصل الدفاع عن السلام وإنهاء الحرب والإفراج عن الرهائن والوصول إلى المساعدات الإنسانية وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل حيث يتعايش البلدان بسلام وأمن."

واعتبر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان " إن قرار الأمر القضائي المؤقت الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بشأن الهجمات اللاإنسانية في غزة قرارا قيما وأرحب به، ونأمل أن تنتهي هجمات إسرائيل على النساء والأطفال والمسنين."

بدوره، أكد الاتحاد الأوروبي أن قرارات "محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف وعليها الالتزام بها . ويتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها الكامل والفوري والفعال."

وقالت فرنسا: " إن قرار محكمة العدل الدولية بشأن غزة "يعزز تصميمها" على العمل من أجل وقف إطلاق النار، وأضافت أن جريمة الإبادة الجماعية، التي تتهم بعض الدول إسرائيل بارتكابها، تتطلب "إثبات النية" .

وقالت المديرة المساعدة لبرنامج العدالة الدولية في منظمة هيومن رايتس ووتش بلقيس جراح إن "قرار المحكمة الدولية النارتخي ينبه إسرائيل وحلفاءها إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لمنع الإبادة الجماعية والمزيد من الفظائع ضد الفلسطينيين في غزة."

14.محاكمة إسرائيل. . ردود الفعل الدولية اتجاه قرارات "محكمة العدل الدولية" بشأن "دعوى الإبادة الجماعية"[16] قرارات "محكمة العدل الدولية" ملزمة للأطراف وعليها التنفيذ الفوري

كشف الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة 26 يناير 2024، عن أنه يتوقع تنفيذا "كاملا وفوريا" لقرار محكمة العدل الدولية الذي طلبت فيه من إسرائيل أن "تبذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة".

حيث جاء في بيان مشترك لمفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل والمفوضية الأوروبية أن قرارات "محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف وعليها الالتزام بها. ويتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها الكامل والفوري والفعال".

وطالبت محكمة العدل الدولية الجمعة، إسرائيل باتخاذ كافة الإجراءات لمنع "الإبادة الجماعية" في غزة.

وأكدت خلال الجلسة التي خصصت للبت في إجراءات مؤقتة بشأن دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، أنه لا يمكن قبول طلب إسرائيل برد الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا.

كما فرضت محكمة العدل الدولية على إسرائيل إجراءات مؤقتة.

فيما انتقد وزير الأمن القومي الإسرائيلي "إيتمار بن غفير" العدل الدولية لإصدارها إجراءات ضد إسرائيل، ووصف الهيئة الدولية بـ"المعادية للسامية".

جاء ذلك في تعليق بن غفير على قرار العدل الدولية، وقال الوزير اليميني المتطرف "إن قرار المحكمة المعادية للسامية في لاهاي يثبت ما كان معروفا بالفعل – هذه المحكمة لا تسعى إلى العدالة، بل إلى

[16] محاكمة إسرائيل. . ردود الفعل الدولية اتجاه قرارات "محكمة العدل الدولية "بشأن "دعوى الإبادة الجماعية " (alalam.ma)

اضطهاد الشعب اليهودي. لقد كانوا صامتين خلال المحرقة واليوم يواصلون النفاق وتخطون خطوة أخرى إلى الأمام". وأضاف: "يجب عدم الاستماع إلى القرارات التي تعرض استمرار وجود دولة إسرائيل للخطر"، مؤكدا أنه "يجب أن نواصل هزيمة العدو حتى النصر الكامل"

وفي أول تعليق لرئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" على قرار المحكمة، وصف "الادعاء" بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين بأنه "مشين"، مؤكدا أن إسرائيل ستواصل حربها ضد "حماس" حتى تحقق "النصر الكامل"، حسبما أورده المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي للإعلام العربي "أوفير غيندلمان" عبر شبكة "إكس".

ووصف نتنياهو الحرب التي تخوضها إسرائيل بأنها "حرب لا توجد حرب أكثر عدالة منها"، مضيفا "سنواصل القيام بكل ما في وسعنا لحماية أنفسنا ومواطنينا، مع احترام القانون الدولي" وشدد نتنياهو على أن المحكمة في لاهاي "رفضت وبحق الطلب التافه بحرماننا من الحق الأساسي في الدفاع عن نفسها".

وأعرب نتنياهو عن امتعاضه لـ"مجرد الادعاء بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين"، والذي وصفه بأنه "ليس كاذبا فحسب بل هو مشين"، واعتبر أن "استعداد المحكمة لمناقشة هذا الأمر يشكل وصمة عار لن تمحى لأجيال عديدة".

وقال "سنواصل (الحرب على "حماس") حتى تحقق النصر الكامل، حتى نهزم حماس ونعيد جميع المختطفين ونضمن بأن غزة لن تشكل أبدا تهديدا لإسرائيل".

ومن جهتها، أعلنت حكومة جنوب إفريقيا ترحيبها بالإجراءات المؤقتة التي فرضتها العدل الدولية على إسرائيل في إطار الدعوى التي رفعتها في لاهاي، ورحب رئيس جنوب إفريقيا "سيريل رامافوزا" بقرار المحكمة، وقال في كلمة له يومه الجمعة: "إنه انتصار للعدالة"... وأضاف أن "قرارات محكمة العدل الدولية أثبتت أننا كنا على حق في تقديم الشكوى ضد إسرائيل". وأكد رامافوزا أنه على إسرائيل

اتخاذ إجراءات لوقف التحريض على الإبادة والسماح بوصول الخدمات الأساسية إلى غزة. وشدد على أن قرار المحكمة ملزم لإسرائيل وتجب احترامه من قبل كل الأعضاء بمعاهدة منع الإبادة الجماعية. وأشار إلى أن تل أبيب تقف اليوم أمام المجتمع الدولي وأن جرائمها ضد الفلسطينيين واضحة للعيان، مشيرا إلى أنه ومنذ أكتوبر الماضي والفلسطينيون ضحية لقصف مستمر دمرت فيه إسرائيل أحياء ومدارس ومستشفيات.

كما كررت الولايات المتحدة الجمعة، موقفها بأن اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة "لا أساس له من الصحة". وجاء التأكيد الأمريكي ذلك بعد صدور القرار، وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية: "ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة ونشير إلى أن المحكمة لم تتوصل إلى قرار بشأن الإبادة الجماعية أو تدعو إلى وقف إطلاق النار في حكمها".

وكان منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي، قد أفاد بأن واشنطن لا ترى أي أساس لمزاعم جنوب إفريقيا ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية في حق المدنيين في قطاع غزة. وصرح كيربي للصحفيين بأن "هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة".

كما أعلن سابقا المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر، أن الولايات المتحدة لا ترى أي مؤشرات على حدوث إبادة جماعية في غزة.

ومن جانبه، رحب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بالقرار القضائي المؤقت، وأكد أن تركيا ستواصل متابعة المسار القضائي لضمان ألا تمر جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء دون عقاب، وفق ما نقلته وكالة "الأناضول". كما أكد أن تركيا ستواصل العمل بكل قوتها لإرساء وقف لإطلاق النار وضمان الطريق إلى السلام الدائم والوقوف إلى جانب الفلسطينيين. وأعرب الرئيس التركي عن أمله بأن يسفر قرار محكمة العدل الدولية عن إنهاء الهجمات الإسرائيلية.

وفي نفس السياق، رحبت المملكة العربية السعودية بالقرار الابتدائي، وطالبت بمحاسبة إسرائيل على جرائمها في القطاع. وأعربت وزارة الخارجية السعودية في بيان عن ترحيب المملكة بالقرار الابتدائي الصادر عن محكمة العدل الدولية والرامي إلى وقف أية ممارسات وتصرفات تهدف إلى الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر، مع رفض رد الدعوى المقدمة من جنوب إفريقيا. وأكدت الوزارة في بيانها "تأييد المملكة لما صدر عن محكمة العدل الدولية"، مؤكدة "الرفض القاطع لممارسات الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية". وأشادت الخارجية السعودية بـ"جهود جنوب إفريقيا برفع دعوى ضد الانتهاكات المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة". وشددت الوزارة على "أهمية اتخاذ المجتمع الدولي المزيد من التدابير لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي على كافة انتهاكاتها الممنهجة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

وعلقت حركة "حماس" وحركة "الجهاد الاسلامي" في فلسطين، في بيانات منفصلة مساء الجمعة، على قرار المحكمة، حيث قالت الأولى في بيانها "إنه ثبت الاتهام لدولة الاحتلال بتهمة الإبادة الجماعية ويطالب فيه جيش الاحتلال بحماية المدنيين ورفع الحصار المفروض على شعبنا في قطاع غزة واحترام واجباته كقوة احتلال في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني". وأضافت الحركة "هذا القرار يعني إيقاف كافة أشكال العدوان على شعبنا الفلسطيني في غزة". وطالبت حماس المجتمع الدولي بإلزام تل أبيب بتنفيذ قرارات المحكمة ووقف "جريمة الإبادة الجماعية". وذكرت حماس أنها تتطلع إلى القرارات النهائية للمحكمة بإدانة إسرائيل لارتكابها جريمة "الإبادة الجماعية" وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. وأوضحت أن القرار يفتح المجال لمحاسبة قادة إسرائيل على هذه الجرائم أمام محكمة الجنايات الدولية والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والعودة إلى أرضه وديارهِ

التي هجر منها بالقوة، انسجاما مع القرارات الدولية بالخصوص. وفي خنام بيانها، ثمنت حركة حماس "موقف جمهورية جنوب إفريقيا ودعمها للشعب الفلسطيني وقضيته وسعيها لدفع العدوان عن قطاع غزة، ورفضها لجرائم الاحتلال الوحشية"، كما وجهت الشكر لكافة الدول التي عبرت عن دعمها لهذا التحرك الإنساني.

فيما قالت حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين، في بيانها، إنه وبالرغم من التدبير المؤقت الذي أعلنت عنه محكمة العدل الدولية، إلا أن قراراتها "لم ترق إلى مستوى طلب وقف القتل والعدوان وحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة المستمرة، وهو ما قد يستغله العدو لينصرف كما يشاء". واستنكرت الحركة إحجام المحكمة عن إصدار قرار واضح بإلزام إسرائيل بوقف فوري لإطلاق النار على الرغم من إقرارها الضمني بالإبادة الجماعية التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني في غزة. وأشارت "إلى أن إحجام المحكمة عن طلب وقف القتال فورا هو دليل على تحكم قوى الشر العالمية في المنظومات القانونية العالمية لمصالحها على حساب المظلومين". وأشادت في بيانها بـ"الجهود التي بذلتها حكومة جنوب إفريقيا لتعرية الإجرام الصهيوني وكشفه، وكسر الصمت العالمي إزاء حرب الإبادة المستمرة بحق الشعب الفلسطيني".

أحد أهم مجرمي الحرب!

15.انقسام عالمي حول محاكمة إسرائيل أمام العدل الدولية.. تعرّف على الدول المؤيدة والمعارضة لجنوب أفريقيا[17]

2024/01/15

يظهر رد فعل العالم على القضية التاريخية التي تم الاستماع إليها يومي الخميس والجمعة في محكمة العدل الدولية في لاهاي انقساما عالميا حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القائم منذ 75 عاما .

قالت جنوب إفريقيا إن أكثر من 50 دولة أعربت عن دعمها لقضيتها أمام أعلى هيئة قضائية أممية والتي تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في الحرب على غزة.

ورفضت دول أخرى بشدة اتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها . فيما لاذت بالصمت دول أخرى كثيرة.

"إسرائيل تدافع عن نفسها"

ولم تعلن أي دولة غربية دعمها لجنوب إفريقيا ضد تل أبيب. وقد رفضتها الولايات المتحدة، وهي حليف وثيق للدولة العبرية، باعتبار أن تلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة، ووصفتها بريطانيا بأنها غير مبررة، وقالت ألمانيا إنها "ترفضها صراحة."

[17] انقسام عالمي حول محاكمة إسرائيل أمام العدل الدولية.. تعرّف على الدول المؤيدة والمعارضة لجنوب أفريقيا | Euronews

وكان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد صرح خلال زيارة لإسرائيل قبل يوم من بدء إجراءات المحكمة بقوله إن مزاعم جنوب إفريقيا "لا أساس لها" وأن القضية "تشتت انتباه العالم" عن الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع. وقال الوزير الأمريكي إن قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل "مزعجة بشكل خاص" بالنظر إلى أن حماس وجماعات أخرى "تواصل الدعوة علنا إلى إبادة إسرائيل والقتل الجماعي لليهود."

بدورها، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، جون كيربي، إن الإبادة الجماعية "ليست كلمة تجب الاستخفاف بها، ولحن بالتأكيد لا نعتقد أنها تنطبق هنا."

أما وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، فقد علق على القضية قائلا: "لحن لا نتفق مع ما تفعله جنوب إفريقيا."

الكاب كانت أدانت هجوم حماس في 7 أكتوبر، لكنها تقول إنه لا يبرر رد إسرائيل.

وأعلنت برلين عن دعمها لنل أيب يوم الجمعة، وهو اليوم الذي اختتمت فيه جلسات الاستماع، وهو دعم يكتسي أهمية رمزية بالنظر إلى تاريخ ألمانيا النازية ومسؤوليتها عن المحرقة، عندما قتل نظام هتلر 6 ملايين يهودي في أوروبا . قامت بعدها دولة إسرائيل إثر الحرب العالمية الثانية كملاذ لليهود في ظل تلك الفظائع.

وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن هيبستريت: "إسرائيل تدافع عن نفسها"، كما استحضر بيانه جريمة الهولوكوست، الذي حفز إلى حد كبير على إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية في عام 1948.

وأضاف هيبستريت "في ضوء تاريخ ألمانيا . . تعتبر الحكومة الاتحادية نفسها ملتزمة بشكل خاص باتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية" . ووصف المزاعم ضد إسرائيل بأنها "لا أساس لها من الصحة على الإطلاق" .

وذهبت برلين أبعد من ذلك حين قالت إنها تعتزم التدخل في القضية نيابة عن إسرائيل.

واكتفى الاتحاد الأوروبي بالقول إن للدول الحق في رفع قضايا إلى محكمة الأمم المتحدة . فيما امتنعت معظم الدول الأعضاء في التكتل عن اتخاذ موقف.

الدول المؤيدة لقضية جنوب أفريقيا

وكانت تركيا، التي تسعى منذ عقود إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، هي الصوت الوحيد في المنطقة الذي دعم موقف جنوب إفريقيا وقال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن بلاده قدمت وثائق تستخدم ضد إسرائيل في القضية. وقال: "مع هذه الوثائق، ستتم إدانة إسرائيل."

وكانت منظمة التعاون الإسلامي التي مقرها جدة بالسعودية، من أوائل التكتلات التي دعمت القضية علنا عندما رفعتها جنوب إفريقيا أواخر الشهر الماضي. وقالت إن هناك "إبادة جماعية ترتكبها القوات الإسرائيلية" واتهمت إسرائيل "بالاستهداف العشوائي" للسكان المدنيين في غزة.

وتتكون منظمة التعاون الإسلامي من 57 دولة تشمل: إيران والعراق والسعودية وقطر ومصر. كما دعمت القضية جامعة الدول العربية التي تعد جميع دولها الأعضاء البالغ عددها 22 دولة تقريبا جزءا من منظمة التعاون الإسلامي.

ومن خارج إطار الدول العربية، حصلت جنوب إفريقيا على بعض الدعم، إذ اتفقت ناميبيا وبوليفيا على تأييد القضية أثناء جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أعربت ماليزيا أيضا عن تأييدها وأعلنت بنغلاديش تأييدها لدعوى مقاضاة إسرائيل بتهم إبادة جماعية في غزة.

وقال الرئيس الناميبي هاغي جينجوب في صحيفة "ذا ناميبيا": "لا يمكن لأي إنسان محب للسلام أن يتجاهل المذبحة التي تُرتكب ضد الفلسطينيين في غزة."

وطالبت الخارجية الماليزية "بالمساءلة القانونية عن الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في غزة."

لا تعليق لروسيا والصين

وظلت الصين وروسيا، التي تواجه أيضا مزاعم الإبادة الجماعية في المحكمة الدولية، والقوة الناشئة للهند صامتة إلى حد كبير، إدراكا منها أن اتخاذ موقف في مثل هذه القضية الحساسة ليس له جانب إيجابي كبير.

الهند كانت تاريخيا داعمة للقضية الفلسطيني، لكن رئيس الوزراء القومي ناريندرا مودي كان من أوائل قادة العالم الذين أعربوا عن تضامنهم مع إسرائيل ووصفوا هجوم حماس بالإرهاب.

وقف اطلاق النار في قطاع غزة

وأعربت حفنة من دول أميركا الجنوبية عن رأيها صراحة. فالبرازيل أكبر اقتصاد في القارة، قالت وزارة خارجيتها إن الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، أيد قضية جنوب أفريقيا . ومع ذلك، لم تتهم الوزارة إسرائيل مباشرة بالإبادة الجماعية، لكنها ركزت على الحاجة إلى وقف إطلاق النار في غزة.

وقضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل ذات شقين: فهي تريد من المحكمة أن تقول إن تل أبيب ترتكب إبادة جماعية وأن تصدر حكما مؤقتا يأمر بإنهاء حملتها العسكرية في غزة.

وقالت الهيئة القضائية الأممية إنها ستقرر حكما مؤقتا قريبا، لكن ما يعكس خطورة القضية أن الأمر قد يستغرق سنوات لإصدار حكم نهائي بشأن تهمة الإبادة الجماعية.

وأشارت البرازيل إلى أنها تأمل في أن تدفع القضية إسرائيل إلى "الوقف الفوري لجميع الأعمال والإجراءات التي يمكن أن تشكل إبادة جماعية."

ولم تصل دول أخرى إلى حد الاتفاق مع جنوب إفريقيا . وقال رئيس وزراء أيرلندا ليو فارادكار إن قضية الإبادة الجماعية "أبعد ما تكون عن الوضوح" لكنه أعرب عن أمله في أن تقضي المحكمة بوقف إطلاق النار في غزة.

ومن المستبعد أن تستجيب إسرائيل إلى أي أمر بوقف عملها العسكري، على غرار ما جرى مع روسيا، حيث تجاهلت موسكو طلب المحكمة وقف غزوها لأوكرانيا الذين شنته على جارتها الغربية قبل عامين تقريبا.

وأسفرت الحرب الإسرائيلية على غزة عن مقتل أكثر من 24 ألف فلسطيني، وفقا لوزارة الصحة في غزة حيث أن أكثر من ثلثي الضحايا هم من النساء والأطفال.

16. مصر ترحب بقرار العدل الدولية باتخاذ تدابير فورية لحماية الفلسطينيين في غزة[18]

26 يناير 2024

رحبت جمهورية مصر العربية في بيان صادر عن وزارة الخارجية، اليوم، بقرار محكمة العدل الدولية بالاختصاص المبدئي بالنظر في ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والمطالبة بتطبيق عدد من التدابير المؤقتة الفورية التي تستهدف توفير الحماية للفلسطينيين، أهمها توقف إسرائيل عن ارتكاب جرائم قتل الفلسطينيين وإلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بهم، أو إخضاعهم لظروف معيشية تستهدف التدمير المادي لهم، بالإضافة إلى مطالبة المحكمة إسرائيل بضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة في قطاع غزة بشكل فوري. وأكدت جمهورية مصر العربية على أنها كانت تتطلع لأن تطالب محكمة العدل الدولية بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة مثلما قضت المحكمة في حالات مماثلة، باعتباره الضمانة الرئيسية لتنفيذ التدابير الضرورية والطارئة التي أقرتها لحماية المدنيين الفلسطينيين في القطاع. وشددت على ضرورة احترام وتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. كما طالبت جمهورية مصر العربية إسرائيل بالتنفيذ الفوري لكافة التدابير التي وردت في قرار محكمة العدل الدولية، والتي تمثل بداية المسار لإنفاذ قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشأن توفير الحماية للشعب الفلسطيني، ووضع حد للاعتداءات والانتهاكات التي تُمارس ضده، والتي راح ضحيتها ما يتجاوز 26 ألفاً من المدنيين الأبرياء، ثلثيهم من النساء والأطفال، مكررة دعوتها لمجلس الأمن والأطراف الدولية المؤثرة، بتحمل المسئولية نحو المطالبة الصريحة بالوقف الشامل والدائم لإطلاق النار.

---

[18] مصر ترحب بقرار العدل الدولية باتخاذ تدابير فورية لحماية الفلسطينيين في غزة – اليوم السابع (youm7.com)

وأكدت مصر على مواصلة التحركات والاتصالات بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية، من أجل إنهاء الأزمة ومنع أية إجراءات تستهدف التهجير القسري للفلسطينيين، وضمان نفاذ المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة للقطاع على نحو كافٍ يلبي احتياجات الفلسطينيين في قطاع غزة.

❖ سحب السفير المصري من إسرائيل وإلغاء اتفاقية كامب ديفيد.. توصيات اجتماع طارئ لـ"المحامين"[19]

02 نوفمبر 2023

عقدت لجنة دعم فلسطين بالنقابة العامة للمحامين، اليوم اجتماعاً طارئاً وذلك لبحث آليات وقف عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ومناقشة سبل تقديم الدعم للأشقاء في فلسطين.

وصدر عن الاجتماع بيان نص على:

اجتمعت لجنة دعم فلسطين بالنقابة العامة للمحامين برئاسة ناصر العمري، عضو مجلس النقابة العامة مقرر لجنة دعم فلسطين، تضامناً مع الشعب الفلسطيني في ظل تصاعد وتيرة العدوان الاسرائيلي وتنديداً بالجرائم الوحشية واستنكاراً لموقف الدول المؤيدة له .

وقد ناقش المجتمعون على مدار خمس ساعات ما يقوم به الاحتلال الصهيوني من أعمال إبادة ومذابح جماعية ضد المدنيين من الأطفال والنساء بقصد التهجير القسري للشعب الفلسطيني .

واتفق المجتمعون على:

1. يثمن المجتمعون موقف القيادة السياسية الرافض للتهجير القسري للشعب الفلسطيني والمؤكد لسيادة مصر على أراضيها .

[19] سحب السفير المصري من إسرائيل وإلغاء اتفاقية كامب ديفيد.. توص | مصراوي(masrawy.com)

2. اتخاذ الإجراءات القانونية ضد مجرمي الحرب من الكيان الصهيوني الذين ارتكبوا أبشع الجرائم وانتهكوا كافة القوانين الدولية والقرارات الأممية التي أدانت الاحتلال والعدوان علي شعبنا الفلسطيني وقد تقرر عقد اجتماع يوم الاثنين المقبل ودعوة فقهاء وخبراء القانون الدولي لمقاضاة مجرمي الحرب من الكيان الصهيوني ومن يدعمهم أمام المحكمة الجنائية الدولية وكافة المحاكم المختصة الأخرى.
3. يناشد المجتمعون جموع الشعب المصري والعربي والإسلامي بضرورة الاستمرار في مقاطعة كافة منتجات الكيان الصهيوني والدول الداعمة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربي .
4. إعداد قوافل إغاثة للشعب الفلسطيني بالتنسيق بين النقابة العامة والنقابات الفرعية وإرسالها عبر معبر رفح بالتنسيق مع الأجهزة المعنية .
5. طالب المجتمعون الرئيس عبد الفتاح السيسي بسحب السفير المصري وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني المحتل وإلغاء العمل باتفاقية كامب ديفيد.
6. أشاد المجتمعون بموقف مملكة البحرين في سحب سفيرها ووقف العلاقات الاقتصادية مع الكيان الصهيوني وطالب المجتمعون كافة الدول العربية والإسلامية باتخاذ موقف مماثل تجاه هذا الكيان الغاشم.
7. قرر المجتمعون إجراء محاكمة شعبية لمجرمي الحرب من الصهاينة ومن يدعمهم في مؤتمر حاشد برعاية عبد الحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب وبحضور كافة القيادات والشخصيات العامة وممثلي النقابات المهنية في أقرب وقت ممكن .

8. يؤكد المجتمعون أن محامي مصر وجميع أطياف الشعب المصري يقفون خلف القيادة السياسية فيما تتخذه من قرارات من شأنها وقف العدوان الإسرائيلي علي أهلنا في غزة وفلسطين والعمل علي نفاذ المساعدات الإغاثية واستقبال وعلاج الجرحى والمصابين جراء هذا العدوان.

- وشارك في الاجتماع الكاتب الصحفي هشام يونس وكيل أول نقابة الصحفيين، والمحامي محمد راضي مسعود عضو مجلس نقابة المحامين، رئيس لجنة الفكر القانوني، والمحامي طارق العوضي عضو لجنة العفو الرئاسي، وشعبان حسن عضو مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين، ولفيف كبير من السادة المحامين والمحاميات.

✓ 8 دول سحبت سفراءها من إسرائيل بسبب العدوان على غزة[20]

2023/11/6

سلطت صحيفة " ذا هيل "الأمريكية الضوء على سحب 8 دول سفراءها من إسرائيل على خلفية العدوان الوحشي لجيش الاحتلال على قطاع غزة، مشيرة إلى أن المخاوف الإنسانية بشأن الوضع المتصاعد في القطاع تجعل العدد مرشحا للزيادة.

وذكرت الصحيفة، في تقرير ترجمه " الخليج الجديد"، أن إسرائيل صعدت قصفها لغزة في الأسابيع الأخيرة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها حركة حماس في 7 أكتوبر الماضي، ما دفع العديد من المنظمات

[20] 8 دول سحبت سفراءها من إسرائيل بسبب العدوان على غزة | GTN 24 « وكالة غلوبال تايمز الإخبارية

الإنسانية الدولية إلى التحذير من أن الهجمات الإسرائيلية على غزة وحصارها على الإمدادات اللازمة للقطاع ستؤدي إلى أزمة إنسانية في المنطقة.

واحتجاجا على تلك الأوضاع، سحبت 8 دول سفراءها من إسرائيل، وكانت بوليفيا أول دولة تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بشكل كامل في أعقاب القتال المستمر.

وفيما يلي استعراض لكامل الدول التي سحبت سفراءها من إسرائيل حتى الآن:

جنوب أفريقيا

أعلنت حكومة جنوب أفريقيا، الإثنين، سحب سفيرها من إسرائيل وإنهاء مهمتها الدبلوماسية في البلاد.

وقالت وزيرة الشؤون الرئاسية، خومبوديزو نتشافيني، في مؤتمر صحفي، إن "حكومة جنوب إفريقيا قررت سحب جميع دبلوماسييها في تل أبيب للتشاور"، وأضافت أن مجلس الوزراء "يشعر بخيبة أمل إزاء رفض الحكومة الإسرائيلية احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة دون عقاب."

وكانت جنوب أفريقيا قد دعت، في وقت سابق، إسرائيل إلى "الالتزام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين"، في بيان أصدرته الأسبوع الماضي.

الأردن

سحب الأردن سفيره من إسرائيل، الأسبوع الماضي، احتجاجا على الحرب المستمرة في غزة والتي خلفت ما يقدر بنحو 10 آلاف قتيل . وأعلنت الحكومة الأردنية أن قرارها هو "تعبير عن موقف الأردن الرافض والإدانة للحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة والتي تقتل الأبرياء وتسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة" . والتقى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، السبت مع ملك الأردن، عبد الله الثاني، للمرة الثانية منذ اندلاع الحرب لمناقشة الصراع في المنطقة، إذ أن الأردن حليف رئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط واستوعب أجيالاً من اللاجئين الفلسطينيين.

تركيا

اتهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الحكومة الإسرائيلية بانتهاك القانون الدولي عمدا وقتل المدنيين في غزة في محاولة لمحو الفلسطينيين تدريجيا من التاريخ، وذلك بعد إصداره قرارا يوم السبت باستدعاء سفير بلاده من إسرائيل.

وقال أردوغان: "سندعم الصيغ التي من شأنها إحلال السلام والهدوء في المنطقة. ولن ندعم المخططات التي من شأنها أن تزيد من قتامة حياة الفلسطينيين، والتي سنمحوهم تدريجياً من مسرح التاريخ."

وردت الحكومة الإسرائيلية على تصريحات أردوغان، ووصفت القرار التركي بأنه "خطوة أخرى للوقوف إلى جانب منظمة حماس الإرهابية."

شيلي

أدان الرئيس التشيلي، غابرييل بوريتش، العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة وأعلن، الأسبوع الماضي، أن تشيلي ستسحب سفيرها من إسرائيل.

وقالت الحكومة التشيلية، في بيان، إنها تشعر بالقلق من أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي في هجماتها على غزة، واصفة العمليات الإسرائيلية بأنها "عقاب جماعي للسكان المدنيين"، و"لا تحترم المعايير الأساسية للقانون الدولي."

كولومبيا

وأعلنت كولومبيا، الأسبوع الماضي، أنها ستستدعي سفيرها من إسرائيل وأدانت قتل المدنيين في غزة.

وشددت الحكومة الكولومبية، في بيان، على الحاجة إلى وقف إطلاق النار وحثت الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالقانون الدولي.

تشاد

سحبت تشاد أيضاً سفيرها من إسرائيل يوم الإثنين الماضي. وقال بيان المتحدث باسم حكومتها إن بلاده "تدين الخسائر البشرية في صفوف العديد من المدنيين الأبرياء، وتدعو إلى وقف لإطلاق النار يؤدي إلى حل دائم للقضية الفلسطينية."

هندوراس

أعلن رئيس هندوراس شيومارا كاسترو الأسبوع الماضي أن هندوراس ستستدعي سفيرها من إسرائيل في تصريحات نشرت على موقع إكس، المنصة المعروفة سابقا باسم تويتر.

وأشارت هندوراس إلى "الوضع الإنساني الخطير الذي يعاني منه السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة" كسبب لقرار كاسترو.

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها إن "هندوراس تدين بشدة الإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي يعاني منها السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة"، حسبما ذكرت وكالة أسوشيتد برس.

البحرين

أعلن البرلمان البحريني أن سفيره لدى إسرائيل عاد إلى بلاده بينما غادر السفير الإسرائيلي في البحرين بالفعل، وفقا لما أوردته وكالة "رويترز." وقال البرلمان في بيان، إن "مجلس النواب يؤكد أن السفير الإسرائيلي في مملكة البحرين غادر البحرين، ومملكة البحرين قررت عودة سفير البحرين إلى إسرائيل." ومع ذلك، أكدت إسرائيل أن العلاقات بين البلدين "مستقرة"، وأنها لم يصلها أي إبلاغ رسمي بقطع العلاقات مع البحرين.

بوليفيا

وأعلنت الحكومة البوليفية، الأسبوع الماضي، أنها ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ما تجعلها أول دولة تقطع علاقاتها مع إسرائيل منذ بداية العدوان الوحشي على قطاع غزة.

وسبق أن قطعت بوليفيا علاقاتها مع إسرائيل في عام 2008 تحت قيادة الرئيس اليساري السابق، إيفو موراليس، احتجاجا على جرائم إسرائيل في غزة، ولكن تمت استعادة العلاقات في عام 2020.

These 8 countries have pulled ambassadors from Israel amid Hamas war | The Hill

وفي انتظار قرار مماثل

من باقي الدول العربية والإسلامية التي طبعت علاقتها

مع الكيان الصهيوني المغتصب !!!!

17.حماس: لا اتفاق على إطلاق الرهائن قبل الانسحاب من غزة[21]

قالت حركة حماس في بيان إنها والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تصران على أن إسرائيل لابد أن توقف هجومها على غزة وتسحب قواتها من القطاع قبل إبرام أي اتفاق لتبادل الرهائن والسجناء .

والجبهة هي ثاني الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية بعد حركة فتح المنتمي إليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس . وانضمت الجبهة إلى قتال إسرائيل بعد هجوم السابع من أكتوبر.

مفاوضات باريس

وكان قد اتفق المفاوضون من إسرائيل والولايات المتحدة ومصر وقطر على إطار عمل لصفقة تبادل جديدة بين إسرائيل وحماس، حسبما ذكرت مصادر إسرائيلية .

وشارك مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية وليام بيرنز والمبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط بريت ماكغورك، في سلسلة من المفاوضات خلال الأيام القليلة الماضية ركزت على إطلاق سراح المحتجزين والتوصل لهدنة إنسانية في الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة .

وقال مراسل سكاي نيوز عربية إنه في ظل عدم التوافق بين الطرفين خاصة حول نقطة الخلاف المركزية وهي مطلب حماس وقف الحرب، فقد وافقت إسرائيل مبدئيا على صفقة جزئية وليس صفقة تبادل شاملة.

تفاصيل الصفقة وفقا للمصادر الإسرائيلية :

- المرحلة الأولى تشمل هدنة لمدة 45 يوما والإفراج عن 35 إسرائيليا مقابل الإفراج عن 100 إلى 200 أسير فلسطيني مقابل كل إسرائيلي .
- من بين الأسرى المفرج عنهم من سجون إسرائيل، محكومون متورطون في قتل إسرائيليين .

[21] حماس: لا اتفاق على إطلاق الرهائن قبل الانسحاب من غزة(msn.com)

? بحسب التقرير، فإن الصفقة ستتضمن إطلاق سراح الرهائن على دفعات: النساء والأطفال أولاً، يرافقه وقف إطلاق النار ودخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، كما ستشمل إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين.

? المجلس الوزاري الحربي في إسرائيل يجتمع الليلة من أجل مناقشة الصفقة.

قطر: وضعنا أساس للمضي قدما في مسألة الرهائن

وقال رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن المحادثات بشأن الرهائن في تحسن مقارنة بالأسابيع الماضية. وأكد إحراز تقدم في محادثات باريس بشأن وضع الأساس للمضي قدما في مسألة الرهائن. وأوضح أن المرحلة الحالية من المحادثات قد تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار في المستقبل.

البيت الأبيض: هناك إطار لاتفاق

وقال البيت الأبيض، إن المحادثات الرامية إلى إطلاق سراح دفعة جديدة من المحتجزين لدى حركة حماس في غزة بناءة وواعدة، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به.

وقال جون كيربي المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض لشبكة "سي. إن. إن": "أعتقد أن من العدل وصفها المحادثات بأنها بناءة... نعتقد أن هناك إطارا لاتفاق آخر بشأن الرهائن. وهذا يمكن أن تحدث فرقا فيما يتعلق بإخراج المزيد من الرهائن وإيصال المزيد من المساعدات وخفض العنف فعليا." ويسعى الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تسهيل إطلاق سراح أكثر من 100 رهينة ما زالوا محتجزين في غزة بعد الهجوم الدامي الذي شنه مسلحو حماس في السابع من أكتوبر على بلدات إسرائيلية. والتقى بيرنز مع رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي" الموساد "ورئيس الوزراء القطري ورئيس المخابرات المصرية الأحد في محادثات وصفتها إسرائيل بأنها بناءة لكنها أشارت إلى وجود فجوات كبيرة. وقال كيربي إن المناقشات التي جرت مع المسؤولين القطريين والمصريين والإسرائيليين كانت جيدة للغاية.

18.تقرير: قرار العدل الدولية عن إجراءات عاجلة في غزة الجمعة[22]

ذكر موقع "نيوز 24" الإخباري الجنوب أفريقي على الإنترنت، اليوم الأربعاء، نقلا عن مصدرين مطلعين أن جنوب أفريقيا تتوقع أن تصدر محكمة العدل الدولية قرارا يوم الجمعة بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الحرب في قطاع غزة.

وتعليقا على هذا التقرير الإخباري، قال متحدث باسم وزارة العدل في جنوب أفريقيا على منصة إكس للتواصل الاجتماعي "ليس لدينا أي بيان رسمي بعد من المحكمة عن موعد صدور الحكم."

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إنه ليس على دراية بالأمر ويتحقق منه.

وذكر الموقع الإخباري أن وفدا حكوميا وصل إلى لاهاي توقعا لصدور الحكم. ولم يتسن لرويترز التأكد بعد من وصول ذلك الوفد.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، طلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية أن تصدر أمرا بوقف عاجل للحملة العسكرية الإسرائيلية المدمرة في القطاع الفلسطيني متهمة إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية.

ورفضت إسرائيل اتهامات الإبادة الجماعية ووصفتها بأنها "مشوهة بشكل صارخ" وقالت إن لديها الحق في الدفاع عن نفسها وإنها تستهدف مسلحي حركة حماس وليس المدنيين الفلسطينيين.

وفي الحكم الأولي، لن تتطرق محكمة العدل الدولية للمسألة الرئيسية المتعلقة بما إذا كانت إسرائيل ترتكب إبادة جماعية لكنها ستنظر فحسب في إمكانية اتخاذ إجراءات عاجلة محتملة لحين نظر المحكمة في القضية بشكل كامل وهي عملية تستغرق عادة سنوات.

---

[22] تقرير: قرار العدل الدولية عن إجراءات عاجلة في غزة الجمعة(msn.com)

19. مقترح هدنة "الـ 30 يوما" في غزة.. أزمة الضمانات ومطلب الإبعاد[23]

جنود إسرائيليون في قطاع غزة

قالت ثلاثة مصادر لوكالة رويترز، إن إسرائيل وحماس تتوافقان من حيث المبدأ على أن تبادل الأسرى يمكن أن يتم خلال وقف إطلاق النار لمدة شهر، ولكن خطة الإطار تتعثر بسبب خلافات الجانبين حول كيفية التوصل إلى وقف دائم للقتال.

وركزت جهود الوساطة المكثفة التي قادتها قطر وواشنطن ومصر في الأسابيع الأخيرة على نهج تدريجي للإفراج عن فئات مختلفة من الرهائن الإسرائيليين، بدءا بالمدنيين وانتهاء بالجنود، مقابل وقف الأعمال العدائية، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، ووقف إطلاق النار .والمزيد من المساعدات لغزة.

ونقلت رويترز عن أحد المصادر وهو مسؤول مطلع على المفاوضات قوله إن أحدث جولة من الدبلوماسية المكوكية بدأت في 28 ديسمبر، وقلصت الخلافات بشأن مدة وقف إطلاق النار المبدئي إلى نحو 30 يوما بعد أن اقترحت حماس في البداية هدنة لعدة أشهر..

ومع ذلك، رفضت حماس منذ ذلك الحين المضي قدمًا في الخطط حتى يتم الاتفاق على الشروط المستقبلية لوقف دائم لإطلاق النار، وفقًا لستة مصادر.

وبحسب رويترز، طلبت معظم المصادر التي تمت استشارتها في هذه القصة عدم الكشف عن هويتها من أجل التحدث بحرية عن الأمور الحساسة.

---

[23] مقترح هدنة "الـ 30 يوما "في غزة.. أزمة الضمانات ومطلب الإبعاد(msn.com)

وقال أحد المصادر وهو مسؤول فلسطيني قريب من جهود الوساطة إنه بينما تسعى إسرائيل للتفاوض على مرحلة واحدة في كل مرة، تسعى حماس إلى التوصل إلى "صفقة شاملة" توافق على وقف دائم لإطلاق النار قبل إطلاق سراح الأسرى خلال المرحلة الأولية.

وقال متحدث باسم البيت الأبيض يوم الثلاثاء إن المبعوث الأميركي للشرق الأوسط بريت ماكجورك موجود في المنطقة للمرة الثانية خلال أسبوع لإجراء مناقشات بشأن إطلاق سراح الأسرى وإن واشنطن ستؤيد "هدنة إنسانية" أطول أمدا.

❖ أسامة حمدان يتحدث عن الشروط و"خلاصة" جهود الوساطة لوقف الحرب[24]

أسامة حمدان

قال القيادي في حركة حماس، أسامة حمدان، في حديث خاص لسكاي نيوز عربية، إن حماس لم يصلها "اقتراح خروج قادة حماس من غزة، ولم تعبر أي دولة عن ذلك"، مؤكدا أنه أمر غير وارد.

وقال حمدان في حديث لسكاي نيوز عربية": إسرائيل تعتقد أنها عبر استهداف المدنيين يمكن أن تفرض شروطها." وشدد حمدان على أن لقاء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية،

[24] أسامة حمدان يتحدث عن الشروط و"خلاصة "جهود الوساطة لوقف الحرب(msn.com)

ووزير الخارجية التركي، خلتا المشهد الفلسطيني والأهداف الفلسطينية، وهنا تستطيع تركيا في أن تلعب دورا خاصا، نظرا لعلاقاتها على المستوى الدولي، وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة. وأشار حمدان: "هناك تفهم تركي كبير لموقف حماس ونأمل أن ينتج جهداً لصالح وقف العدوان" .

وحول ملف المفاوضات، قال حمدان:

1. حماس تشترط وقفاً كاملا وشاملا لإطلاق النار ومغادرة القوات الإسرائيلية لقطاع غزة ولن تقبل أن يتم التفاوض على وقف مؤقت لإطلاق النار.
2. لا بد من ضمانات لأي اتفاق والضمانات يجب أن تكون دولية وإقليمية ويجب أن يكون هناك دور للأطراف الدولية في هذا الاتفاق.
3. هناك أفكار ومبادرات تطرح عبر الوسطاء بشأن المفاوضات لكن حتى اللحظة لا يمكن الحديث عن فكرة نهائية.
4. لا نزال في بداية الحديث ولا يمكن الحديث بعد عن نقاط تقارب أو افتراق.
5. إسرائيل تعمد إلى تسريب معلومات غير دقيقة لتهدئة الشارع الإسرائيلي وشراء الوقت، لكنها ليست جادة بشأن التوصل إلى اتفاق.

وأشار حمدان إلى أن "الخلاصة" حتى اللحظة، أنه رغم جديتنا ورغم جهود الوسطاء الضخمة، إلا أن الجانب الإسرائيلي لا يزال يراوغ ولا يريد التوصل إلى تفاهم.

وأكد أنه كلما حصل ما نظن أنه اقتراب يعود الوسطاء بجواب سلبي من قبل نتنياهو والقناعة باتت لدى الوسطاء أن بنيامين نتنياهو ليس جديا وأنه يكذب ويراهن على شيء لا أحد يعرفه.

لقراءة أي من الملفات التالية اضغط على العنوان الخاص بالملف:

1. عائلات مسحت من السجل المدني.. قصف إسرائيلي يودي بحياة 30 فلسطينيا في قطاع غزة
2. عديلة هاشم.... محامية تقف في وجه إسرائيل وتتهمها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية
3. رئيس مجلس النواب الأمريكي: أي موظف حكومي يحتج على دعمنا لحليفنا إسرائيل يستحق الطرد
4. شاهد أكثر أهم ما قالته محكمة العدل الدولية في حكمها الابتدائي بشأن قضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضد إسرائيل
5. مؤتمر في القدس لـ"إعادة الاستيطان" في قطاع غزة
6. محادثات رباعية في باريس لبحث هدنة في غـــزة
7. وزير العدل الفلسطيني يكشف "الفائدة" من دعوى جنوب إفريقيا
8. نتنياهو: "العدل الدولية" لن تمنع إسرائيل من القتال في غـــــزة
9. تحليل إسرائيلي: الاتهام بالإبادة الجماعية "مجرد بدايـــــة"
10. إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.. أبرز ردود الفعـــل
11. يتضمن إبعاد قادة حماس.. قناة عبرية "تسرب" مقترحا لوقف الحرب
12. ما هو المقترح المصري لإنهاء الحرب في قطـــــاع غـــــزة؟
13. لحظة بلحظة.. تطورات حرب غـــــــــــــــــزة
14. مساع مصرية قطرية لـ"هدنة شهر رمضان" في غزة.. هذه ملامحها
15. توجه إسرائيلي نحو صفقة جزئية مع حمـــــــــــــاس
16. إسرائيل توافق على إطار لصفقة تبادل جديدة.. هذه تفاصيلـــها
17. حماس: لا اتفاق على إطلاق الرهائن قبل انسحاب إسرائيل من غزة

18. إسرائيل وأميركا اللاتينية.. قطع علاقات واستدعاء سفراء

19. بعد تشيلي.. كولومبيا تستدعي سفيرها لدى إسرائيل

20. في 3 قارات.. سفارات إسرائيل تواجه هذا الموقف بعد حرب غزة

21. كيف علّقت حماس على طرد كولومبيا للسفير الإسرائيلي؟

22. نشياهو يطرق باب كولومبيا للإفراج عن الرهائن المحتجزين بغزة(msn.com)

23. مكتب نشياهو: اجتماع باريس حول الحرب في غزة كان "بناء"

24. مصدر مسؤول: هذا شرط القيادة الفلسطينية في صفقة إنهاء الحرب

25. مؤتمر النصر" واستيطان غزة الخالية من الفلسطينيين

26. نيويورك تايمز: نشياهو ليس رجل هذه اللحظة الحرجة

27. "خارج الإطار".. حكاية شعب في نحته عن صورته

28. بغداء" فيلم يحكي الوجع الفلسطيني

29. أسرار المخابرات الإسرائيلية في كتاب.. ماذا جاء فيه؟

30. أسرار "الموساد" في إيران وقرب المفاعل النووي

الفصل الثالث

توثيق بالفيديو

https://www.youtube.com/live/39WgDpm3Bus?si=RI5dJwnAEPvbC2PD

https://youtu.be/oiv51HfVIUY?si=QS8FfiWFHfx1ebcY

https://youtu.be/CPrk33PwoY8?si=_vtXqsJhQB8bYfQt

https://youtu.be/VTcDGaZ7f7k?si=3QA5FLSYEmBLL1if

https://youtu.be/mD2ynkqit4Q?si=ryf780yyVQ6npmQg

https://youtu.be/ulEdOK52q20?si=lHpzROAvUM8FoqyV

https://youtu.be/v4WN5QuicBw?si=-SiipEGrbkmU9t03

https://youtu.be/guhfgZclZjE?si=_aZypX4q4zCWPZhs

https://youtu.be/SpjlQFNJPiE?si=clrXsWcxGvpne48e

https://youtu.be/j_DTjvJ2cK0?si=lHb36x4PKEQ6tGyZ

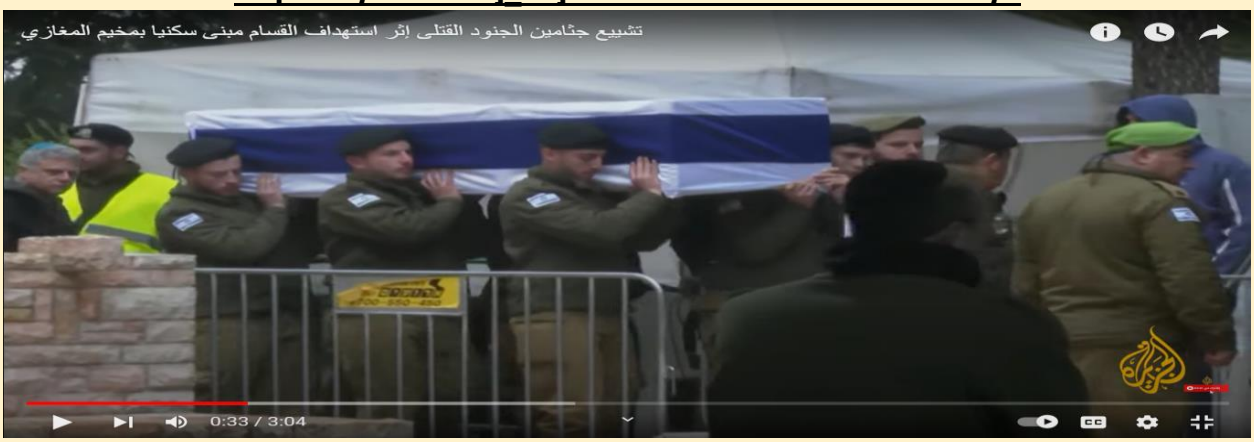

https://youtu.be/vanq394WVtw?si=dObGrtPtPay5NNEL

https://youtu.be/E-nyby5sCKw?si=TMOpPKIZ8jYBjwNo

https://youtu.be/fZzfBidtiAo?

https://youtu.be/lHel6jFdGPk?si=7ZW257M83OTAa025

https://youtu.be/_QIfgCO4vvo?si=4WOlry4YTVx3OIzk

https://youtu.be/1HFLuRwQQn4?si=pyMJydJy5WC_G8Kc

https://youtu.be/2Pei_tQ1iHA?si=Z-hR6nQQPOuOD25b

https://youtu.be/G46efhcMDr4?si=9ggQOy-PfJqXMNg7

https://youtu.be/2PcwogiVosM?si=X9VPM_uDstxDPBwY

https://youtu.be/4eVgRTL7V9s?si=jewfSTOEbbxqjfLE

https://youtu.be/8LPORPRs0LA?si=y5D9wYh3lue7wQTZ

https://youtu.be/Er5nHrUwKi8?si=m1PRuImFNNnpBRE7

https://youtu.be/11BXvs86H9w?si=VRBIKIPLN8vRFIdC

https://youtu.be/B57CBv2_IdA?si=WD6sPK-hjzfz0I9d

https://youtu.be/jmn0H0xCAGw?si=5t-IzeZTuxBNpzcr

https://youtu.be/rBdb2fMcM08?si=zWU6udaiun04qH4R

https://youtu.be/LHGXpLK8jy0?si=u1ZssZ1_je0jZRpa

https://youtu.be/OKgpnYdSh6o?si=86GdJ-pptCN_paDt

https://youtu.be/YBk23Gw8MNY?si=3l5oLNhCXaTqt005

https://youtu.be/sMWGGaKsl4A?si=Q321LOSCWVoidiBO

https://youtu.be/_4pD-i8xznU?si=bVVibgkz406gnl5Q

https://youtu.be/IRKIm7-PKeo?si=5IbKHT8MIND_r4Xe

_https://youtu.be/rt1eEmnjD0U?si=GcuQML76n2rP0DZ

https://youtu.be/ipVS3Sb8HKI?si=fluTaxxnLi8fl-ls

https://youtu.be/0obGTsl2q6c?si=JraJJJYwR8pS1rtC

https://youtu.be/8y0045A0BHo?si=EpVgr5JwD6vHgxV0

https://youtu.be/-_Xn6P2qq3k?si=2hlL1T6ykYa7zuTb

https://youtu.be/66_VLGgpggk?si=YCsyEnWA4XjlpdAM

قصة غزة العصية على الاحتلال طوال تاريخها !

https://youtu.be/psRWrqUcbes?si=qWvP7qH6emydzPxy

قصة النكبة

وثائقيات الجزيرة.. حكاية النكبة وحكاية الثورة[25]

"النكبـــــــــــة"

يعدُّ الفيلم الوثائقي "النكبة"، ، وهو الفيلم المنسلسل من أربعةِ أفلام وثائقيّة، من أهمّ الأفلام الوثائقيّة التي تمّ إنتاجها عن القضيّة الفلسطينيّة. فقد حازَ الفيلم على جائزة أفضل فيلم وثائقي في مهرجان الجزيرة الدولي عام 2009، وقد وصفه المفكر الفلسطينيّ أنيس الصايغ على أنّه "أفضل فيلم وثائقي عن فلسطين"، وقد تُرجمَ الفيلم إلى أكثر من 10 لغات حول العالم.

الجزء الأول: "خيوط المؤامرة"

تعود المخرجة الفلسطينيّة الضامن بنا إلى عام 1799، وتحديداً إلى نداء نابليون بونابرت لليهود في أوروبا إلى التجمُّع في فلسطين. باحثاً، الفيلمُ، في خيوط المؤامرة الأولى كما يُسمّيها، مستكشفا بدايات التفكير الاستعماري في فلسطين منذُ بونابرت، وحتى بدايات الاستعمار الفعلي للأرض منذُ عام 1885، حيثُ كان قد بدأ بناءُ المستعمرات الصهيونية في فلسطين يأخذُ شكلاً عملياً وواقعياً. في هذا الجزء، يقدّم الفيلم،

[25] وثائقيات الجزيرة.. حكاية النكبة وحكاية الثورة(ultrasawt.com)

عرضاً للفكر الصهيوني الأولي، معتمداً على مقاطع مصورة نادرة من الأرشيفين البريطاني والصهيوني، وعارضاً الشعارات الأولى للاستعمار الصهيوني، وأهمُّها: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". هذا كلُّه، في سياق التعاون بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني في فلسطين.

الجزء الثاني: "سحق الثورة"

يستعرض الفيلم في هذا الجزء منه، تاريخ ثورة 1936، منذُ البداية وحتى النهاية. مع بداية الثورة، تبدأ مرحلة أخرى من تاريخ القضية الفلسطينية، بالإمكان اختصارها بكلمة الثورة. يأخذُ الفلسطينيُّ الفلاحُ والمدنيّ مصيرهُ بيديه. يتدخل "ملوك العرب" لإيقاف الإضراب الذي استمرَّ أكثر من 6 أشهر شاملاً الحركة التجارية وحتى السياسية في عموم البلاد. وفي هذه المرحلة نفسها، تكون الحركة الصهيونية أيضاً قد دخلت منعطفاً مختلفاً في تاريخ استعمارها لفلسطين. إذ تبدأ في تدريب عناصرها على السلاح، العناصر الذين كانوا قد شاركوا من قبل في القتال جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية في الحرب العالمية الثانية. ويتعرض الفيلم في هذا الجزء أيضاً إلى المخططات التي وضعت ما قبل حدث النكبة، كـ"مشروع القرى"، في الأربعينات والذي أعدَّ العدةَّ الاستخبارية والمعلوماتية حول القرى الفلسطينية من أجل استخدامها عند الحاجة.

الجزء الثالث: "التطهير العرقي"

"التطهير العرقي"، هو مصطلح يتمُّ استخدامه لوصف حدث "النكبة"، كما يتمُّ استخدامه لوصف أيّ عملية إبادة عرقية ممنهجة تهدفُ إلى إلغاء وإبادة الوجود السكّاني لشعبٍ من الشعوب. يستخدمُ الفيلم هذا المصطلح عنواناً لجزئه الثالث الذي يعرضُ تاريخ حدث النكبة، بادئاً بصور للمزارعين اليهود في بيارات البرتقال الاسيتانية، وأيضاً، بمقاطع نادرة مصورة للتدريبات الاحترافية للحركة الصهيونية. تقوم عصابة البلماح، وهي الجناح العسكري لمعسكر اليسار الاسرائيلي، وخصوصاً، ما عرف لاحقاً بحزب

العمل. بتهجير أول قرية فلسطينية وعدد سكانها البالغ 1500، وهي قرية "قيسارية"، وعدّ ذلك بمثابة البدء بعملية تهجير الفلسطينيين بعلمِ بريطانيا التي لم تُحرك ساكناً تجاه المذابح الصهيونية في دير ياسين وغيرها من القُرى الفلسطينية. كما يكشف الفيلم، عن تعاون قيادة الجيش العربي آنذاك، بقيادة "جلوب باشا" وعدداً من مساعديه البريطانيين الذين كانوا على رأس قيادة الجيش العربي، مع الحركة الصهيونية أثناء المعارك، وكيف ساهم هذا التعاون في إلحاق الهزيمة وإتمام عمليات التهجير بحق الفلسطينيين.

الجزء الرابع: "النكبة مستمرة"

في الجزء الرابع، يستحضر الفيلم الحاضر في الماضي والماضي في الحاضر. نرى بوضوح جلي حجم المأساة التي خلّفت وراءها 11 مدينة مُحتلة، و500 قرية مدمرة واستشهاد أكثر من 13 ألف فلسطيني بين عامي 1947 و1949، وتهجير أكثر من 850 ألف فلسطيني. ونرى إسرائيل وقد قُبِلَت بالأمم المتحدة عضواً، واعتبرها مجلس الأمن بلداً محباً للسلام، على الرغم من ارتكابها أفظع جرائم الاستعمار الأوروبي. يرى الفيلم أنّ النكبة "مستمرة"، إذ يستحضر الحاضر العربي ويقارنه مع ماضيهِ في تلك اللحظة من تاريخ الأمة العربية، ويقارن برهانات الحكومات العربية على بريطانيا آنذاك، برهاناتها اليوم على الولايات المتحدة، ويقارن بين تحكّم القيادات الإقطاعية آنذاك، بتحكّم البرجوازية في الحاضر، والصراعات العائلية بالأيديولوجية الآن.. هذا كلّه، يرى فيه الفيلم، استمراراً للنكبة، إذ لا تزال إسرائيل واقعاً يزدادُ قوةً يوماً بعد يوم، ويترسخ في التاريخ، ولا تزال الحكومات العربية تزدادُ وهناً وضعفاً وتمزُّقاً داخلياً، ولا تزال فلسطين محتلة.

حكاية ثورة.. الثورة الفلسطينية منذُ البداية وحتى النهاية

من إخراج وإعداد عمر العيساوي، الفيلم الوثائقي "حكاية ثورة"، يروي حكاية الثورة الفلسطينية في 13 جزءًا وثائقيًا منذُ جزئه الأول الذي يعرض صورةً عامة تاريخية، حول إنشاء منظمة التحرير، وصعود

جمال عبد الناصر في مصر، والتحوُّلات التي أحدثتها النكبة في الحالة العربيّة، وحتّى الأوّل من يناير عام 1965، وهو اليومُ الذي أعلنت فيه حركة فتح عن طريق بيانٍ باسم "قوات العاصفة"، عن انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني.

"الكفاحُ المسلح"، هو عنوان الجزء الثاني، الذي يستكملُ مسيرة الفلسطينيّ في الشتات، الضائع في وسطِ زحمة الاحتمالات والمآزق العربية، ونشأة القرار الفلسطينيّ المستقل، ومرحلة أخرى تشبه مرحلة ثورة 1936، حيثُ يعاود الفلسطينيّ محاولة إمساك مصيره بيديه. وصولاً إلى "الكرامة"، المعركة التي غيّرت تاريخ الثورة الفلسطينيّة، وحققت لها ما يكاد يشبه الانطلاقة الثانية، إذ يعرضُ الفيلم كيفَ أثّر الانتصارُ الفلسطيني في المعركة، على المعنويات العربيّة عموماً والفلسطينيّة خصوصاً، وثبّت الإيمان بالثورة الفلسطينيّة والكفاح المسلّح، كالطريق الوحيدة لاستعادة فلسطين. لكنّ هذه المرحلة لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما تأزّمت العلاقة بين كلّ من ياسر عرفات وقيادات الثورة والفصائل الفلسطينيّة والحكومة الأردنيّة، ولم يستمرّ الأمر طويلاً حتى كان "أيلول الأسود"، الذي أفضى إلى محاولة القضاء على الثورة في الأردن ومحاصرتها والتآمر عليها أردنياً وعربياً. لاحقاً، شكّلت هزيمة الفدائيين في الأردن ما يكاد يكون ضربة قاضية للثورة الفلسطينية والآمال التي عُلّقت عليها، ومن ثمّ ظهرت الحاجة إلى عملٍ استثنائيّ، من شأنه أن يشكّل انطلاقة ثالثة للعمل الفدائيّ، فكانت "منظمة أيلول الأسود"، وهو عنوان الجزء الخامسِ من سلسلة حكاية "ثورة". اشتهرت منظمة أيلول الأسودِ باغتيالِ وصفي التلّ، رئيس الوزراء الأردني في القاهرة، وكذلك بعملية "ميونيخ" الشهيرة التي انتهت إلى مذبحة مروّعة.

شكّل الخروج الفلسطيني من الأردن مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة الفلسطينيّ. لاحقاً، قامت بعض الفصائل الفلسطيني، ببعض العمليات الفدائيّة التي كانت مثار جدلٍ عالميّ وفلسطيني داخليّ. اشتهر الدكتور وديع حدّاد، مسؤول العمليات في الجبهة الشعبيّة، بعمليّات خطف الطائرات، واشتهرت بقعة

قاحلة في الأردن، بما عرف باسم "مطار الثورة". في هذا الجزء من الفيلم، بعنوان "البندقية وغصن الزيتون"، يعرض الفيلم تاريخ هذه العمليات الفدائية، وبعضاً من تاريخ وديع حداد الشخصي، وإلى ما انتهى من فصلٍ من الجبهة الشعبية ولغز موته المخيّر. كما يعرض الفيلم محاولات ياسر عرفات في الأمم المتحدة، لنيل اعتراف أممي بالحق الفلسطيني. فيما بعد كانت بلاد الأرز، وفي الجزء المعنون: "في بلاد الأرز"، يستكمل الفيلم الحلقة السابقة، ويروي حكاية الدخول الفلسطيني إلى لبنان، والعلاقات والصراعات التي نشأت إثر هذا الدخول، والتي هيأت فيما بعد، لأحداث مفصلية تاريخية في تاريخ الشعب الفلسطيني. وثمّ، "هبّت رياح الجنة"، في هذا الجزء، يروي الفيلم حكاية الاجتياح الإسرائيلي إلى لبنان في عام 1982، وحصار بيروت، وأسطورة المقاومة الفلسطينية وصمودها، وكيف انتهى هذا الحصار إلى اتفاقٍ أمريكيّ – إسرائيليّ – عربيّ، يقضي بخروج الثورة الفلسطينية من لبنان؛ وثمّ كانت المذبحة.

بعنوان "الدم المسباح"، يروي الفيلم حكاية مجزرة صبرا وشاتيلا، وحكاية منفذيها، الكتائب اللبنانية والقوات اللبنانية. كما يروي الفيلم، حكاية الدم المسباح في تل الزعتر، وفي طرابلس، وغيرها من الأماكن في لبنان، على يدِ الكتائب، الجيش السوري، الجيش الإسرائيليّ، القوات اللبنانية وقائدها سمير جعجع، حركة أمل وقائدها نبيه برّي.

وثمّ كان "المنفى مجددًا"، وفي هذا الجزء يروي الفيلم حكاية الخروج الفلسطيني من لبنان، إلى تونس، والخيارات التي واجهتها الثورة الفلسطينية والتي كان عليها التفكير بها وبمأزق الثورة الفلسطينية. وكانت "الانتفاضة" الأولى لاحقًا، قد نبّهت القيادة الفلسطينية في الخارج، إلى عمقها الوطنيّ في الداخل، الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ولم يمضِ وقت طويل على اندلاع الانتفاضة حتى أصبحت القيادة الفلسطينية في الخارج ضالعة في التخطيط والإمداد وغيرها من الأمور. وقد أفضت الانتفاضة أخيراً إلى ما عرف لاحقاً بمحادثات السلام في مدريد ومن ثمّ "أوسلو". في الحلقة ما قبل الأخيرة بعنوان: "سراب الدولة

أم بذورها ؟"، يستعرضُ الفيلم تاريخ محادثات السلام الأولى بين منظمة التحرير وبين إسرائيل عبر الوسطاء المتعددين، ويبحثُ في السؤال الرئيسي: أكان اتفاق أوسلو، سرّاً، أم مقدّمة حقيقيّة لاتفاق سلام نهائيّ وشامل؟

أخيراً، "الخيار"، فلم يكن تاريخ الثورة الفلسطينيّة منفصلاً عن تاريخ ألمع قادتها وأكثرهم حضورًا: ياسر عرفات، الذي سمّي لاحقاً بـ"الخيار". في جزئه الأخير، يروي الفيلم نهاية رحلة الثائر الفلسطيني والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. كيف تأزّمت المفاوضات مع الأمريكيين والإسرائيليين في كامب دايفيد. صعود شارون وتصميمه على قتله. صعود جورج بوش ووعد العرب لعرفات أنّه قادر على إعطائهم أكثر من سلفه كلينتون. وحدة ياسر عرفات السياسية والجغرافية في رام الله خلال شهور الحصار الطويلة. وأخيرًا، لغز موته المحيّر.

على امتداد حلقاتِ الـ13، استضاف الفيلمُ عددًا من القيادات الفلسطينيّة واللبنانية والأردنية والعربيّة، والشخصيات الأجنبيّة، التي تحدّثت بوضوح عن هذه المرحلة الممتدة من الأول من يناير 1965، وحتى شهور عرفات الأخيرة في رام الله. كان منهم، ياسر عرفات، أبو داوود، صلاح صلاح – الجبهة الشعبية، شريف الحسيني – الجبهة الشعبية، بسام أبو شريف – الجبهة الشعبية، فاروق القدومي – منظمة التحرير، الباجي قائد السبسي – تونس، ممدوح نوفل – الجبهة الديمقراطية، نايف حوامتة – الجبهة الديمقراطية، أحمد الخالدي – أكاديمي فلسطيني، أبو العباس – الجبهة الشعبية القيادة العامة، حسين الآغا – كاتب، الأمير الحسن بن طلال – الأردن، المنجي الكعلي – تونس، وليد جنبلاط – لبنان، إلياس عطاالله – الحزب الشيوعي اللبناني، نديم عبد الصمد – الحزب الشيوعي اللبناني، ويليام كواندت – الولايات المتحدة، نذير رشيد – المخابرات الأردنية، وغيرهم الكثيرون ممن قدّموا شهاداتهم على هذه المرحلة التاريخية.

https://youtu.be/hxxP9NZsHEc?si=uBvltA5WNML-wgQd

https://youtu.be/qhlkUk0DqNc?si=ig_CgEaHz_JQPtvJ

https://youtu.be/01XLNRTKR64?si=90uFWA_dR0IdEbXV

https://youtu.be/Fa-sEAc01bs?si=E8Q3x44IfZL8YOY7

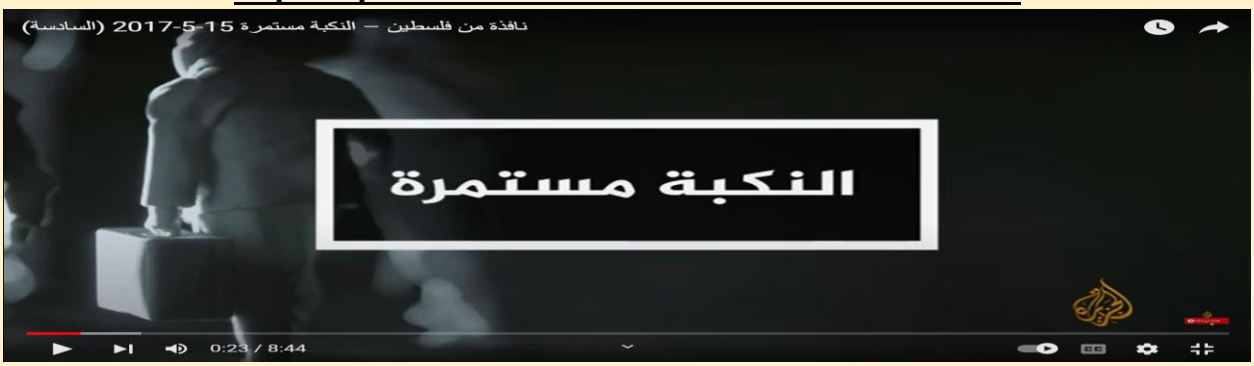

https://youtu.be/JdCFOqNLbvI?si=TNETZV8xF5-b9ak7

https://youtu.be/Rm9164VnshE?si=ncuD8F2MH_L94GMv

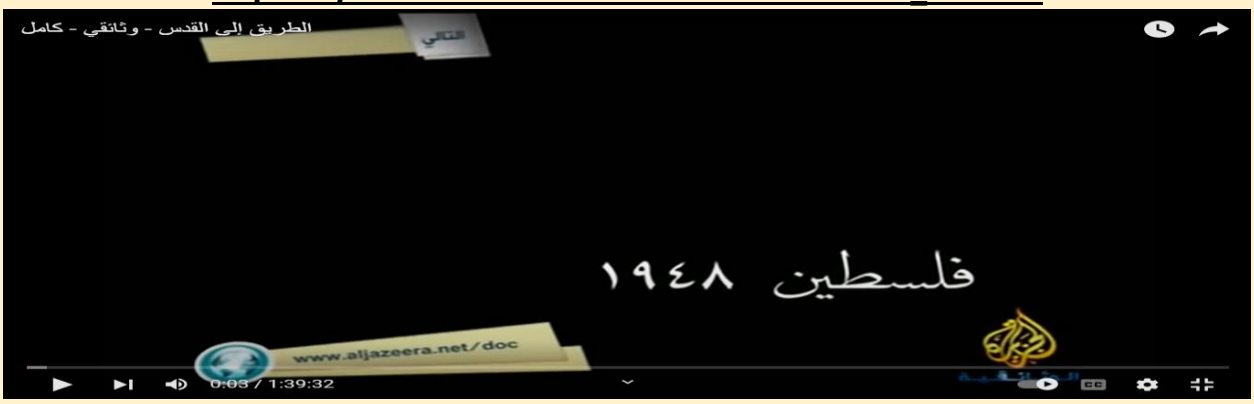

https://youtu.be/o8n-btkrGjc?si=rDSAnw66sLtfQcJq

https://youtu.be/YMRQ8BaYC0g?si=Zc4lQHoubbv0kuGk

https://youtu.be/GZK69g0e-Y4?si=nUZv6zbPjgHa3Ae3

الفصل الرابع

الخاتمـــــــــــــــة

1. تتمتع منطقة فلسطين بموقع استراتيجي بين ثلاث قارات، ولها تاريخ مضطرب باعتبارها مفترق طرق للدين والثقافة والتجارة والسياسة.

2. فلسطين ، أرض و دولة، وُجدت من آلاف السنين ولها تاريخ طويل مر بفترات من الديانات فهي مهد اليهودية والمسيحية إلى أن جاء الإسلام.
3. وقد سيطرت عليها العديد من الممالك والقوى، بما في ذلك مصر القديمة، ويهودا، والإمبراطورية الفارسية، والإسكندر الأكبر وخلفائه، والحشمونيون، والإمبراطورية الرومانية، والخلافة الإسلامية، والصليبيون.
4. 539 ق.م. بعد احتلال الفرس لبابل سمح ملكهم كورش (سيروس كما يطلق عليه مؤرخي اليهود) لليهود بالعودة إلى فلسطين لكن الغالبية منهم فضلت البقاء في بابل وقد لاقى اليهود على يد الفرس معاملة حسنة لأنهم كانوا أعداء البابليين وغدت يهوذا ولاية من ولايات الفرس حتى سنة 332 ق.م، حيث انتقلت إلى ملك الإسكندر المقدوني بعد أن هزم الفرس واحتل سوريا وفلسطين. لتصبح فلسطين تحت الحكم اليوناني، وبموته وتحدود 323 ق.م. تناوب البطالسة المصريين والسلوقيين السوريين على حكم فلسطين حتى أصبح اليهود أقلية دينية في أرض كنعان.
5. وفي العصر الحديث، كانت المنطقة تحكمها الإمبراطورية العثمانية، ثم الإمبراطورية البريطانية، ومنذ عام 1948 تم تقسيمها إلى إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.
6. كان وعد بلفور ،الذي ينطبق عليه القول المأثور(أعطى من لا يملك لمن لا يستحق)، ترسيخا لجهود قادة الحركة الصهيونية في البحث عن "وطن قومي لليهود) .
7. حاول الصهاينة إيجاد ذلك "الوطن القومي" في الأرجنتين ثم في أوغندا و نجحوا في إقامة دولة باغتصاب أرض فلسطين من أهلاها "الفلسطينيون" !
8. الاحتلال الصهيوني استيطاني غير مشروع ومؤثم في القانون الدولي.

9. منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين سنة 1948 وهو مستمر في العدوان على أهل فلسطين (أصحاب الأرض)، اغتصاب مزيد من الأرض وتهويد الأسماء حتى تمكن الاحتلال من السيطرة على أغلب مناطق فلسطين، وتم ذلك نتيجة انقسامها وتشرذمها، خاصة بعد نكبة 1967 .
10. تركزت عمليات العدوان على غزة في سنوات عدة في 2000 حتى 2023، حين فاض الكيل وتم الهجوم الأكبر لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" فجر السابع من أكتوبر 2023 .
11. في اليوم الـ116 لحرب غزة[26]، باتت الأنظار متجهة إلى الشمال، حيث هددت إسرائيل بتحرك قريب على ساحة المواجهة مع حزب الله في جنوب لبنان، بينما تراوح اقتراحات الهدنة مكانها دون جديد.
12. الجبهة الشمالية تبدو مرشحة بقوة لجذب "التوتر"، بعد أن أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت أن الجيش الإسرائيلي "سيتحرك قريبًا جدًا" عند الحدود مع لبنان، حيث تتبادل القوات الإسرائيلية القصف يوميًا مع حزب الله.
13. تحتمل التوصل إلى هدنة لمدة شهر في غزة مقابل الأسرى بعد أنباء أن حماس تلين موقفها
14. وذلك على الرغم من تأكيد عضو المكتب السياسي لحماس، غازي حمد، أمس أن الحركة رفضت المقترح الإسرائيلي الخاص بإيقاف القتال لمدة شهرين في إطار صفقة متعددة المراحل تشمل إطلاق سراح جميع المحتجزين الإسرائيليين يبدو أن حماس باتت أكثر انفتاحاً للإفراج عن بعض الأسرى مقابل وقف إطلاق النار.
15. وكشفت ثلاثة مصادر أن إسرائيل وحماس وافقتا بنسبة كبيرة من حيث المبدأ على إمكانية إجراء تبادل للأسرى الإسرائيليين بسجناء فلسطينيين خلال هدنة تستمر شهرا، وفقما نقلت "رويترز"،

[26] اليوم 31 يناير 2024

اليوم الأربعاء 31 يناير 2024 كما ذكرت المصادر أن الخطة الإطارية تأخر طرحها بسبب وجود خلافات بين الجانبين بشأن كيفية التوصل إلى نهاية دائمة للحرب في غزة.

https://youtu.be/hzHVWTG7Enc?si=Jelk7SZfIJ1PKKRI

والآن

1. بعد 116 يوما على عدوان الكيان الصهيوني على غزة،
2. وبعد كل الدمار والخراب الذي سببه القصف الجوي لجيش الاحتلال،
3. وبعد ما يقرب من 27000 شهيد و 60000 جريح ومصاب من أهلنا في غزة،

4. وبعد المعاناة والحياة القاسية التي يعيشها أهل غزة ونقص كل مقومات الحياة من ماء ، وقود، غذاء، مستلزمات طبية وأدوية،
5. وبعد توقف أغلب مستشفيات قطاع غزة عن العمل نتيجة القصف الهمجي لجيش الاحتلال واقتحامها ،
6. وبعد تعمد قوات الاحتلال الصهيوني قصف المناطق "الآمنة" التي طُلب من أهل غزة النزوح إليها وإصابة واستشهاد المئات منهم يوميا ،
7. وبعد توقف "الأونروا" عن العمل لحجب التمويل عنها بدعوى من الكيان الصهيوني أنها تحابي "حماس"،
8. وبعد منع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى غزة و التي تبعث بها دول صديقة للشعب الفلسطيني،
9. ورغم التواطؤ الظاهر للسلطة الفلسطينية وصمتها عن جرائم الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ،و العدوان المستمر الذي يمارسه على مدن وبلدات الضفة الغربية بما فيها "رام الله" ،
10. ورغم صمت الدول الإسلامية والعربية عن جرائم الاحتلال الصهيوني وعدم انضمامها إلى دعوى جنوب إفريقيا لمحكمة العدل الدولية متهمة الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحق أهل فلسطين،

لا يزال جيش الاحتلال الصهيوني

1. عاجزا عن وقف الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية،
2. عاجزا عن القضاء على "حماس" وكل فصائل المقاومـــــة،
3. عاجزا عن تحرير الرهائن الصهيونيـــــــــــــــــــة،
4. عاجزا عن القضاء على قادة "حماس" السنوار والضيف وغيرهم من أبطال المقاومة،
5. عاجزا عن تحييد "حماس" ومنعها من السيطرة على قطاع غزة،
6. عاجزا عن الاحتفاظ بالدعم اللا محدود الذي أعلنته دول أوروبا وكثير من دول العالم بدعوى حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، بدء ذلك الدعم يتحسس وينحول إلى دعم ومساندة لغزة وأهل فلسطين، وكان اقدام جنوب إفريقيا هو العلامة الأبرز في ذلك التحول،
7. عاجزا عن منع مشاركة حزب الله عن المشاركة ومحاولات تخفيف الضغط عن غزة،
8. عاجزا عن منع الحوثيين من استهداف السفن التابعة للكيان الصهيوني وغيرها من الدول المؤيدة للحرب على غزة،
9. عاجزا عن منع تظاهرات أهالي الرهائن الصهاينة لدى "حماس" وفصائل المقاومة والتي تكاد لا تتوقف وخاصة أمام منزل رئيس وزرائهم،

10. عاجزا عن رأب الصدع بين أعضاء حكومته ومجلس الحرب بها،

11. عاجزا عن وقف جنود جيش الاحتلال من تزايد امتناعهم عن المشاركة في العدوان على غزة وتهربهم من التجنيد،

12. عاجزا عن فهم تاريخ غزة وقدرتها على الصمود غير العادي وقدرة الفلسطينيين على إعادة بناء دولتهم مهما كان الدمار الذي ينتجه الغزاة والمغتصبين الذين جاسوا خلال فلسطين فساداً على من العصور،

13. عاجزا عن إدراك الحقيقة " أن لا مكان للصهيونية وعصابتها في فلسطين مهما طالت فترة اغتصابهم واحتلالهم للوطن الفلسطيني الحر،

الحـــــــــل

1. ما تم اغتصابه بالقوة. . . . لا يسترد إلا بالقوة!
2. المقاومة هي الحل لوأد العدوان الصهيوني.
3. تفعيل الاعتراف من الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتراف 183 دولة بدولة فلسطين المستقلة منذ 2012.

4. إلغاء الانقسام الفلسطيني (غزة والضفة الغربية وباقي مناطق فلسطين دولة واحدة) وستبقى فلسطين موحدة حرة مستقلة.
5. إدماج "حماس" وجميع فصائل المقاومة الفلسطينية في كيان وطني موحد أو كيانات وطنية ديموقراطية متعددة، تسعى بالطرق الديمقراطية وعن طريق الانتخابات لتشكيل مؤسساتها الداخلية من جانب، وتطرح برامجها الوطنية لتنمية فلسطين واستعادة سيادتها الكاملة.
6. استكمال مقومات دولة فلسطين (دستور، رئيس منتخب، حكومة وطنية منتخبة لكل فلسطين، جيش وطني موحد، نظم سياسية وتشريعية ديموقراطية) .
7. السعي بكل الطرق الممكنة لإلغاء الاحتلال الصهيوني السلمية وغيرها ما دام الاحتلال مستمرا حتى ينتهي !
8. ضرورة أن تسعى " دولة فلسطين المستقلة" لجمع كلمة الدول العربية والإسلامية للعمل معها ومساندتها بكل الوسائل الممكنة في إلغاء الاحتلال الصهيوني ، مع العلم بصعوبة ذلك المسعى المطلوب وخاصة مع الدول التي طبعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني ! ! !

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

❖ جوتيريش: الاحتلال الإسرائيلي لابد أن ينتهي[27]

قال أنطونيو جوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، إنّ سكان قطاع غزة يواجهون دمارًا على نطاق غير مسبوق وجيعهم جوعى، واحتمالات إصاباتهم بالأمراض والأوبئة تتزايد بشكل مخيف.

وجدد الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، مضيفًا أنه لا مبرر للعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، لافتًا إلى أنّ الرفض الإسرائيلي المتكرر لحل الدولتين وإنكار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته يطيلان أمد الصراع، فالاحتلال

[27] جوتيريش الاحتلال الإسرائيلي لابد أن ينتهي – العالم (akhbarak.net)

الإسرائيلي يجب أن ينتهي . وحذر "جوتيريش" من مخلفات الحرب داخل قطاع غزة، لأنها تشكل خطرًا على العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، كما أن أكثر من ربع سكان القطاع يواجهون نقصًا كبيرًا في الغذاء وآلاف يواجهون خطر انتشار الأمراض فالوضع أصبح "مروعًا ."

❖ خبير أممي يدعو إلى اعتماد نهج جديد "جريء" يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين[28]

25 أكتوبر 2021

نيويورك (في 25 أكتوبر 2021) – أعلن اليوم أحد خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أمام الجمعية العامة، أنه من الضروري للغاية اعتماد قواعد جديدة "مبتكرة وجريئة" من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه عالميًا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 54 عامًا وتمكين فلسطين من تقرير مصيرها .

وشدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، قائلًا: "أدت قواعد الماضي مرارًا وتكرارًا إلى طرق مسدودة على المستوى الدبلوماسي، ويسرت أنماطًا محددة لانتهاكات حقوق الإنسان، واحتلالًا لامتناهٍ يستمر بدون أي عوائق . ما شكل فشلًا سياسيًا من الدرجة الأولى".

[28] خبير أممي يدعو إلى اعتماد نهج جديد "جريء" يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين | OHCHR

وقد ركز تقرير لينك السنوي الذي قدمه إلى الجمعية العامة، على فعالية أربع من الجهات الفاعلة الدولية المؤثِرة والمنخرطة في عملية الشرق الأوسط وفي الإشراف على الاحتلال الإسرائيلي، وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي واللجنة الرباعية (المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وروسيا).

فقال: "تساهم سياسات هذه الجهات الأربع، سواء عن قصد أو غير قصد، في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها لا تفرض تكلفة باهظة على إسرائيل بسبب احتلالها اللامتناهي".

والاحتلال منجذر أكثر من أي وقت مضى. فقد تدهورت ظروف الفلسطينيين المعيشية، وأمسى مستقبلهم السياسي أكثر غموضاً بعد. وبلغت وقاحة إسرائيل أوجها، ولم تُواجَه بأي رادع يُذكَر. عملية السلام تحتضر، لا بل دخلت في غيبوبة كاملة، وما من حديث جدي عن إمكانية إعادة إحيائها. لا نشهد إطلاقاً دولة فلسطينية في طور التكوين، بل نشهد تعزيزاً لدولة واحدة قائمة على عدم المساواة في الحقوق.

وحذر لينك من أن "الاتجاهات الأخيرة على الأرض تزداد سوءاً، ولا تتحسن أبداً." فقال: "يكاد يبلغ عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية 700 ألف مستوطن تقريباً. كما يتم توسيع شبكة الطرقات والمرافق التي تربط المستوطنات بإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تديم اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين بيئة قسرية قائمة على الإكراه. ولا تزال غزة تحت حصار خانق

يعمّق فقرها ومحنتها . ومقدار العنف الذي تفرضه إسرائيل للحفاظ على الاحتلال آخذ في الارتفاع".

يتطلّب إنهاء أطول احتلال شهده عالمنا الحديث، وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم، وإحلال السلام والأمن، وتحقيق مستقبل مزدهر ومشترك لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، من المجتمع الدولي أن يعتمد المبادئ الخمسة التالية لتحقيق أهدافه المتمثلة في السلام والأمن والعدالة، وهي :

- ما مِن مهرب من التدخل الدولي الناشط، نظرًا إلى التفاوت الهائل في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين؛
- يجب أن يستخدم إطارُ العمل المُعتَمَد لإنهاء الاحتلال بشكل كامل نهجًا قائمًا على الحقوق، ومترسخًا في القانون الدولي وحقوق الإنسان؛
- يجب أن يبقى الهدف النهائي إعمال حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛
- إسرائيل قوة محتلة سيئة النية؛
- يجب إنهاء الاحتلال بأقصى سرعة ممكنة.

ودعا لينك كلًا من المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأساسية إلى تطبيق قواعده وقراراته في ما يتعلّق بالاحتلال الإسرائيلي. وأضاف قائلًا: "لا يمكننا أن نستمرّ في تحمل ما لا يمكن تحمّله، أي فرض واقع استعماري في فلسطين في القرن الـ21.

ومما لا شك فيه أننا نحتاج إلى اعتماد نهج قائم على الحقوق، لكننا نحتاج أيضاً إلى دبلوماسية مبتكرة وجريئة مستعدة لطرح أسئلة صادقة حول كيفية تحول هذا الاحتلال الذي دام خمسة عقود إلى ضم فعلي للأراضي فُرِض بحكم الواقع، لا بل إلى أسوأ من ذلك بعد".

❖ خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمساءلة إسرائيل عن ضمها أجزاء من الضفة الغربية لانتهاكها القانون الدولي[29]

16 يونيو 2020

جنيف (في 16 يونيو 2020) – أعلن خبراء من الأمم المتحدة اليوم أن اتفاق الحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة بعد 1 يوليو ينتهك مبدأ أساسيًا من القانون الدولي ويجب أن يعارضه المجتمع الدولي بشكل حازم. وقد أصدر البيان التالي سبعة وأربعون مكلفًا بولاية في إطار الإجراءات الخاصة المستقلة عينهم مجلس حقوق الإنسان:

"إن ضم الأراضي المحتلة هو انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، ويتعارض مع القاعدة الأساسية التي أكدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا، بأن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة غير مقبول. لقد حظي المجتمع الدولي

[29] خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمساءلة إسرائيل عن ضمها أجزاء من الضفة الغربية الفلسطينية لانتهاكها القانون الدولي | OHCHR

الضم على وجه التحديد لأنه تحرّض على الحروب والدمار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والانتهاكات المُمَنهَجة لحقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية المتفشية على نطاق واسع. فخطط إسرائيل المعلنة للضم ستوسع السيادة لتغطي معظم الأراضي في غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، ويتخطى عددها 235 مستوطنة، أي ما يوازي 30 في المائة من الضفة الغربية. وقد صادقت خطة السلام الأميركية من أجل الازدهار، التي أُعلِن عنها في أواخر يناير 2020، على ضم هذه الأراضي.

وذكرت الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة أن الاحتلال الإسرائيلي منذ 53 عامًا هو مصدر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني. ومن بين هذه الانتهاكات مصادرة الأراضي، وعنف المستوطنين، وقوانين التخطيط التمييزية، ومصادرة الموارد الطبيعية، وهدم المنازل، والنقل القسري للسكان، والاستخدام المفرط للقوة والتعذيب، واستغلال العمال، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الخصوصية، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، واستهداف الناشطات والصحفيات، واحتجاز الأطفال، والتسميم بالتعريض للنفايات السامة، والإخلاء القسري والتشريد، والحرمان الاقتصادي والفقر المدقع، والاحتجاز التعسفي، وانعدام حرية التنقل، وانعدام الأمن الغذائي، وإنفاذ القانون بطريقة تمييزية، وفرض نظام ينطوي على مستويين من الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، متباينة على أساس العرق والجنسية. أنا المدافعون الفلسطينيون والإسرائيليون عن حقوق الإنسان، الذين يلفتون انتباه الرأي العام سلميًا إلى

هذه الانتهاكات، فينعرضون للافتراء والتجريم والتصنيف على أنهم إرهابيون. بالإضافة إلى ذلك كله، إن الاحتلال الإسرائيلي يعني حرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير.

ولن يؤدي ضم الأراضي إلا إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان هذه. وما سيتبقى من الضفة الغربية هو بانتوستان فلسطيني، أي عدد من الجزر غير المتصلة ببعضها البعض محاطة بالكامل بإسرائيل وبدون اتصال إقليمي بالعالم الخارجي. وقد وعدت إسرائيل مؤخرًا بأنها ستبسط سيطرة أمنية دائمة على كامل الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. وبالتالي، في صباح اليوم التالي للضم سيتحقق واقع جديد غير عادل أيضًا، وهو شعبان يعيشان على الأرض نفسها، تحكمهما الدولة نفسها، ولكن مع حقوق غير متساوية أبدًا. هذا هو الفصل العنصري في القرن الحادي والعشرين.

لقد ضمت إسرائيل أراض محتلة مرتين في السابق، الأولى في العام 1980 عندما ضمت القدس الشرقية، والثانية في العام 1981 عندما ضمت مرتفعات الجولان السورية. وفي كلا الحالتين، أدان مجلس أمن الأمم المتحدة على الفور عملية الضم باعتبارها غير قانونية، لكنه لم يتخذ أي إجراءات تُذكَر للتصدي لهذه الأعمال الإسرائيلية.

وفي موازاة ذلك، انتقد مجلس الأمن مرارًا وتكرارًا المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحدي إسرائيل لهذه القرارات وترسيخها المستمر للمستوطنات بقيا من دون أي رد من المجتمع الدولي.

يجب أن تكون هذه المرة مختلفة. فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤوليات قانونية وسياسية رسمية للدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتنفيذ قراراته العديدة التي تنتقد سلوك إسرائيل واحتلالها الأراضي الفلسطينية منذ زمن. وعلى الدول على وجه التحديد واجب عدم الاعتراف بأو مساعدة أو مساندة أيّ دولة ترتكب أي شكل من أشكال الأنشطة غير القانونية، مثل الضمّ أو إنشاء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. والعِبَر التي استخلصناها من الماضي واضحة: لن يمنع الانتقاد الذي لا عواقب له عمليات الضم ولن ينهي الاحتلال. يجب أن تصبح المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أولوية فورية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وهناك سلسلة واسعة من تدابير المساءلة الناجحة التي طبّقها مجلس الأمن الدولي على نطاق واسع على أزمات دولية أخرى على مدى السنوات الـ60 الماضية. ويجب اتّخاذ تدابير مساءلة يتم اختيارها بما يتّفق تمامًا مع القانون الدولي، على أن تكون مناسبة وفعالة، ومتماشية مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، وأن تخضع للمراجعة المنتظمة، ومصممة للتراجع عن الضم وإنهاء الاحتلال والصراع بطريقة عادلة ودائمة. فالفلسطينيون والإسرائيليون لا يستحقّون أقلّ من ذلك أبدًا. نعرب عن أسفنا البالغ للدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأميركية في دعم وتشجيع خطط إسرائيل غير القانونية لضم المزيد من الأراضي المحتلة. وفي مناسبات عديدة على مدى السنوات الـ75 الماضية، أدّت الولايات المتحدة

دورًا حاسمًا على مستوى النهوض بحقوق الإنسان العالمية. وبالتالي، يجب أن تعارض بشدة الانتهاك الوشيك لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، بدلاً من أن تحرض على انتهاكه".

☒ عقيدة بايدن... مرفوضة![30]

"عقيدة بايدن للشرق الأوسط تتبلور"... فريدمان يكشف تفاصيلها

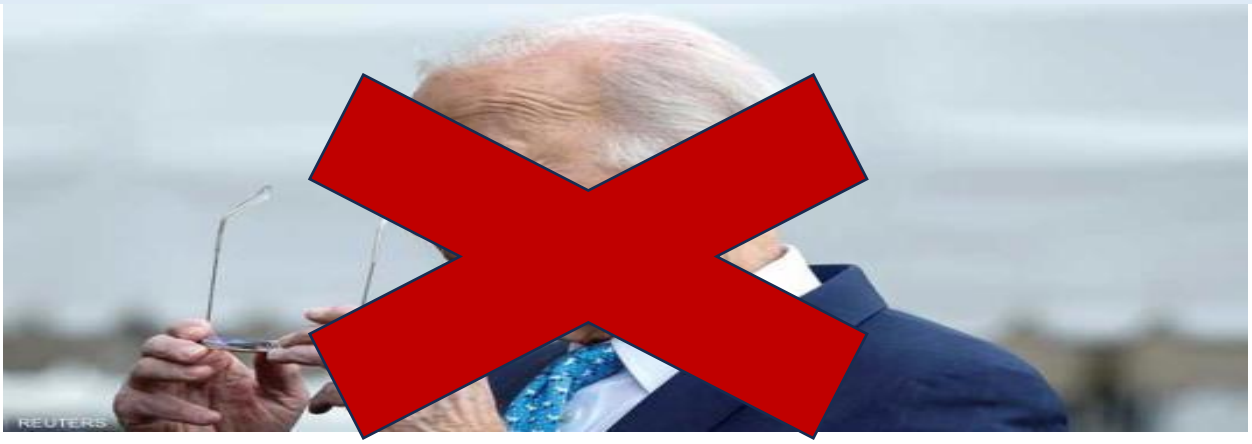

بايدن

تحدث الصحفي والكاتب الأميركي توماس فريدمان، في مقال رأي جديد على صحيفة "نيويورك تايمز"، عن استراتيجية الإدارة الأميركية في التعامل مع توسع الصراع في الشرق الأوسط. وفي مقاله تحت عنوان "عقيدة بايدن للشرق الأوسط تتبلور. وهي شاملة"، قال فريدمان إن الإدارة الأميركية تعدّ استراتيجية جديدة للتعامل مع الحرب المتعددة الجبهات في المنطقة، في إطار ما سماه "عقيدة بايدن"، التي يؤمل أن تكون على قدر جدية وتعقيد اللحظة الحرجة التي يعيشها العالم.

[30] "عقيدة بايدن للشرق الأوسط تتبلور.. "فريدمان يكشف تفاصيلها (msn.com)

ووفق فريدمان، ترتكز الاستراتيجية على 3 مسارات رئيسية:

- الأول يقوم على تبني موقف صارم ضد إيران، بما في ذلك الرد العسكري الحازم على وكلائها في المنطقة.
- يقوم المسار الثاني على مبادرة دبلوماسية أميركية غير مسبوقة للاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام مؤسسات فلسطينية ذات مصداقية وقدرات أمنية، بحيث تكون الدول قابلة للحياة ولا تهدد بأي شكل من الاشكال أمن إسرائيل.
- أما المسار الثالث، فيرتكز على تحالف أمني واسع النطاق بين الفلسطينيين وإسرائيل والولايات المتحدة والسعودية، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل.

وأضاف فريدمان أنه "إذا نجحت إدارة بايدن في تحقيق هذا التطبيع، ستصنع أكبر إعادة اصطفاف استراتيجي في الشرق الأوسط منذ كامب ديفيد عام 1979." وخلص الكاتب الأميركي إلى أنه "حان الوقت لتفضح واشنطن خدعة كل من إيران، التي تريد تدمير كل مبادرة بناءة ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يرفض قيام دولة فلسطينية"، مشددا على أن "من شأن هذه الاستراتيجية، أن تردع إيران عسكريا وسياسيا عبر سحب ورقة فلسطين من يدها."

نفس هذه الأفكار تقريبا تطرق لها مدير وكالة المخابرات الأميركية "سي آي إيه"، وليام بيرنز، في مقال مطول نشره مجلة "فورين أفيرز"، هذا الأسبوع. وأكد بيرنز أن "تجدد الأمل في سلام دائم يضمن أمن إسرائيل، وكذلك إقامة دولة فلسطينية، والاستفادة من الفرص النادرة للتطبيع مع السعودية ودول عربية أخرى، أمور يصعب تخيل احتمالاتها وسط الأزمة الحالية، لكن من الصعب تخيل الخروج من الأزمة دون متابعتها بجدية." وأضاف: "إن الولايات المتحدة ليست مسؤولة حصريا عن حل أي من المشاكل الشائكة في الشرق الأوسط. ولكن لا يمكن إدارة أي منها، ناهيك عن حلها، من دون قيادة أميركية نشطة." وتابع: "مفتاح أمن إسرائيل والمنطقة هو التعامل مع إيران. النظام الإيراني استفاد من أزمة حرب غزة ويبدو أنه مستعد للقتال حتى آخر جندي من أذرعه المنتشرة في المنطقة بالتزامن مع تقوية برنامجه النووي ودعم العدوان الروسي."

والسؤال الآن ما رأي مصر والسعودية في تلك "العقيدة"،
ناهيك عن رأي "حماس" وفصائل المقاومة الفلسطينية،
وما تبقى من "السلطة الفلسطينية"

أغاني لفلسطين وغزة

https://youtu.be/XrNaPFgyNkE?si=4HArzmfvS-yN9T2Z

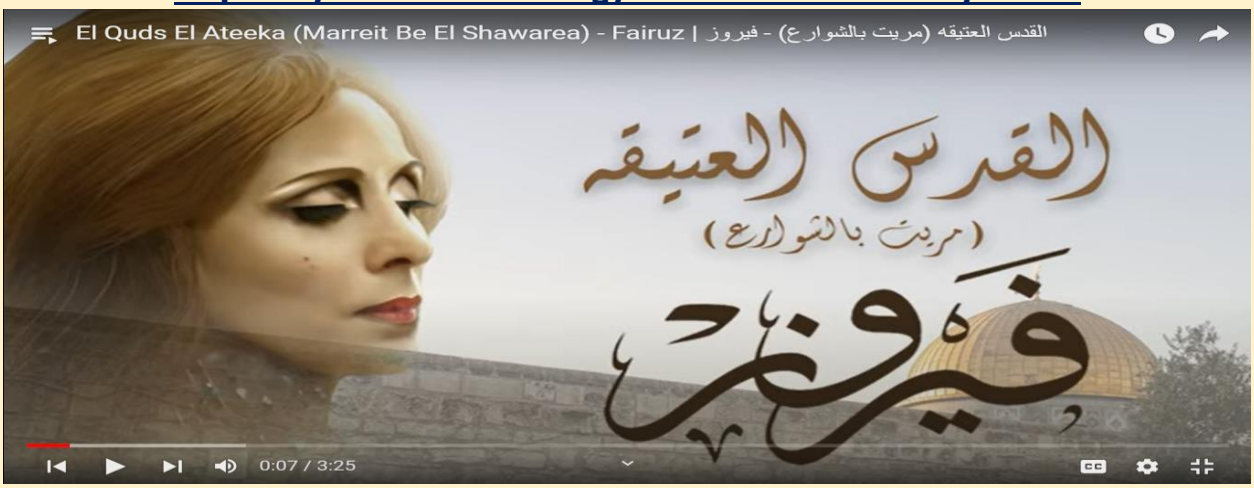

https://youtu.be/6_pFLairKgg?si=fG_2DHvwoOndfY2s

https://youtu.be/nrrkBluqmyM?si=_fJnh9-81L3ctuph

https://youtu.be/ft8dfdBMgrY?si=2vMiqZhcBE35yy5p

https://youtu.be/evQQp5jL3do?si=nK_NrANUlFXTrhOr

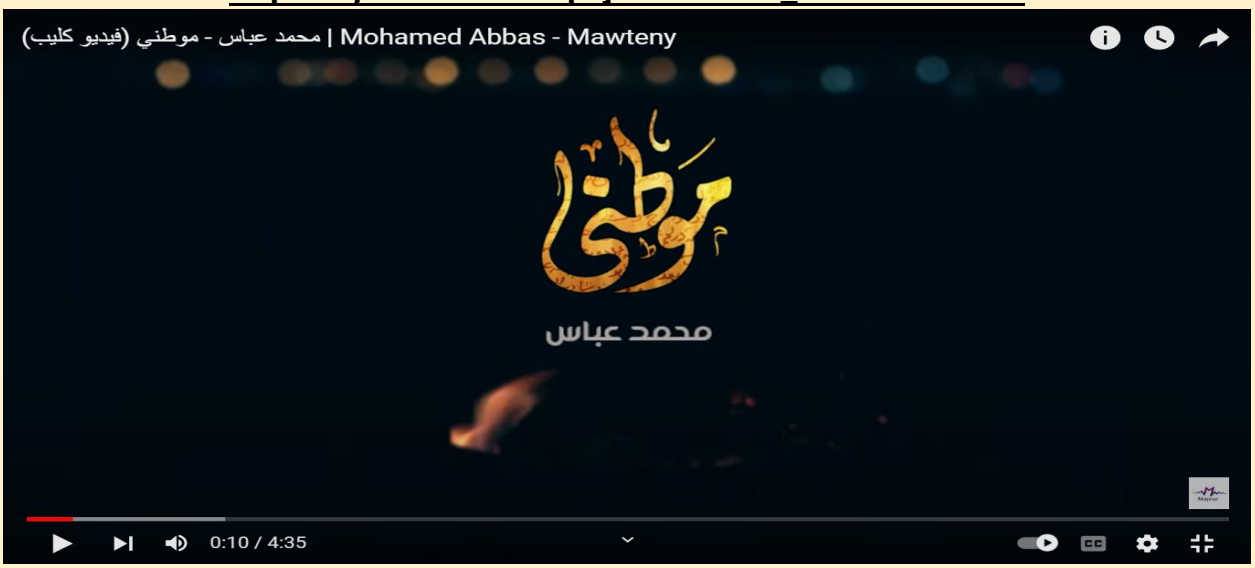

https://youtu.be/09mvCXsyy7M?si=Q8gxQ6XKm-OgT6NG

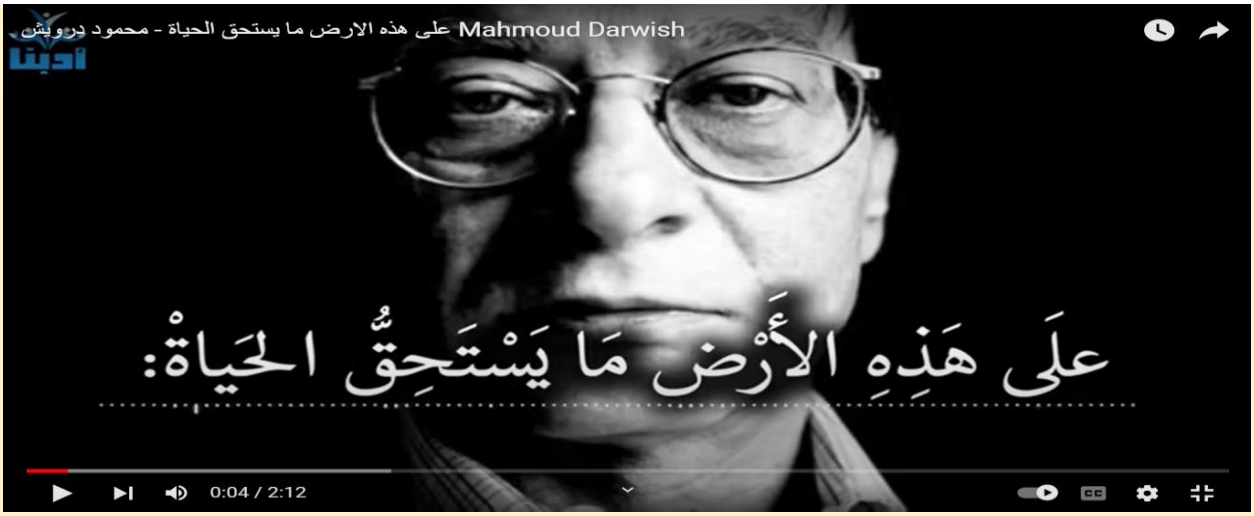

https://youtu.be/aqa-vNvbXcc?si=69zdpm54FTVUJaSA

https://youtu.be/P99smgfxrlE?si=WLWmQAkq-QffTuJk

https://youtu.be/Wr2LUYeeWGE?si=sC-zIfnwta73NRgz

آخر مستجدات العدوان الصهيوني على غزة العزة

فبراير 2024

https://youtu.be/3ZbRpcCsaP4?si=ICyPjDmRP1Y8_TI8

https://youtu.be/ilz030ir3Lo?si=MWsKdp7eaTf_-_NU

https://youtu.be/gp0s9m3TPU0?si=vY30IUTsio4BUQfi

https://youtu.be/nXvCnMSnVJc?si=SeKKQjn2joqKjfOm

https://youtu.be/Q6cAoPqoExQ?si=2ELINXIYsNDQmhjX

https://youtu.be/InzhN3j2H00?si=UQL85uvDYLQYk0vB

https://youtu.be/G0-Asv8MLi0?si=MfOgd26zei6bjKZx

https://youtu.be/o11OfrCSwZU?si=YOdo4NBHP6t5Y6Gw

https://youtu.be/5Bufn8hg4sc?si=5aPufwolX1fQSiZS

https://youtu.be/OLBlGl9YNNg?si=tCoisvBWi45gdhYl

https://youtu.be/lPEmrOh4EG8?si=WuZ4-rlrG7i_8RPf

https://youtu.be/j7H-TsKLDxs?si=MaXiy9Zze0737FU5

https://youtu.be/J2fEZCpYvak?si=jslCJZqiE3Fqy3DH

https://youtu.be/8XKdlfFxxQk?si=06l0omeo5SorFKKV

https://youtu.be/lhgLGqPlqJo?si=G-2lEBjKnlG7l1vX

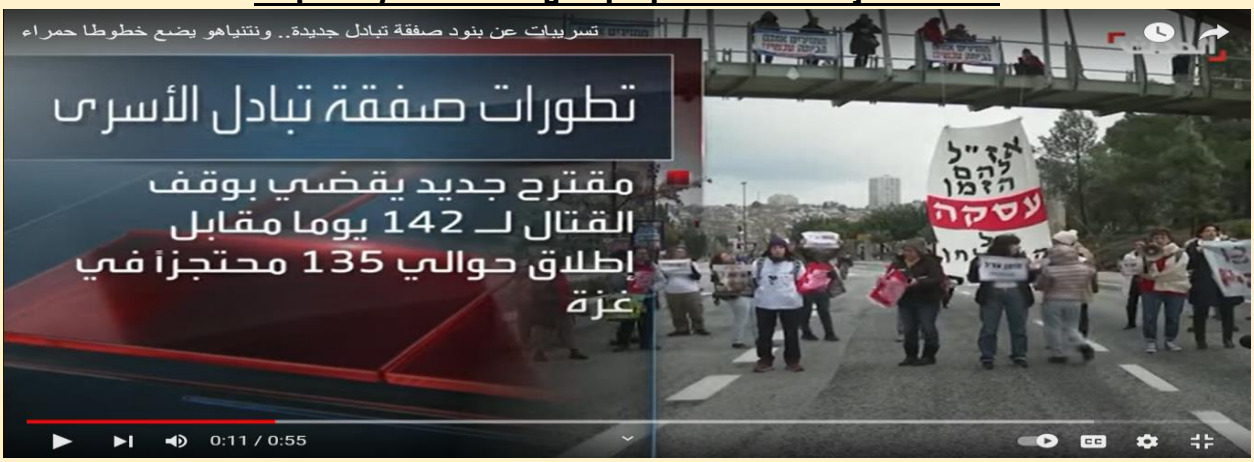

https://youtu.be/AjeVdOINHLA?si=YBbqAKI-dqOXhUoX

https://youtu.be/fN3HTR9By6s?si=RHoeOCL4BHdRnSBU

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ
وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ
عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ
اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا
وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾

جعل الله الهوان والذُّلَّ أمرًا لازمًا لا يفارق اليهود، فهم أذلاء محتقرون أينما وُجِدوا، إلَّا بعهد من الله وعهد من الناس يأمنون به على أنفسهم وأموالهم، وذلك هو عقد الذمة لهم وإلزامهم أحكام الإسلام، ورجعوا بغضب من الله مستحقين له، وضُرِبت عليهم الذلَّة والمسكنة، فلا ترى اليهوديَّ إلا وعليه الخوف والرعب من أهل الإيمان؛ ذلك الذي جعله الله عليهم بسبب كفرهم بالله، وتجاوزهم حدوده، وقتْلهم الأنبياء ظلمًا واعتداء، وما جرَّأهم على هذا إلا ارتكابهم للمعاصي، وتجاوزهم حدود الله.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (آية 200 سورة آل عمران)

صدق الله العظيم

بحمد الله وتوفيقه انتهى الكتاب

ولم ولن ينتهي تعلق الفلسطينيون

بوطنهم الغالي إلى ما شاء الله.